شَـــرْحُ

تَنْقِيحِ مُقَرِّبِ ٱلتَّحْرِيرِ

ٱلْمَعْرُوفِ بِـــ

مُخْتَصَرِ تَحْرِيرَاتِ الْخَلِيجِيِّ

جَمْعُ وَتَأْلِيفُ

الشيخ/ أنور صبحي عابدين الأعذب

مدرس القراءات والتجويد بـ"الأزهر"

رَاجَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ، وَالْأَسَانِيدِ الْعَالِيَةِ:

الشيخة/ (أم خلاد) هبة فرج محمد

الدكتور/ محمد عبد العظيم السكندري

الشيخ/ سعيد يحي عبد المعطي

الدكتور/ محمد سكر السكندري

مَتْنُ تَنْقِيحِ مُقَرِّبِ ٱلتَّحْرِيرِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١ حَمْدًا لِـرَبِّ الْعَـرْشِ ذِي السُّـلْطَانِ مُـــنَزِّلِ الْكِتَـــابِ وَالْفُرْقَـــانِ

٢ ثُـمَّ الصَّـلَاةُ والسَّـلَامُ مُكْـثِرَا عَلَى النَّـبِيِّ الْمُصْـطَفَى خَـيْرِ الْـوَرَا

٣ فَهَـذَا تَنْقِـيحٌ لِمَـا قَـدِ اشْـتَهَرْ عَـنِ الْخَلِـيجِي مِـنْ كُنُـوزٍ وانْتَشَـرْ

٤ وَزِدتُّ فِيـهِ مِـنْ جَمِيـلِ الدُّرَرِ مُحَـرِّرًا وَمُرْشِـدًا لِلْخَيْـرِ

أَحْكَامُ {بَسْطَةً} وَمَا يَتْبَعُهَا

٥ وَلِابْـنِ ذَكْـوَانَ {مُسَـيْطِرُونَ} مَـعْ {مُسَـيْطِرٍ} إِنْ مَـدَّ فَالسِّـينَ مَنَـعْ

٦ كَـ{بَسْطَةً} وَسِـينَهُ اتْرُكْـهُ كَـذَا بِفَـتْحِ {زَادَ} وَهْـوَ بِالْمَـدِّ انْبِـذَا

٧ كَمَيْلِـهِي عِنْـدَ هِشَـامٍ إِنْ قَـصَرْ أَوْ عَنْـهُ تَـا التَّأْنِيـثِ مَـعْ سِـينٍ ظَهَـرْ

تَقْيِيدَاتُ الْمُدُودِ

٨ وَقَـصْرُكَ التَّعْظِـيمَ دَعْـهُ إِنْ تَمُـدْ غَـيْرَهْ، وَمَـعْ مَـدٍّ بِـهِ الْإِدْغَامَ رُدْ

٩ وَلِابْـنِ ذَكْـوَانٍ بِمَـدٍّ قَـدْ حَظَـلْ إِدْغَامَ {أُورِثْـتُمْ} وَإِظْهَـارَ {اذْ دَخَـلْ}

١٠ وَامْنَـعْ لَهُ مَيْـلَ {الْحَوَارِيِّينَـا} {مُزْجَـاةٍ} مَـعْ ذِي الـرَّا وَ{كَافِرِينَـا}

١١ {عِمْـرَانَ} {يَلْقَـاهُ} {أَتَى أَمْـرُ} وَفِي {رَآهُ} مَيِّـلْ مُطْلَقًـا مَـعْ ذَا نُـفِي

١٢ وَمَيْـلَ {خَـابَ} دَعْ وَ{إِبْرَاهِيمَـا} دَعْ أَلِفًـا بِهَـا تَكُـنْ فَهِيمَـا

١٣ كَـذَا تَفَاوُتًـا لَهُ فِي السَّـكْتِ دَعْ وَذَا الْأَخِـيرُ إِنْ أَمَـالَ الـرَّا مَنَـعْ

١٤ وَلِهِشَـامٍ إِنْ قَـصَرْتَ فَافْتَحَـا {خَابَ} وَ{جَا} {شَا} وَ{رَأَى} مُوَضِّحَا

{إِنَاهُ} مِلْ وَافْتَحْ {مَشَارِبْ} وَأَضِفْ ١٥ {خَالِصَةٍ} وَقَصْرُ {أَعْجَمِي} حُذِفْ
وَ{عُذْتُ} أَدْغِمْ {يَرْضَهُ} الْهَاءَ اقْصُرَا ١٦ وَنَحْوَ {آئِنَّا} بِالِادْخَالِ قَرَا
وَمُطْلَقًا سَهِّلْ سِوَاهُ مُدْخِلَا ١٧ وَاسْتَثْنِ {أَذْهَبْتُمْ} وَ{أَنْ كَانَ} اعْقِلَا

تَحْرِيرُ مَا فِي الْإِدْغَامِ لِيَعْقُوبَ وَأَبِي عَمْرٍو

يَعْقُوبُ فِي الْكَبِيرِ مَعْ صَغِيرِنَ اوْ ١٨ عَامِ الْخِلَافِ مَعَ خَاصِهِي فَسَوْ
أَوْ أَدْغِمِ الثَّانِي وَفِي الرَّاجِ مَعْ ١٩ سِوَاهُ عَكْسُ مَا مَضَىٰ عَنْهُ وَقَعْ
وَابْنِ الْعَلَا فِي الْخَاصِ وَالْكَبِيرِ سَوْ ٢٠ مَعْ ضِدِّنَ اوْ أَدْغِمْ لِضِدٍّ قَدْ رَأَوْا
وَالْحَضْرَمِي أَدْغَمَ مَعْ قَصْرٍ وَمَدْ ٢١ {أَنْسَابَ} مَعْ خاصِ رُوَيْسٍ طُولُ مَدْ

مَوَانِعُ الْغُنَّةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ

وَغُنَّةَ اللَّامِ وَرَاءٍ امْنَعَا ٢٢ لِأَزْرَقٍ إِنْ مَدَّ {شَيْئًا} وَمَعَا
تَفْخِيمِ رَا ضُمَّتْ وَتَوْسِيطِ الْبَدَلْ ٢٣ وَالْأَصْبَهَانِي عِنْدَ مَدِّ مَا انْفَصَلْ
بِعَكْسِ حَفْصٍ مِثْلَ سَكْتِهْ وَإِذَا ٢٤ مَدَّ ابْنُ ذَكْوَانٍ مَعَ السَّكْتِ انْبِذَا
وَالْمُدْغِمُ الْكَبِيرَ وَالْمُوفِي كَـ{بَا ٢٥ رِئْكُمْ} وَمُخْفِيهِ بِمَدٍّ صُحِبَا

مَوَانِعُ هَاءِ السَّكْتِ لِيَعْقُوبَ

هَا السَّكْتِ فِي الْجَمِيعِ مَعْ قَصْرٍ وَمَدْ ٢٦ وَفِي الْجَمِيعِ حَالَ الِادْغَامِ تُرَدْ
كَمُسْقِطِنْ اولَىٰ الْهَمْزَتَينِ، وَيُخَصْ ٢٧ هَذَا بِمَدٍّ مَعَ إِظْهَارٍ بِنَصْ
وَحِينَ ذَا بِفَاطِرٍ جَهِّلْ وَسَمْ ٢٨ {يَنْقُصْ} وَسَمِّيَنْ فَقَطْ إِنِ ادَّغَمْ

تَحْرِيرُ أَبِي عَمْرٍو فِي "فَعْلَىٰ" وَرُءُوسِ الْآيِ

فُعْـلَىٰ و{دُنْيَـا} سَـوِّيًا لِابْـنِ الْعَـلَا ٢٩ فَافْتَحْهُمَـــا مَعًـــا وَكُلًّا قَلِّـــلَا

وَزِدْ لِدُورٍ مَنْـــعَ أَنْ يُمَـــيِّلَا ٣٠ {دُنْيَـــا} إِذَا "فُعْـــلَىٰ" قَـــرَا مُقَلِّـــلَا

وَعَنْـهُ مَـا تَقْلِيلُـهُ {عَـسَىٰ} أَتَىٰ ٣١ مَـعْ قَـصْرِ اوْ غُنَّـةِ اوْ فَـتْحِ {مَـتَىٰ}

وَمَـعَ فَتْحِـكَ رُءُوسَ الْآيِ لِلْـ ٣٢ بَـصْرِيِّ تَقْلِيلُـكَ " فَعْـلَىٰ" قَـدْ حُظِـلْ

حَرْفَيْ {رَأَىٰ} السُّوسِي فَتَحْ لِسَاكِنٍ ٣٣ رَا غَيْرِهِ حَـرْفَيْ {نَـأَىٰ} {يَـا} كَافَ عِـنْ

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ

وَعِنْـدَ قَـصْرِ بَـدَلٍ الَازْرَقُ مَـا ٣٤ قَلَّـلَ ذَا الْيَـا هَـٰكَذَا قَـالَ الْمَـلَا

وَعِنْـدَ قَـصْرٍ سَـوِّ مَنْصُـوبَيْ رَا ٣٥ نُوِّنَتَـا مَـعْ وَقْفَـةٍ بِـالْأُخْرَىٰ

وَعِنْـدَ تَوْسِـيطٍ فَـالْاُخْرَىٰ رَقِّقَـا ٣٦ مَـعْ وَجْـهَيِ الْاولَىٰ وَكُلًّا فَخِّمَـا

كَذٰلِكُمْ إِنْ مَدَّ {شَيْ} مَعْ فَتْحِ "يَـا" ٣٧ وَإِنْ تُقَلِّـلْ فِيهِمَـا الـرِّقَّ اجْرِيَـا

وَعِنْـدَ مَـدِّ بَـدَلٍ سَـوِّهِمَا ٣٨ أَوْ فَخِّـمِ الْأُولَىٰ كَمَـا إِنْ عُـدِمَا

وَنَحْـوَ {خَـيْرًا} إِنْ تُوَسِّـطْ رَقِّقَـنْ ٣٩ وَقْفًـا فَقَـطْ مُقَلِّـلًا عَنْـهُ اعْلَمَـنْ

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلَيْنِ وَ{إِسْرَائِيلَ}

وَحُكْـمُ {إِسْرَائِيـلَ} مَـعْ مُحَقَّـقِ ٤٠ حُكْـمُ الْمُغَـيَّرِ مَـعَ الْمُحَقَّـقِ

وَفِيـهِ مَـعْ مُغَـيَّرٍ ثَلِّثْـهُ إِنْ ٤١ قَـصَرْتَ ثُـمَّ سَـوِّ وَاقْـصُرْ يَـا فَطِـنْ

طَـرْدًا وَعَكْسًـا ثُـمَّ إِنْ جَـا مَعْهُمَـا ٤٢ إِنْ قَـصْرُ {إِسْرَائِيـلَ} خُـذْ خَمْسَـهُمَا

كَـذَاكَ إِنْ قَـصَرْتَ مَـا تَغَـيَّرَا ٤٣ ثُـمَّ كَمَـا حُقِّـقَ مَـعْ مَـا غُـيِّرَا

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي اللِّينِ وَالْبَدَلِ وَإِسْرَائِيلَ

وَإِنْ تَمُدَّ اللِّينَ مُدَّ الْبَدَلَا ٤٤ وَإِنْ تُوَسِّطْ فَالثَّلَاثُ تُتْلَى

وَزِدْ بِغَيْرِ {شَيْءٍ} الْقَصْرَ عَلَى ٤٥ تَثْلِيثُكَ الْبَدَلْ تَكُنْ مُفَضَّلَا

وَعِنْدَ تَقْلِيلٍ لِذِي الْيَاءِ رَوَى ٤٦ تَرْقِيقَ {صَلْصَالٍ} وَتَغْلِيظَ السِّوَى

وَإِنْ بَدَا بِنَحْوِ {الِايمَٰنِ} قَصَرْ ٤٧ إِذَا رَعَى الْعَارِضَ فِيهَا وَاعْتَبَرْ

فَصْلٌ فِي قُيُودِ الرَّاءَاتِ وَاللَّامَاتِ لِلْأَزْرَقِ

وَلَمْ يُفَخِّمْ ضَمَّ "زَا" إِنْ أَبْدَلَا ٤٨ ثَانِيَ هَمْزٍ اوْ يُوَسِّطْ بَدَلَا

أَوْ مَدَّ أَوْ وَسَّطَ لِينًا غَيْرَ {شَيْ} ٤٩ أَوْ إِنْ تُفَخِّمْ "رَا" كَـ{شَاكِرًا} أُخَيْ

أَوْ رُقِّقَتْ {عِشْرُونَ} ثُمَّ إِنْ فَتَحْ ٥٠ "ذَا الْيَاءِ" أَوْ تَوْسِيطُهُ {شَيْئًا} وَضَحْ

مَعْ مَدِّهِي لِبَدَلٍ فِي ذَيْنِ ٥١ يُمْنَعُ لَا {كِبْرٌ} فَفِيهَا اسْتَثْنِ

أَوْ بَعْدَ طَاءٍ كَانَ لَامًا غَلَّظَا ٥٢ أَوْ إِنْ يُرَقَّقَنَّ لَامًا بَعْدَ ظَا

وَبَعْدَهَا ذَرْ غَيْرَ مَدٍّ فِي الْبَدَلْ ٥٣ وَقِيلَ إِنْ رُقِّتْ بِطَا التَّوْسِيطُ حَلْ

تَحْرِيرَاتُ حَمْزَةَ

وَإِنْ تُوَسِّطْ {شَيْ} لِحَمْزَةَ اشْتَرِطْ ٥٤ سَكْتًا بِـ"أَلْ" أَوْ مَعَ مَفْصُولٍ فَقَطْ

وَلَا تُمِلْ {تَوْرَاةَ} عَنْهُ حِينَ ذَا ٥٥ وَفَتْحَ {قَهَّارٍ} إِذًا قَدْ نَبَذَا

وَسَكْتَ مَفْصُولٍ وَ"أَلْ" شَرْطًا لِتَوْ ٥٦ سِيطِكَ {لَا} أَجْتَمَعَا أَوْ لَا رَأَوْا

سَكَتَّ أَوْ حَقَّقْتَ فِي الْغَيْرِ وَرَدْ ٥٧ تَوْسِيطُهَا تَفَاوُتًا فِي سَكْتِ مَدْ

وَعِنْـدَ سَـكْتِ الْمَـدِّ {تَـوْرَاةَ} أَمِـلْ ٥٨ فَقَطْ، وَ"هَـا التَّأْنِيـثِ" خَلَـفٌ لَـمْ يُمِـلْ

إِذَا قَـــرَا مُحَقِّقًـــا مَـــا فُصِّـــلَا ٥٩ مِـنْ بَعْـدِ سَـاكِنٍ صَـحِيْحٍ حَصَّـلَا

فِي وَقْفِ حَمْزَةَ وَغَيْرِهِ

وَذُو تَوَسُّـــطٍ بِزَائِـــدٍ مُنِـــعْ ٦٠ تَحْقِيقُـــهُ، إِنْ يَتَغَـــيَّرْ مَـــا تَبِـــعْ

كَعِنْدَ سَكْتِ مَا وُصِلْ أَوْ سَكْتِ مَدْ ٦١ وَبَعْـدَ "هَـا" وَ"يَـا" النِّـدَا السَّـكْتُ يُـرَدْ

وَ"أَلْ" إِذَا وَقَفْـــتَ فِيهَـــا حُظِـــلَا ٦٢ تَحْقِيقُهَـــا بِـــدُونِ سَـــكْتٍ فَـــانْقُلَا

وَنَحْـوَ {الَابْـرَارِ} امْنَعًـا فَتْحًـا عَلَى ٦٣ سَـــكْتٍ لِخَـــلَّادٍ بِهَـــا بَـــلِ انْقُـــلَا

وَ{هَـــؤُلَا} إِنْ هَمْزَتَيْـــهِ غَـــيَّرَا ٦٤ فَـــامْنَعْ تَفَاوُتًـــا إِذَا الـــرَّوْمُ جَـــرَى

وَغَـــيِّرًا مَفْصُـــولَ رَسْـــمٍ إِنْ تَجِـــدْ ٦٥ هُ بَعْـــدَ سَـــاكِنٍ صَـــحِيحٍ وَوُجِـــدْ

سَـكْتُكَ عَـنْ حَمْـزَةَ فِي الْمَوْصُـولِ ٦٦ وَعَـنْ خَلَـفْ مَـعْ سَـكْتِ مَـدِّ الطُّـولِ

وَمَـعَ سَـكْتِ الْمُتَّصِـلْ إِذَا جَـرَى ٦٧ قُبَيْلَـــهُ الْمَـــدَّ امْنَعًـــا تَغَـــيُّرَا

وَلَـمْ يَكُـنْ يَسْـكُتُ فِي وَقْـفٍ عَلَى ٦٨ مَوْصُـــولِ اوْ مُتَّصِـــلٍ بَـــلْ سَـــهَّلَا

وَعَـنْ سِـوَاهُ فِي كَـ{شَيْءٍ} إِنْ تَـرُمْ ٦٩ سَـــكْتًا عَلَيْـــهِ امْنَعْـــهُ إِلَّا أَنْ تَـــرُمْ

تَحْرِيرَاتُ الْفَرْشِ؛ سُورَةِ الْبَقَرَةِ

وَأَزْرَقٌ نَحْـــوَ {مُصَـــلًّى} مُطْلَقَـــا ٧٠ فَخَّـــمَ إِنْ يَفْـــتَحْ وَإِلَّا رَقَّقَـــا

وَرَأْسُ آيٍ لَـمْ يَكُـنْ فِيهَـا سِـوَى ٧١ تَقْلِيلِهَـــا مَـــعْ رِقِّ لَامِهَـــا رَوَى

وَغُنَّـــةَ الـــلَّامِ امْنَعًـــا فِيمَـــا رُسِـــمْ ٧٢ مُتَّصِـــلًا نَحْـــوَ {لِئَـــلَّا} قَـــدْ عُلِـــمْ

سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

إِنِ ابْـنُ ذَكْـوَانَ {يُـوَدِّهْ} أَشْـبَعَا ٧٣ وَسِّـطْ وَمُـدَّ وَاسْـكُتًا أَوِ امْنَعَـا

مَـعْ فَـتْحِ "رَا" وَإِنْ يُمِـلْ وَسِّـطْ وَلَا ٧٤ تَسْـكُتْ أَوِ اقْـصُرًا بِـإِطْلَاقٍ جَـلَا

سُورَةِ النِّسَاءِ

وَمَـنْ أَتَـمَّ مُطْلَقًـا {يَـأْمُرْ} بِمَـدْ ٧٥ لَـمْ يُمِـلْ {النَّـاسِ}، و{حِـذْرَكُمْ} وَرَدْ

كَنَصْـبِ رَاءَاتٍ وَلكِـنْ مَـعْ بَـدَلْ ٧٦ سِـتَّتُهَا لَا شَيْءَ مِنْهَـا قَـدْ حَظَـلْ

وَمِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ إِلَىٰ سُورَةِ يُونُسَ

وَالْهَمْـزَ فِي {أَرْجُلِهِـمْ} وَقْفًـا لَدَا ٧٧ حَمْـزَةَ حَقِّـقْ حَيْـثُ تَقْلِيـلٌ بَـدَا

وَلِهِشَـامٍ {إِنْ يَكُـنْ} قَـدْ ذُكِّـرَا ٧٨ يَهْمِـزُ فِي الْوَقْـفِ وَبِالْمَـدِّ قَـرَا

وَفِي {افْـتِرَاءً} أَطْلِقَـا مَـعْ ذَاتِ ضَـمْ ٧٩ وَ{وِزْرَ} كَالْمَنْصُـوبِ فَـاحْفَظْ تُحْـتَرَمْ

{سَـوْءَاتِ} وَسِّـطْ هَمْـزَهُ وَوَاوَهُ ٨٠ ثُـمَّ اقْـصُرِ الْـوَاوَ وَثَلِّـثْ هَمْـزَهُ

رُوَيْـسُ إِنْ {تَصْـدِيَةً} أَخْلَـصَ لَـمْ ٨١ يُـدْغِمْ كَبِـيرًا وَابْـنُ ذَكْـوَانَ الْـتَزَمْ

تَسْـوِيَةً فِي أَلِـفَيْ {نَـارٍ} وَ{هَـارْ} ٨٢ أَوْ مَيْلَ {هَارٍ} وَحْدَهَا مَـعْ فَـتْحِ {نَـارْ}

سُورَةِ يُونُسَ

لِأَزْرَقٍ {ءَالْآنَ} خَمْسَـةٌ أَتَـتْ ٨٣ فَـإِنْ بِهَـا بَـدَأْتَ ثُـمَّ وُصِـلَتْ

تِسْـعٌ فَلَامًـا ثَلِّثَـا إِنْ سُـهِّلَا ٨٤ أَوْ مُـدَّ هَمْـزٌ واقْـصُرَنْهُمَا كِلَا

وَالْهَمْـزَ إِنْ وَسَّـطْتَ وَسِّـطْ وَاقْـصُرَا ٨٥ لَامًـا وَبَـاقِي الْحَـالِ مَعْلُـومُ الْقِـرَا

وَمِنْ سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَىٰ سُورَةِ الْكَهْفِ

وَعَنْ هِشَامٍ {رَهْطِيَ} افْتَحْ إِنْ قَصَرْ ٨٦ وَعَنْهُ سَوَّىٰ {جَا} وَ{زَادَ} مَنْ خَبَرْ

وَ{عِبْرَةً} مِثْلُ {لَعِبْرَةً} جَرَتْ ٨٧ وَكَسْرُ تَنْوِينِ ابْنِ ذَكْوَانٍ ثَبَتْ

بِالسَّكْتِ إِنْ يُفْتَحْ وَأَضْجِعْ إِنْ يُضَمْ ٨٨ عَنْهُ وَعَنْ هِشَامٍ الْمَدَّ الْتَزَمْ

مَعْ قَصْرِ {أَفْئِدَهْ} وَ{جَاءَ آلَ} مَنْ ٨٩ أَبْدَلَهَا وَجْهَانِ مُدَّ وَاقْصُرَنْ

وَمُبْدِلٌ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ يَمُدْ ٩٠ وَيَا {لَنَجْزِيَنَّ} فِي النَّحْلِ فَرُدْ

لَدَىٰ ابْنِ ذَكْوَانَ بِمَدٍّ وَلَدَىٰ ٩١ أَخِيهِ حَالَ الْقَصْرِ نُونَا ارْدُدَا

وَإِنْ رُوَيْسٌ فِي {يُسَبِّحْ} ذَكَّرَا ٩٢ لَا تَأْتِ {فِيهُنَّهْ} فَكُنْ مُحَرِّرَا

سُورَةِ الْكَهْفِ

وحَذْفُ يَاءِ {تَسْأَلَنِّي} بِالْوَسَطْ ٩٣ خَصَّ ابْنُ ذَكْوَانٍ إِذَا السَّكْتُ سَقَطْ

وَفِي {مِرَاءً ظَاهِرًا} إِجْعَلْهُمَا ٩٤ كَذَاتِ ضَمٍّ مَعَ نَصْبِ انْتَمَىٰ

وَمِنْ سُورَةِ طٰهٰ إِلَىٰ سُورَةِ الصَّافَّاتِ

وَرَأْسَ آيٍ قَلَّلَا وَأَبْدِلَنْ ٩٥ لِلسُّوسِ إِنْ يَقْرَأْ بِـ{يَأْتِهْ} مُسْكِنًا

رُوَيْسُ إِنْ يُدْغِمْ كَبِيرًا سَهَّلَا ٩٦ ثَانِي هَمْزٍ فِي {يَشَاءُ} مَعْ {إِلَىٰ}

وَخَصِّصَا تَفْخِيمَ {كِبْرَهُ} عَلَىٰ ٩٧ فَتْحٍ وَمَعْهُ إِنْ مَدَدْتَ الْبَدَلَا

رُمْ قِفْ بِيَا فِي {اللَّاءِ} عَمَّنْ سَهَّلَا ٩٨ وَصْلًا وَ{ءَاتَوْا} مُدَّ مَعْ فَتْحٍ جَلَا

لَدَا ابْنِ ذَكْوَانٍ وَفِي السَّكْتِ اقْصُرَنْ ٩٩ مَعْ مَيْلِ رَا وَلَا تُفَاوِتْهُ إِذَنْ

وَفِي {اذْكُرُوا}{ذِكْرًا كَثِيرًا} إِنْ تَقِفْ ١٠٠ سَوِّهِمَا أَوْ فَخِّمَا {ذِكْرًا} عُرِفْ

وَاهْمِـــزْ لِقَـــالُونَ {النَّـــبِيِّ إِلَّا} ١٠١ وَ{إِنْ} بِوَقْفِـــهِ وَأَبْـــدِلْ وَصْـــلَا

{مِنْسَـأَتَهُ} إِسْـكَانَ هَمْـزِهِ حَظَـرْ ١٠٢ هِشَـامُهُمْ وَبَـا {كَبِـيرًا} إِنْ قَـصَرْ

وَمِنْ سُورَةِ الصَّافَّاتِ إِلَىٰ سُورَةِ الزُّخْرُفِ

وَالْأَصْبَهَانِي اخْصُصْ لَهُ وَصْلَ {اصْطَفَىٰ} ١٠٣ لِوَرْشِـــهِمْ خِـــلَافُ {ن} عُرِفَـــا

وَرَاءَ {ذِكْرَىٰ الدَّارِ} إِنْ سُـوسٍ يُمِـلْ ١٠٤ فَـــالرَّاءَ فِي {الدَّارِ} بِوَقْفِهَـــا أَمِـــلْ

وَعَنْـهُ مُسْـجَلًا {عِبَـادِ} أَثْبِتَـا ١٠٥ أَوِ احْـــذِفًا أَوْ وَاقِفًـــا لَا تُثْبِتَـــا

وَضَمَّ يَا {يَضِلْ} وَخَاطَبْ {يَفْعَلُـوا} ١٠٦ رُوَيْـــسُ إِنْ يُظْهِـــرْ بِمَـــدٍّ نَقَلُـــوا

وَنُونُ {تَأْمُرُونِ} مَعْ فَصْلٍ {اعْجَـمِي} ١٠٧ خُصَّـا بِتَوْسِـيطٍ بِـلَا سَـكْتٍ نُـمِي

لَدَىٰ ابْنِ ذَكْوَا {مَالِيَ} افْـتحْ إِنْ يُمَـلْ ١٠٨ ذُو الرَّا وَفَقْـدُ السَّـكْتِ وَالتَّوْسِـيطُ حَـلْ

وَمَـعَ مَـدٍّ لِهِشَـامٍ قُـلْ {أَئِـنْ} ١٠٩ أَدْخِـلْ مُسَـهِّلًا وَحَقِّـقْ يِـا فَطِـنْ

بِـدُونِ إِدْخَـالٍ وَعَـنْ أَخِيـهِ نَصْـ ١١٠ ـبُ {يُرْسِـلَا} {يُـوحِيَ} بِالْمَـدِّ يُخَـصّ

مِنْ سُورَةِ الزُّخْرُفِ إِلَىٰ آخِرِ الْقُرْآنِ

رُوَيْـسُ إِنْ يَفْـتَحْ {عِبَـادِ لَا} مَنَـعْ ١١١ قَـصْرًا وَمَـا هَـا السَّـكْتِ حِينَئِـذْ تَقَـعْ

وَوَاوُ {هُزُوًا} مُنِعَتْ مَـعْ مَـدِّ {شَيْ} ١١٢ وَسَـــكْتِ مَفْصُـــولٍ لِخَـــلَّادٍ أُخَيْ

وَلِهِشَـامٍ إِنْ قَـصَرْتَ الْمُنْفَصِـلْ ١١٣ تَسْـهِيلُ {أَذْهَبْـتُمْ} بِـلَا فَصْـلٍ حُظِـلْ

وَلَمْ يُمِـلْ {أُخْـرَىٰ} إِذَا فَـتْحٌ جَـرَىٰ ١١٤ لَدَا {رَءَاهُ} لِابْـــنِ ذَكْـــوَانٍ جَـــرَىٰ

وَعَنْ رُوَيْسٍ خُـصَّ تَخْفِيـفُ {نَـزَلْ} ١١٥ بِالْمَـدِّ مَـعْ تَـرْكٍ لِهَـا السَّـكْتِ وَصَـلْ

{وَالَّـلَّايْ يَئِسْـنَ} أَدْغِمَـا وَأَظْهِـرَا ١١٦ لِلْـــبَزِّي مَـــعْ وُلْدِ الْعَـــلَا وَحُـــرِّرَا

وَرَاعَى فِي {طَلَّقَكُـــنَّ} إِنْ بَـــدَا ١١٧ بِـــذَاتِ ضَـــمٍّ الَا زْرَقُ الْقَوَاعِـــدَا

وَفِي سِـــوَىٰ ذَا جَـــوِّزِ التَّرْقِيـــقَ فِي ١١٨ لَامٍ وَ{خَـــيْرًا} عِنْـــدَ تَقْلِيـــلٍ يَـــفِي

وَلِابْـــنِ ذَكْـــوَانَ بِفَـــتْحٍ مَـــعَ مَـــدّْ ١١٩ أَوْ مَيْلِـــهِ بِالسَّـــكْتِ مَـــا أَدْغَـــمَ {قَـــدْ}

{سَلَاسِلَا} فِي الْقَـــصْرِ حَفْصٌ قَدْ قَـــصَرْ ١٢٠ وَقْفًـــا كَـــذَا رُوَيْـــسُ وَالْوَصْـــلُ اسْـــتَقَرّْ

بِـــدُونِ تَنْـــوِينٍ لَهُ عَكْـــسُ هِشَـــامْ ١٢١ خَاطِـــبْ {يَشَـــاءُونَ} عَلَىٰ قَـــصْرٍ يُـــرَامْ

لَهُ وَمُـــدَّ {فَـــاكِهِينَ} ثُـــمَّ عَـــنْ ١٢٢ أَخِيـــهِ إِنْ مَـــدَّ فَغَيِّـــبْ وَامْـــدُدَنْ

وَلِابْـــنِ جَمَّـــازٍ فَشَـــدِّدْ {أُقِّتَـــتْ} ١٢٣ إِنْ هُمِـــزَتْ وَعِنْـــدَ وَاوٍ خُفِّفَـــتْ

الْخَاتِمَةُ

إِلَىٰ هُنَـــا تَمَـــامُ مَـــا قَـــدْ يَـــسَّرَهْ ١٢٤ رَبِّيَ مِـــنْ تَحْرِيـــرِ مَـــا لِلْعَـــشَرَهْ

أَسْـــأَلُ مَـــوْلَايَ انْتِفَـــاعَ النَّـــاسِ بِـــهْ ١٢٥ وَحِفْظَـــهُ مِـــنْ شَـــانِئِهْ وَعَائِبِـــهْ

وَالْحَمْـــدُ وَالصَّـــلَاةُ وَالسَّـــلَامُ ١٢٦ لِرَبِّنَـــا وَالْمُصْـــطَفَىٰ خِتَـــامُ

فِي عَصْـــرِ يَـــوْمِ النَّحْـــرِ تَـــمَّ نَظْمُهَـــا ١٢٧ أَبْيَاتُهَـــا (وَصْـــلٌ) وَهَـــاكَ تَمُّهَـــا

١٠ / ١٢ / ١٤٤٠ ٦ / ٩٠ / ٣٠ = ١٢٦

كَتَبَهُ وَنَسَّقَهُ وَرَتَّبَهُ

الشيخ/ أنور صبحي عابدين الأعذب

سَاعَدَ فِي وَضْعِ بَعْضِ أَبْيَاتِهِ

فضيلة الشيخة/ (أم خلاد) هبة فرج محمد مصطفى

فجزاها الله عنا خيرًا

مقدمة المؤلف

نحمد اللَّه تعالى على وَافِرِ فضله، وسابغ قوله، ونُصلِّي ونُسلِّمُ على سيدنا ورسولنا محمد (ﷺ) صفوة رُسُلِه، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أمـا بعــد

فهذا كتاب مهم من كتب القراءات حيث يحتوي على كل التحريرات اللازمة لمتن الطيبة على الجمع بالوقف على مدرسة الإمام المنصوري كما دونتها في كتابي الجواهر الخالدة معتمدًا على تنقيح واختصار أبيات مقرب التحرير للخليجي، وقد سلكت فيه المنهج التالي:

كتبت في تنقيحي هذا التحريرات التي تستخدم في الوقف، وابتعدت عن التحريرات المطولة للاعتماد على الجمع بالوقف، وابتعدت أيضًا عن تحريرات التكبير، وتحريرات ما بين السورتين اعتمادًا على الابتداء بأول السورة دون تكبير للجميع، وزدت أيضًا في تنقيحي هذا فوائد أخرى من كتابي المنصوري والعبيدي، وحاولت في تنقيحي هذا ذكر ما جاء في مقرب التحرير للخليجي بألفاظه، وكتبت في أول الكتاب السرد التاريخي لنشأة علم تحريرات الطيبة (ويشتمل على التعريف بالتحريرات، ونشأتها، والمدارس الخاصة بها، وأنواع اختلاف التحريرات والحل المقترح، وأبرز أخطاء مدرسة الإمام الأزميري) ثم كتبت ما خالفنا فيه تحريرات الخليجي ثم كتبت شرح التنقيح مبيِّنًا في الهوامش الأوجه الصحيحة المنقطعة أداءً.

وقد كتبت هذا الكتاب خدمة لطلاب كلية علوم القرآن الكريم، ولطلاب المعاهد الأزهرية في ديارنا المصرية، ولطلاب علم القراءات في شتى بقاع الأرض.

سائلاً الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه

إنه وليُّ ذلك والقادر عليه

الباحث الفقير إلى الله

أنـور صبحي عـابدين الأعـذب

شبين الكوم – المنوفية – مصر –

محمول/ ٠١٠٦٧٧٦٠٢٨٩

السرد التاريخي لنشأة علم تحريرات الطيبة

تعريف التحريرات (ضبط نسبة المرويات لمن رواها):

التحرير في **اللغة** يطلق على عدة معان منها: التقويم، التدقيق، الإحكام.

يقال: تحرير الكتاب وغيره، تقويمه، وحرر الوزن دققه، وحرر الرمي إذا أحكمه.

و**اصطلاحًا**: منع أوجه للقراءة يفيد ظاهر أحد المؤلفات جوازها[١].

مثال لذلك:

فقد عزا الإمام **ابن الجزري** لرواية حفص السكت قبل الهمز بخلاف، وكذلك عزا له قصر المد المنفصل بخلاف، فيفيد إطلاق **الطيبة** جواز السكت لحفص على قصر المد المنفصل، فيأتي المحررون ليقيدوا جواز السكت على توسط المد المنفصل فقط؛ لأن السكت عن حفص من طريق عبيد بن الصباح[٢] ولم يرو عبيد بن الصباح عن حفص إلا توسط المد المنفصل، أما قصر المنفصل فهو من طريق عمرو بن الصباح[٣] ولم يرو عمرو عن حفص السكت.

- وعليه فـ**الهدف من التحريرات** هو ضبط الأوجه التي تنسب إلى القراء والرواة وأصحاب الطرق، كي لا ينسب وجه لمن لم يقرأ به.

---

(١) وأدخل بعض القراء في معنى التحريرات كذلك زيادة بعض الأوجه على ما في المؤلفات إلزامًا لمؤلفها بما في الكتب التي أخذ منها حروف القراءات، وهذا يخالف ما اتفق عليه القراء من جواز الاقتصار على بعض ما روى القارئ اختيارا منه؛ ولذا لا نعتبر هذه تحريرات بل إضافة على هذه المؤلفات، ولا ينبغي أن تنسب هذه الزيادات لتلك المؤلفات، كما أنها لا تلزم أحدًا إلا اختيارًا منه، وذلك نحو القراءة بغنة اللام والراء لشعبة.

(٢) انظر النشر (جـ١ صـ ٤٢٣).

(٣) انظر النشر (جـ ١ صـ ٣٣٤).

۞نشأة علم ضبط المرويات:

نستطيع أن نقول: إن علم ضبط قراءات القرآن عمومًا بدأ منذ زمن **رسول الله** (ﷺ)، وذلك أن كلَّ واحدٍ من الصحابة كان يتحرى ضبط ما قرأ به على **رسول الله** (ﷺ)، فعن عبد الرحمن بن عبدٍ القارئ أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة **الفرقان** على غير ما أقرؤها، وكان **رسول الله** (ﷺ) أقرأنيها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لببته بردائه فجئت به **رسول الله** (ﷺ) فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها، فقال لي: { **أرسله** }. ثم قال له: {**اقرأ**}. فقرأ. قال: {**هكذا أنزلت**}. ثم قال لي: {**اقرأ**}. فقرأت، فقال: { **هكذا أنزلت، إن القرآن أُنْزِل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر** } (صحيح البخاري: ٩/ ٥٠).

فقد حرص أهل القرآن على ضبط القرآن على شيوخهم تنفيذًا لأمر **الرسول** (ﷺ). كما رواه **عليٌّ** (رضي الله عنه): { **أن رسول الله** (ﷺ) **يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم**، فقال: **فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفًا لا يَقرؤها صاحبُه** } (حديث صحيح رواه الحاكم وابن حبان)

فكان كل قارئ يتحرى الالتزام بما قرأه على شيوخه، لكن قد استجاز بعض القراء التخيير فيما ورد عن شيوخهم، وقد ثبت وقوع الاختيار عن خلف البزار كما يرد كثيرًا في كتب القراءات في قولهم (**وقرأ خلف في اختياره**).

وقد استمرت هذه التحريرات حتى أوائل القرن الخامس الهجري حيث ظهرت كتب القراءات في عصر الحافظ **الداني** و**ابن شريح** و**مكي** و**أبي القاسم الهذلي** وغيرهم، فكان القراء يلتزمون بما ورد في الكتاب الذي يقرءون منه، فيقال على سبيل المثال: قرأ فلان بـ**التذكرة** لابن غلبون على فلان، وبـ**التيسير** للداني على فلان، وبـ**الكامل** للهذلي على فلان، وهكذا استمرت القراءة بالكتب حتى أوائل القرن التاسع الهجري حيث ظهر كتاب **النشر** و**طيبته** للإمام **ابن الجزري**.

۞نشأة علم تحريرات الطيبة:

إن تحريرات الطيبة بدأت منذ وقت تأليفها وعلى يد مؤلفها؛ لأنه عندما ألف الإمام ابن الجزري كتابه النشر، ثم نظمه في طيبة النشر أطلق أحكامًا لبعض القراء تحتاج إلى تقييد حتى تطابق ما قرأ به الإمام ابن الجزري وشيوخه، وعليه فإن بدء علم التحريرات كان على يد الإمام ابن الجزري نفسه، وقد أشار إلى ذلك في عدة مواضع صريحًا كقوله: {تقدم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المد الطويل ومع التوسط لورود الرواية بذلك. فإن قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المد، ولا يجوز أن يكون مع القصر}(١)، وكقوله: {لا يجوز مد شيء لحمزة حيث قرئ به إلا مع السكت إما على لام التعريف فقط. أو عليه وعلى الساكن المنفصل}(٢).

وتوجد أمثال هذه التحريرات في الصفحات التالية من كتابه النشر:

الجزء الأول:

صـ ٢٧٧، صـ ٢٧٨، صـ ٣٠٨، صـ ٣١٧، صـ ٣٢٠، صـ ٣٣٣ - ٣٣٤، صـ ٣٣٦، صـ ٣٤٤، صـ ٣٤٧، صـ ٣٥٤، صـ ٣٥٦، صـ ٣٥٧، صـ ٣٥٩، صـ ٣٦٠، صـ ٣٦٠، صـ ٣٦٨، صـ ٣٧٧، صـ ٣٨٠، صـ ٣٨١، صـ ٣٨٣، صـ ٣٨٥، صـ ٣٩٩، صـ ٤٠٣، صـ ٤١٨، صـ ٤٢٢، صـ ٤٢٣، صـ ٤٢٧، صـ ٤٣١، صـ ٤٣٦، صـ ٤٤٢، صـ ٤٤٦، صـ ٤٩٠.

الجزء الثاني:

صـ ١٠، صـ ١٣، صـ ١٥، صـ ٢١، صـ ٢٣، صـ ٢٩، صـ ٤٥، صـ ٤٧، صـ ٤٨، صـ ٥٠، صـ ٥٣، صـ ٧٠، صـ ٧٣، صـ ٧٤ - ٧٧، صـ ٨٦، صـ ٨٧، صـ ١٠٢، صـ ١٠٣، صـ ١١٠، صـ ١١٨، صـ ١٣٠، صـ ١٣٥، صـ ١٣٦، صـ ١٣٧، صـ ١٣٩، صـ ١٤١، صـ ١٥٢، صـ ١٥٦، صـ ١٧٢، صـ ١٧٧، صـ ١٨٤، صـ ١٩٠، صـ ٢٠٠، صـ ٢٣١، صـ ٢٣٥، صـ ٢٦٣، صـ ٢٩٤، صـ ٣٢٣، صـ ٣٤٢، صـ ٣٤٥، صـ ٣٥٨، صـ ٣٧٤، صـ ٣٩٨، صـ ٤٠١.

---

(١) النشر في القراءات العشر - (ج ١ / ص ٤٨٥).

(٢) النشر في القراءات العشر - (ج ١ / ص ٤٨٦).

كما قد ضمن الإمام ابن الجزري طيبة النشر كذلك بعض التحريرات كقوله:

..... ﴿ط: ١٢٣﴾ لَكِنْ بِوَجْهِ الْهَمْزِ وَالْمَدِّ امْنَعَا

كما قد ضمن أيضًا الإمام ابن الجزري بعض التحريرات البسيطة في كتابه المسائل التبريزية.

۞مدارس التحريرات:

أولًا: مدرسة النشر (الفترة التي بين الإمام ابن الجزري إلى الإمام المنصوري):

تلا الإمام ابن الجزري تلميذه عثمان الناشري (ت: ٨٤٨ هـ) فكتب تحريرات في مخطوط النشر في نهاية باب الأصول وأول الفرش، والمعروفة بـ{مفقود النشر}.

ومنذ ذلك الحين كان القراء بعد الإمام ابن الجزري يلتزمون بتقييدات الإمام ابن الجزري في النشر، وكذلك أيضًا يلتزمون بما كتبه عثمان الناشري في مفقود النشر، وكان معظمهم أصحاب همم عالية، فكانوا يعزون طرق الرواة، فمثلًا: لا يقرءون بإمالة ذات الراء لابن ذكوان على إشباع المد لأن إمالة ذات الراء من طريق الصوري، وليس للصوري إلا توسط المد، وهكذا يعزون كل وجه منعوه من كتاب النشر معتمدين وبشكل كلِّيٍّ على عزو الإمام ابن الجزري في النشر، وهكذا كان أغلب القراء في الفترة التي بين الإمام ابن الجزري إلى الإمام المنصوري، وكان هناك في هذه الفترة التي بين الإمام ابن الجزري إلى الإمام المنصوري أقلية من القراء كانوا يلتزمون بتقييدات الإمام ابن الجزري في النشر دون عزو طرق الرواة، فمثلًا: يقرءون بإمالة ذات الراء لابن ذكوان بخلفه على التوسط، ويمنعون إمالة ذات الراء لابن ذكوان على الطول دون أن يعرفوا الطرق ملتزمون بما قرءوا به على شيوخهم ويقولون: (هكذا أقرأني شيخي)، وهؤلاء هم الأقلية النادرة في تلك الفترة.

وبذلك يتبين لنا: أن جميع القراء الذين جاءوا بعد الإمام ابن الجزري كانوا يلتزمون بتقييدات النشر ومفقوده فقط سواء كانوا يعزون الطرق أم لا.

ومن باب تقسيم مناهج المحررين نحب أن نطلق على هؤلاء القراء أتباع النشر أو مدرسة النشر، والتي تتميز بأن اعتمادها الوحيد في التحريرات على النشر، ومفقوده فقط.

ثانيًا: مدرسة المنصوري (الفترة التي بين الإمام المنصوري إلى يومنا هذا):

ثم جاء بعد ذلك الإمام علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري (ت: ١١٣٤ هـ) فكَتَبَ تحرير الطرق والروايات، وهو أول كتاب يحتوي على تحريرات كاملة لمتن الطيِّبة، وكَتَبَ حل مجملات الطيبة، وهو متن في عزو الطرق والروايات إلى أصولها من طريق طيِّبة النشر، وقد اعتمد الإمام المنصوري في تحريراته على قراءته على مشايخه، واختيارات الإمام ابن الجزري في النشر، والمسائل التبريزية، وكذلك اعتمد على ما كتبه عثمان الناشري في مفقود النشر.

وكان الإمام المنصوري لا يشير في تحريراته إلى رجوعه إلى الكتب التي أسند منها الإمام ابن الجزري طرقه إلا قليلًا جدًا، وذلك لاعتمادِهِ في تحريراته على قراءته على مشايخه.

ثم أصبحت تحريرات الإمام المنصوري هي المقبولة لدى جلة العلماء في عصره حتى أصبح لتحريرات الإمام المنصوري مخطوطات كثيرة جدًا في حياته وبعد مماته في جميع أنحاء المعمورة، وهذا يدل على أن الإمام المنصوري لم يخالف ما كان يقرأ به المشايخ في ذلك العصر وما قبله، ولو شذَّ الإمام المنصوري في شيءٍ لاشتعلت نيران المؤلفات في الرد عليه بدلًا من أن تكثر مخطوطات تحريراته.

ثم سار على درب الإمام المنصوري كثير من المحررين (كالنبتيتي، والميهي، والأجهوري، والعقباوي، والعبيدي، والطباخ، والإبياري، والسنطاوي، والمتولي أولًا، والخليجي) فكانوا لا يخرجون في الغالب عما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر.

ومن باب تقسيم مناهج المحررين يطلق على هؤلاء المحررين وكتبهم أتباع الإمام المنصوري أو مدرسة الإمام المنصوري أو مدرسة الرِّواية، والتي تتميز بالآتي:

أولًا: جل اعتمادها في التحريرات على اختيارات ابن الجزري، وعدم مراجعة الكتب التي أسند منها ابن الجزري حروف القراءات؛ فيذكرون في تحريراتهم الواجب منعه، والواجب المتعين مع وجه آخر، وما كان مطلقًا تبعًا لما أورده ابن الجزري، متمسكين بما ذكره ابن الجزري في كتابه النشر، وبذلك لم تمنع هذه التحريرات كثيرًا من أوجه الطيبة التي تمنعها مدرسة الأزميري.

ثانيًا: تتميز مدرسة الإمام **المنصوري** بعدم الالتزام بالطرق التي أسندها **ابن الجزري** تفصيليًا للكتب، فقد يأخذون بوجه ذكره **ابن الجزري** في كتاب أسنده إسنادًا عامًّا دون أن يذكر طريق أحد الرواة أو القراء منه، فلا مانع لديهم من أخذ حكم لهشام من كتاب {**الوجيز**} للأهوازي، أو من أخذ حكم للأزرق من كتاب {**الإقناع**} لابن باذش، وذلك اعتمادًا على أن **ابن الجزري** قد أسند هذه الكتب إجمالًا في مقدمة كتابه **النشر** وإن لم يسند طرقًا خاصة منها.

ثالثًا: تتميز تحريرات مدرسة الإمام **المنصوري** بأنها متشابهة؛ فتحريرات **المنصوري** هي نفسها تحريرات **النبتيتي**، وهي نفسها تحريرات **الميهي**، وهي نفسها تحريرات **الأجهوري**، وكذلك **العقباوي**، و**العبيدي**، و**الطباخ**، و**الإبياري**، و**السنطاوي**، و**المتولي** أولًا، و**الخليجي**، وهؤلاء كلهم كرجل واحد، والخلاف بينهم يسير جدًا، وهذا يدل على أن هؤلاء المشايخ كانوا يُقَيِّدُونَ في تحريراتهم ما قرأوا به على شيوخهم.

ثالثًا: **مدرسة الأزميري (الفترة التي بين الإمام الأزميري إلى يومنا هذا)**:

وقد خالف تحريرات **المنصوري** الأستاذ **يوسف أفندي زاده** في تحريراته بالأخذ بما يسميه الأخذ بالعزائم لا بالرخص[1] وترك ما فيه احتمال نحو ما ذكر **ابن الجزري** أنه قليل أو ليس عليه العمل ونحو ذلك مما أدى إلى أنه (أي: **يوسف أفندي زاده**) قد ترك كثيرًا من الأوجه للقراء ورواتهم وطرقهم وإن كانت ظاهرة من **الطيبة** وذلك مثل:

١- هاء السكت ليعقوب وقفًا في جمع المذكر السالم نحو ﴿**الْعَالَمِينَ**﴾.

٢- سكت المد لحمزة سواءً على المد المتصل نحو ﴿**السَّمَآءِ**﴾ أو المنفصل نحو ﴿**بِمَآ أُنْزِلَ**﴾.

٣- غنة اللام والراء لكل القراء نحو ﴿**هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾.

٤- الإدغام الكبير ليعقوب نحو ﴿**فِيهِ هُدًى**﴾.

وهو يعقب على ذلك بأنه يأخذ بالعزيمة، وإن كان في مجمل ما يأتي به من تحريرات على طريقة **المنصوري** في الاعتماد على نقل **ابن الجزري**.

---

(١) مخطوطة تحريرات الأستاذ يوسف أفندي زاده صـ ٣.

واتبع الإمام الأزميري الأستاذ يوسف أفندي في مراجعة الكتب التي ذكرها ابن الجزري في النشر، ولم يعتمد على نقل ابن الجزري إلا في مواضع قليلة ترك فيها ما وجد في الكتب، ومما يلاحظ أنه يجري الأوجه أحيانًا اعتمادًا على نقل ابن الجزري وأحيانًا على ما وجده في الكتب؛ ولذلك خالفت تحريراته تحريرات السابقين فمنع أوجهًا من الطيبة لم يمنعها من سار على طريقة المنصوري[1]، فأنشأ بذلك مدرسة أخرى في التحريرات يعتبرها أتباعه أدق من السابقة، ثم جاء من بعده من اتبع طريقته كالسمرقندي، وابن كريم، والسيد هاشم، والمتولي آخرًا، والضباع، والزيات وعامر عثمان، والسمنودي، ومحمد جابر المصري، وعبد الرَّزَّاق موسى، ومحمد ابراهيم سالم.

ومن باب تقسيم مناهج المحررين يطلق على هؤلاء المحررين وكتبهم أتباع الأستاذ يوسف أفندي زاده أو مدرسة الإمام الأزميري أو مدرسة الدِّراية، وكان أبرزهم الإمام المتولي الذي توسع في الاعتماد على ما في الكتب المسندة وترك الاعتماد على نقل ابن الجزري في غالب تحريراته فخالف الأزميري في مسائل عديدة، وكذلك من جاء بعد المتولي ونهج نهج هذه المدرسة زاد[2] في منع أوجه من الطيبة بالرجوع إلى الكتب وترك الاعتماد على نقل ابن الجزري، ولعل الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي هو أكثر من اتبع نهج هذه المدرسة فقد توسع في نظم التحريرات حتى بلغت أكثر من ألف بيت، خالف في مسائل كثيرة منها من سبقه لكثرة تحريه في الرجوع إلى الكتب المسندة في النشر، وترك الاعتماد على نقل ابن الجزري واختياراته، إضافة لاعتماده على تخرج الأوجه مراعيًا مراتب المدود، ولعل ما يميز منهج مدرسة الإمام الأزميري هو:

---

(١) كمنعه الإدغام الكبير ليعقوب على المد، ومنعه الغنة للأزرق وهكذا.

(٢) وبعضهم زاد في تجويز أوجه وجدها في الكتب مع ترك ابن الجزري لها وعدم تضمينها في طيبته وأوسعهم في ذلك هو الشيخ السمنودي وقد كان مما زاده ولم يسبق به السكت لرويس قبل الهمز، والغنة لشعبة، والوقف بالواو على يدع ويمح وسندع ليعقوب، مع أنه يلزمه على هذا المنهج كثير من الزيادات لا يتضح لنا سبب تركه لها أذكر منها على سبيل المثال: ترك ادغام الباء في الميم في قوله تعالى في سورة هود "اركب معنا" للأصبهاني، وهي مروية من كفاية أبي العز والمبهج والمستنير والروضتين وهي وجه من غاية الاختصار، وترك تسهيل الهمزة في نحو (يشاء إلى) بين الهمزة والواو وهو في الكافي وغاية الاختصار وكفاية أبي العز وتلخيص أبي معشر، وترك تحقيق همزة (ها أنتم) للأصبهاني وهي في الكامل والمصباح، وترك فتح الراء في فواتح السور عن هشام مع تعدد طرقها، ولا أطيل في هذا؛ لأنه باب واسع .

١- الإكثار من الرجوع إلى أصول النشر لأخذ الأحكام (وعدم الاعتماد في ذلك على اختيارات ابن الجزري إلا قليلًا) وإن خالفت هذه الاختيارات ما في الكتب نحو الغنة للأزرق، وترك الغنة لشعبة، وترك فتح ذوات الراء للمطوعي من كتاب {المبهج} ونحو ذلك.

٢- عدم الاعتماد على الطرق الأدائية التي أسندها ابن الجزري في النشر إذا لم يفصل ابن الجزري ما بها من أحكام، مع أن الظاهر أن ابن الجزري لم يسندها إلا للاحتجاج بها على ما أورده في كتابه النشر وطيبته.

٣- تمسكهم بأخذ الأحكام من الطرق التي أسندها ابن الجزري تفصيليًّا في النشر، وعدم الاكتفاء بإسناد الكتاب إجمالًا في مقدمة النشر، فهم لا يأخذون أحكامًا من {الإقناع} لابن الباذش أو {الاختيار} لسبط الخياط، ونحو ذلك؛ لأن ابن الجزري لم يسق منها طرقًا مفصلة في النشر.

۞أنواع اختلاف التحريرات، والحل المقترح:

التحريرات على الطيبة قد وقع فيها الخلاف على ما يلي:

١- من لا يقولون بها بل يردونها، ويرون أنها من المحدثات، ومن هؤلاء الشيخ عبد الفتاح القاضي والشيخ محمد سالم محيسن؛ وللأسف الشديد قد اعتمد { الأزهر الشريف } هذا الرأي فألغى دراسة التحريرات على نظم الطيبة في مراحل دراسة القراءات.

٢- مدرسة النشر: وجل اعتمادها في التحريرات على النشر ومفقوده كما كان يفعل القراء الأوائل من بعده، وإلى هذا الرأي أمال بعض العلماء في عصرنا الحالي، وعلى رأسهم العلامة/ إيهاب فكري (حفظه الله) فكتب تقييدات الإمام ابن الجزري التي في النشر في كتاب سماه بـالتحريرات الجزرية ثم نظمه في نظم سماه بـنظم التحريرات الجزرية.

٣- مدرسة المنصوري: وجل اعتمادها في التحريرات على ما قرره الإمام المنصوري في كتابه تحرير الطرق والروايات.

٤- مدرسة الأزميري: وجل اعتمادها في التحريرات على ما قرره الإمامان الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة.

۞والحل المقترح هو الرجوع إلى مدرسة الإمام المنصوري للأسباب الآتية:

أولًا: الإمام المنصوري كَتَبَ التحريرات التي قرأها على شيوخه أثناء التلقي (وهو أول من خَطَّ بيده تحريرات الآيات من الفاتحة إلى خاتمة الكتاب)، وأصبحت تحريرات الإمام المنصوري هي المقبولة لدى جلة العلماء في عصره حتى أصبح لتحريرات الإمام المنصوري مخطوطات كثيرةٌ جدًا في حياته وبعد مماته في جميع أنحاء المعمورة، وهذا يدل على أن الإمام المنصوري لم يخالف إلا قليلًا مما كان يقرأ به المشايخ في ذلك العصر وما قبله، ولو شذَّ الإمام المنصوري في شيءٍ لاشتعلت نيران المؤلفات في الرد عليه بدلًا من أن تكثر مخطوطات تحريراته.

ثانيًا: الإمام المنصوري اعتمد في تحريراته بشكلٍ كلِّيٍّ على تقييدات الإمام ابن الجزري التي في النشر، ولكنه زاد على النشر منع بعض الأوجه القليلة جدًا التي لم يمنعها الإمام ابن الجزري، والتي كان يقرأ بها القراء من بعده.

ثالثًا: الأوجه القليلة جدًا التي منعها الإمام المنصوري ولم يمنعها الإمام ابن الجزري ظلت أوجه منقطعة أداءً لفترة طويلة من الزمان لا يقرأ بها أحد فانحصر التواتر على الأوجه التي لم يمنعها الإمام المنصوري.

رابعًا: معظم الأسانيد في مصر وشبه الجزيرة العربية تمر بالعلامة العبيدي؛ فمن الأولى الرجوع لتحريرات العلامة العبيدي، ومن المعروف أن تحريرات العلامة العبيدي هي نفسها تحريرات الإمام المنصوري.

من الأسباب السابقة يتلخص لنا قاعدة هامة جدًا في التحريرات، وهي:

{ الأوجه التي منعها الإمام المنصوري وأتباعه ثم تبين لنا صحتها نُقِرُّ بصحتها ولا نقرأ بها لانقطاعها إسنادًا }.

۞۞۞۞

الأوجه التي أجازتها مدرسة النشر، ومنعناها هنا في تنقيحنا:

وتنقسم هذه الأوجه إلى قسمين:

القسم الأول: أوجه تأكدنا من صحتها، ووجدناها في أصول النشر التي بين أيدينا، ولم يمنعها الإمام ابن الجزري في النشر، ولهذه الأسباب أجازتها مدرسة النشر.

القسم الثاني: أوجه لم نتأكد من صحتها، ولم نعثر عليها في أصول النشر التي بين أيدينا، وقد أجازتها مدرسة النشر لاحتمال صحتها من الطرق الآدائية وأصول النشر المفقوده، ولأن الإمام ابن الجزري لم يمنعها في النشر، ولأنها لم تخالف اللغة العربية، ولأنها تأتي أيضًا من باب القراءة بالجملة[1].

أولًا: القسم الأول: الأوجه التي أجازتها مدرسة النشر، وتأكدنا من صحتها:

١- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الغنة للأصبهاني على توسط المنفصل، وأجازتها مدرسة النشر.

٢- منع المنصوري والعبيدي والخليجي السين في ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، وفي ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] لابن ذكوان على الإشباع نهائيًّا، وأجازتها مدرسة النشر لابن ذكوان على الإشباع مع ترك السكت.

٣- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الإمالة لابن ذكوان في ﴿مُّزْجَاةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] ولفظ ﴿عِمْرَانَ﴾ ["آل عمران: ٣٣، ٣٥"، "التحريم:١٢"]، وكلمة ﴿يُلَقَّاهُ﴾ [الإسراء: ١٣] (على قراءته) على الإشباع نهائيًّا، وأجازتها مدرسة النشر لابن ذكوان على الإشباع مع ترك السكت.

٤- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الخطاب في ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ [الإنسان: ٣٠] لابن ذكوان على إشباع المد نهائيًّا، وأجازته مدرسة النشر لابن ذكوان على الإشباع مع ترك السكت.

---

(١) فمثلًا إذا كنت تقرأ ليعقوب ومررت على إدغام كبير فإن لك الإدغام وعدمه، وكذا إذا كنت تقرأ ليعقوب ووقفت على كلمة بها هاء سكت فإن لك هاء السكت وعدمها، وكذلك الحال إذا اجتمع إدغام كبير مع هاء سكت؛ حينها تأتي هاء السكت على الإدغام الكبير من باب القراءة بالجملة.

٥- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الإدغام في ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ لابن ذكوان مع الإشباع نهائيًّا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: ٥]، وأجازته مدرسة النشر لابن ذكوان على الإشباع مع ترك السكت.

٦- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الغنة لحفص على قصر المنفصل، وأجازتها مدرسة النشر.

٧- منع المنصوري والعبيدي والخليجي توسط ﴿لَا﴾ لحمزة على تفاوت سكت المدود، وأجازته مدرسة النشر.

٨- منع الطباخ والخليجي إمالة هاء التأنيث لخلف عن حمزة على ترك السكت في المفصول، وأجازها المنصوري والعبيدي ومدرسة النشر.

٩- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الفتح مع السكت وقفًا لخلاد في ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾، ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾، ﴿ٱلْقَرَارِ﴾، وأجازته مدرسة النشر.

١٠- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الإدغام الكبير نحو: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ مع إظهار ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ وبابه لرويس، وأجازه مدرسة النشر.

١١- منع المنصوري والعبيدي والخليجي هاء السكت ليعقوب نهائيًّا في جميع ما تأتي فيه، وهو: ياء المتكلم المشددة نحو ﴿عَلَيَّ﴾، ونون النسوة التي تلي هاء الغيبة نحو ﴿هُنَّ﴾، ﴿إِلَيْهِنَّ﴾، وجمع المذكر السالم وما ألحق به نحو ﴿صَالِحِينَ﴾، ﴿سِنِينَ﴾ حالة الإدغام الكبير، وأجازتها مدرسة النشر على الإدغام الكبير مع القصر والتوسط في المنفصل.

۞۞۞۞

ثانيًا: القسم الثاني: الأوجه التي أجازتها مدرسة النشر، ولم نتأكد من صحتها:

١- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الغنة للأزرق على مد ﴿شَيْءٍ﴾، وعلى تفخيم الراء المضمومة، وعلى توسط البدل، وأجازتها مدرسة النشر.

٢- يمتنع للأزرق عند مدرسة النشر في الراءين المنصوبتين المنونتين الموقوف على ثانيتهما؛ تفخيم الراء الثانية الموقوف عليها على ترقيق الراء الأولى، وباقي الأوجه جائزة مع البدل، و﴿شَيْءٍ﴾، وذات الياء، وأما عند المنصوري والعبيدي والخليجي فهناك تقييدات فارجع إليها.

٣- منع المنصوري والعبيدي وجه التفخيم وقفًا في الراء المنصوبة المنونة في نحو ﴿خَيْرًا﴾، ﴿فَقِيرًا﴾ للأزرق على توسط البدل مع تقليل ذات الياء، وأجازته مدرسة النشر.

٤- منع المنصوري والعبيدي والخليجي ترقيق اللامات التي بعد الطاء والظاء للأزرق عند تقليل ذات الياء، وأجازته مدرسة النشر.

٥- يمتنع عند مدرسة النشر للأزرق ترقيق ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] و﴿كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦] على تفخيم الراء المضمومة في غيرهما، وأطلقت مدرسة النشر الوجهان في الراء المضمومة في غير ذلك، وأما عند المنصوري والعبيدي والخليجي فهناك تقييدات فارجع إليها.

٦- منع المنصوري والعبيدي والخليجي القصر والتوسط في البدل للأزرق مع ترقيق اللام بعد الظاء نحو ﴿ظَلَمَ﴾، وأجازته مدرسة النشر.

٧- إجازة جميع الأوجه للأزرق بين راء ﴿حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١، ١٠٢] والراء المضمومة مع البدل عند مدرسة النشر، وأما عند المنصوري والعبيدي والخليجي فهناك تقييدات فارجع إليها.

٨- منع المنصوري والعبيدي والخليجي اجتماع تفخيم رائيّ ﴿تَزِرُ﴾، ﴿وِزْرَ﴾ معًا للأزرق في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1]، وأجازته مدرسة النشر.

---

(١) في أربعة مواضع، وهي: الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧، وفي النجم ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [٣٨].

٩- منع المنصوري والعبيدي والخليجي اجتماع تفخيم رائيِّ ﴿مِرَآءً﴾، ﴿ظَٰهِرًا﴾ معًا للأزرق في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾ [الكهف: ٢٢]، وأجازته مدرسة النشر.

١٠- منع المنصوري والعبيدي والخليجي تقليل ﴿تَوَلَّىٰ﴾ للأزرق مع تفخيم راء ﴿كِبْرَهُۥ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]، وأجازته مدرسة النشر.

١١- إجازة جميع الأوجه عند مدرسة النشر للأزرق في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾﴾ [التحريم: ٥]، وأما عند المنصوري والعبيدي والخليجي فهناك تقييدات فارجع إليها.

١٢- منع الطباخ والخليجي إجازة الإدغام الكبير لأبي عمرو على توسط مد التعظيم، ولم يقيد المنصوري والعبيدي شيئًا، وأجازته مدرسة النشر.

١٣- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الغنة لدوري أبي عمرو عند القراءة بإتمام الحركة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ ونحوه، وكذلك منعوا الغنة لأبي عمرو (من الروايتين) عند إخفاء حركة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ ونحوه عند التوسط، وأجازتها مدرسة النشر.

١٤- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الغنة لأبي عمرو على تقليل ﴿بَلَىٰ﴾[1]، وأجازته مدرسة النشر.

١٥- منع المنصوري والعبيدي والخليجي تقليل كلمة ﴿عَسَىٰٓ﴾ لدوري أبي عمرو مع القصر في المنفصل، ومع الغنة في اللام والراء، وأجازته مدرسة النشر على قصر المنفصل وعلى الغنة في اللام والراء.

---

(١) ولم تتقابل ﴿بَلَىٰ﴾ مع الغنة إلا في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

١٦- إجازة جميع الأوجه للسوسي عند مدرسة النشر في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ۝٧٥﴾ [طه: ٧٥]، وأما عند المنصوري والعبيدي والخليجي فهناك تقييدات فارجع إليها.

١٧- منع المنصوري والعبيدي والخليجي إظهار الذال في التاء في ﴿عُذْتُ بِرَبِّي﴾ ["غافر: ٢٧"، "الدخان: ٢٠"] لهشام على قصر المنفصل، وأجازته مدرسة النشر.

١٨- منع المنصوري والعبيدي والخليجي التحقيق بدون إدخال في الهمزتين من كلمة إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة نحو ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ لهشام على قصر المنفصل، وأجازته مدرسة النشر.

١٩- منع المنصوري والعبيدي والخليجي إسكان ياء الإضافة في ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ﴾ [هود: ٩٢] لهشام على قصر المنفصل، وأجازته مدرسة النشر.

٢٠- منع المنصوري والعبيدي والخليجي وجه الغيب في ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ [الإنسان: ٣٠] لهشام على القصر في المنفصل، وأجازته مدرسة النشر.

٢١- منع المنصوري والعبيدي والخليجي إمالة ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ ["المائدة: ١١١"، "الصف: ١٤"] لابن ذكوان على السكت مع التوسط، وأجازته مدرسة النشر.

٢٢- منع المنصوري والعبيدي والخليجي السكت الخاص[1] لابن ذكوان على إمالة ذي الراء مع التوسط، وأجازته مدرسة النشر.

٢٣- منع المنصوري والعبيدي والخليجي وجه السكت لابن ذكوان على حذف ياء ﴿تَسْـَٔلْنِى﴾ [الكهف: ٧٠] مع التوسط، وأجازته مدرسة النشر، والممتنع فقط مدرسة النشر هو حذف الياء في الحالين على الإشباع مع السكت، وأما عند المنصوري والعبيدي والخليجي فهناك تقييدات أخرى فارجع إليها.

---

(١) وهو السكت على (ال) و﴿شَىْءٍ﴾ والمفصول دون الموصول.

٢٤- منع المنصوري والعبيدي والخليجي السكت لابن ذكوان على قراءة ﴿تَأْمُرُونِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤] بنون واحدة مكسورة مخففة مع توسط المنفصل، وأجازته مدرسة النشر.

٢٥- الممتنع لابن ذكوان عند مدرسة النشر في ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] الإدخال على إشباع المنفصل مع السكت، وباقي الأوجه جائزة، وأما عند المنصوري والعبيدي والخليجي فهناك تقييدات فارجع إليها.

٢٦- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الوقوف على ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ [الإنسان: ٤] بالألف لحفص على قصر المنفصل، وأجازته مدرسة النشر.

٢٧- منع المنصوري والعبيدي والخليجي توسيط ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة على إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾[1] وعلى فتح ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾[2]، وأجازته مدرسة النشر.

٢٨- منع المنصوري والعبيدي والخليجي تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ لحمزة مع سكت المد، وأجازته مدرسة النشر.

٢٩- جميع أوجه تحريرات سكت المد لحمزة عند مدرسة النشر إطلاقية، فأي وجه منعه المحررون على سكت المد فهو مجاز عند من يقرأ بتقييدات مدرسة النشر، وأما عند المنصوري والعبيدي والخليجي فهناك تقييدات فارجع إليها.

٣٠- منع المنصوري والعبيدي والخليجي تحقيق نحو ﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ على سكت الموصول لحمزة، وعلى سكت المد المنفصل أو المتصل لخلف، وأجازته مدرسة النشر.

٣١- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الوقف بالتغيير لحمزة على سكت المد المتصل في المنفصل عن مد في نحو: ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾، وأجازته مدرسة النشر.

---

(١) في ستة عشر موضعًا: آل عمران: ٣، ٤٨، ٥٠، ٦٥، ٩٣، المائدة: ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٦٦، ٦٨، ١١٠، الأعراف: ١٥٧، التوبة: ١١١، الفتح: ٢٩، الصف: ٦، الجمعة: ٥.

(٢) كلمة ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ المجرورة في موضعين فقط، وهما: إبراهيم: ٤٨، غافر: ١٦.

٣٢- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الوقف على ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ بالإبدال واوًا لحمزة على تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، وأجازته مدرسة النشر.

٣٣- منع المنصوري والعبيدي والخليجي توسط ﴿لَا﴾ لحمزة على ترك السكت نهائيًّا، وأجازته مدرسة النشر.

٣٤- منع المنصوري والعبيدي والخليجي الإبدال في ﴿هُزْوًا﴾ لخلاد على السكت في المفصول مع توسط ﴿شَيْـًٔا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية: ٩]، وأجازته مدرسة النشر.

٣٥- جميع تقييدات أبي الطيب عن رويس عند مدرسة النشر لا يترتب عليها شيء فجميع التقييدات مجازة على القصر والتوسط، وعلى الإدغام الكبير وعدمه، وعلى وجهي هاء السكت، ومنع المنصوري والعبيدي والخليجي تقييدات أبي الطيب عن رويس على الإدغام الكبير وعلى قصر المنفصل وعلى هاء السكت.

٣٦- منع المنصوري والعبيدي والخليجي إدغام ﴿ٱلْأَرْحَامِ مَا﴾ لرويس مع إبدال ﴿نَشَآءُ إِلَىٰٓ﴾ واوًا في قوله تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥]، وأجازته مدرسة النشر.

۞۞۞۞

الرد على المشايخ الذين يدعون القراء إلى القراءة بمدرسة النشر:

في البداية أقول للمشايخ الذين يدعون القراء إلى القراءة بـمدرسة النشر: كيف تقرءون القراءات بالأوجه التي منعها الإمام المنصوري وانقطعت اسنادًا؟

فإن قالوا: إنها موافقةٌ للغةِ العربية والرسم العثماني ولم يمنعها الإمام ابن الجزري وقرأ بها القراء من بعده لقرون.

فسأقول لهم: وهل قرأتم هذه الأوجه على مشايخكم؟

فسيقولون: لا؛ إننا عندما بحثنا في التحريرات وجدنا المحررين قد اختلفوا اختلافات كثيرة فرجعنا إلى كتاب النشر فوجدنا به تحريرات قد قرأ بها القراء من بعده لقرون دون أن يختلفوا فدعونا قراء الطيبة إلى القراءة بتقييدات النشر ومفقوده كما كان يفعل القراء الأوائل من بعده، وبذلك يرتفع الخلاف بين المحررين، وتقل التحريرات التي تلزم القراء إلى عدد قليل جدًا إذا قورن بما في كتب التحريرات كـ(تنقيح فتح الكريم).

فسأقول لهم: وهل يصح عندكم أن تأتوا بقراءة حميد بن أبي قيس الأعرج، أوقراءة أبي حيوة، أوقراءة أبي السمال، أوقراءة عاصم الجحدري، أوقراءة أبي الهيثم، أوقراءة أبي حاتم، أوقراءة ابن السميفع، أوقراءة أحمد بن حنبل ثم تستخرجوا من هذه القراءات الأوجه التي وافقت اللغة العربية والرسم العثماني ثم تُقَرِّءُوا بها طلابكم وتعطونهم أسانيد؟

فسيقولون: لا؛ إننا لا نستطيع أن نعطي طلابنا أسانيدَ بقراءات لم نقرأ بها على مشايخنا وإن وافقت اللغة العربية والرسم العثماني لانقطاعها اسنادًا بسبب إجماع العلماء على عدم القراءة بها.

فسأقول لهم: كذلك لا نستطيع اليوم أن نقرأ بالأوجه التي منعها الإمام المنصوري وانقطعت اسنادًا، وذلك لأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول بالتواتر دون انقطاع.

قال في النشر: { قال زيد بن ثابت القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرءُوا كما علمتُمُوه، ولذلك كان الكثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأَ إلا بما قرأتُ لقرأتُ حرفَ كذا كذا، وحرفَ كذا كذا } (النشر: ج١ / ص ٢٢).

وفي النهايةِ أَذْكُرُ لهم ما قاله الشيخ الدكتور/ إيهاب فكري في كتابه: { تأصيل تحرير القراءات }:

الأصل الأول: { وما لم أقرأْ به لا آخذُ به }:

هذا نص عن الإمام/ مكي بن أبي طالب القيسي في كتاب: {التبصرة} (ص: ٤١٧)، وهو أصل صحيح متفق عليه لما ورد عن عليٍّ (رضي الله عنه): { أن رسول الله (ﷺ) يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، فقال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفًا لا يَقرؤها صاحبُه } (حديث صحيح رواه الحاكم وابن حبان).

فلا يجوز للقارئ أن يقرأَ أو أن يقرئَ بما لم يتلقَهُ عن مشايخهِ.

قال الإمام ابن الجزري في منجد المقرئين(ص: ٥):

{ ولا يجوز له أن يقرئَ إلا بما سمع أو قرأَ؛ فإن قرأَ الحروف المختلف فيها أو سمعها فلا خلاف في جواز إقرائه القرآنَ العظيمَ بالشرط المتقدم } أ. هـ.

يعني: أن يكون ذاكرًا عالمًا بكيفية ما يقرأُ.

فلا يجوز أن يروي الطالب عن شيخه أو شيوخه ما لم يتعلم منهم فإنه يكون بذلك كاذبًا عليهم، والاحتياط في نقل القراءات لا يقل عن الاحتياط في نقل الأحاديث، ومن ذلك أيضًا قول الأزميري (رَحِمَهُ الله) في تعليل عدم قراءته بإدغام ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ٨١] ليعقوب من المصباح : { إنه لم يقرأْ به، وكذلك لا يقرئُ به }.

وعندما ذُكِرَ للشيخ الفرماوي (رَحِمَهُ الله) (وهو: أحد تلاميذ الشيخ عامر عثمان النابهين) ما ذَكَرَهُ المتولي في متن العزو عن رواية ابن ذكوان من طريق الصوري ﴿يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى﴾ [الذاريات: ٦٠]، ﴿أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ﴾ [المطففين: ٣١] بضم الهاء والميم، فقال: { لم نقرأْ به }، وعندما ذَكَرْتُ ذلك للعلامة/ أحمد مصطفى أبو حسن قال: { صدق لم نقرأْ به }.

ويعني بذلك أنه لا يقرأُ بها إذ انقطع إسنادُها، وهذه القاعدة منتشرة في المؤلفات المختلفة في القراءات، ولم يبلغْنِي فيها خلاف، والله أعلم.

فرع: هذه القاعدة في الزيادة عن ما تلقى الطالب عن شيخه أما النقص فله أن ينقُصَ فيما تلقاه، وأن يقتَصِر على بعضه، بل له أن يبين أن بعض ما قرأ به خطأ، ويتركه كما ورد عن ابن مجاهد في كلمة ﴿رَّءَاهُ﴾ [العلق: ٧]، وانظر: النشر (ج:٢/ ص:٤٠٢).

انتهى كلام الشيخ الدكتور/ إيهاب فكري (حَفِظَهُ اللهُ).

وبهذا يتبين لنا أن القراءة بالأوجه التي منعها الإمام المنصوري وانقطعت اسنادًا مردودٌ عليها بما قاله الشيخ إيهاب فكري (حَفِظَهُ اللهُ) في كتابه: { تأصيل تحرير القراءات }.

وختامًا: كيف لكم أن تُقَرِّءُوا طلابكم مثلًا بهاء السكت في جمع المذكر السالم على الإدغام الكبير ليعقوب، وهي منقطعة في الإسناد، ولم تَقْرَأُوا بها على مشايخكم، وتعلمون جيدًا أنه لا يجوز للقارئ أن يقرأَ أو أن يقرئَ بما لم يتلقَهُ عن مشايخهِ، وأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول بالتواتر دون انقطاع، وأضف إلى ذلك أنه لا يصح لكم أن تكتبوا أسانيد لطلابكم وهي تمر على العلامة العبيدي، والعلامة العبيدي منع هاء السكت على الإدغام الكبير، وهذا لا يصح في الإسناد، لأن القراءة يأخذها الآخر عن الأول، فهذا الوجه يتطلب منكم أن تأتوا بأسانيد لا تمر على المشايخ الذين يمنعون هذا الوجه، ولن تستطيعوا فعل ذلك.

فالحق أن نتبع تحريرات الإمام المنصوري كما هي منظومة في كتابنا هذا مختصر تحريرات الخليجي، وكما هي مدونة أيضًا في كتابنا الجواهر الخالدة، والله الموفق.

۞أبرز أخطاء مدرسة الإمام الأزميري:

١- { إجازة الغنة في الموصول رسمًا } نحو ﴿فَإِلَّمْ﴾، ﴿أَلَّن﴾، ﴿لِئَلَّا﴾، ﴿أَلَّا﴾.

والرد: لا تصح الغنة في الموصول رسمًا لقول ابن الجزري في النشر:

{ أطلق من ذهب إلى الغنة في اللام، وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلًا رسمًا، نحو ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿أَن لَّا يَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٦٩] وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أما إذا كان متصلًا رسمًا، نحو ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤]، ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُمْ﴾ [الكهف: ٤٨]، ونحوه مما حذفت منه النون، فإنه لا غنة فيه؛ لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الحافظ أبي عمرو الداني، وغيره من المحققين } (النشر: ٢/ ٢٨).

٢- { منع الغنة للأزرق نهائيًّا }:

والرد: لا يصح منع الغنة للأزرق نهائيًّا لأنها تأتي من الكامل من طريق ابن شنبوذ عن الأزرق، وليس في الكامل مد ﴿شَيْءٍ﴾ ولا تفخيم الراء المضمومة ولا توسط البدل؛ فتمتنع الغنة للأزرق على مد ﴿شَيْءٍ﴾ وتفخيم الراء المضمومة وتوسط البدل.

٣- { إجازة الغنة في اللام والراء على الإدغام الكبير لأبي عمرو، وتعيينها في اللام على الإدغام الكبير ليعقوب، وتعيينها في الراء على الإدغام الكبير لروح }:

والرد: أجمع كل من أتى بعد الإمام ابن الجزري على عدم الغنة مع الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب؛ لأن إمام الفن ابن الجزري صرح في كتابه النشر بأنه لم يقرأ لأبي عمرو البصري بالغنة على إدغام الكبير في النون الساكنة والتنوين.

قال ابن الجزري في النشر:

{ وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه آخذ، ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير } (النشر: ٢/ ٢٩).

وأما يعقوب فهو داخل ضمنًا في الحكم السابق لقوله في الطيبة: (وَقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ مَا لِابْنِ العَلَا).

٤- { منع الغنة على السكت إلا لابن الأخرم على غير الموصول }:

والرد: تأتي الغنة على السكت لحفص كما تأتي لابن ذكوان من جميع طرقه على التوسط، وتمتنع الغنة على السكت لابن ذكوان على الطول فقط.

قلت: وهو الذي سارت به الركبان بعد ابن الجزري لم يعرف لهم مخالف.

٥- { منع الغنة على التوسط للحلواني عن هشام }:

والرد: تأتي الغنة للحلواني على وجه القصر من طريق ابن مهران، وللخزاعي في المنتهى، ومع التوسط للحلواني من طريق ابن مهران أيضًا.

٦- { إجازة الغنة لحفص على قصر المنفصل }:

والرد: لا تصح الغنة لحفص على قصر المنفصل، والمشهور عند العلماء اختصاص الغنة لحفص بالتوسط، وهو الذي لم يخالفه أحدٌ من المتقدمين أو المتأخرين كما نبه على ذلك الشيخ المتولي عندما قال: { تنبيه: ما ذكرناه من اختصاص الغنة له بالمد هو الذي عليه عمل أهل الأداء اليوم، ولم يبلغنا عن أحد خلافه } (الروض: ١٩٠).

وقال العلامة أحمد عبد العزيز الزيات في تنقيح فتح الكريم: (وَدَعْ غُنَّ حَفْصٍ قَاصِرًا).

وأول من قال بالغنة لحفص على قصر المنفصل هو صاحب الفريدة عندما قال: { وتتعين الغنة لحفص على مد التعظيم، وتجوز له على القصر المطلق لاحتمالها من الكامل } (٣/ ٥٥).

والمهم أنه ليس في كتاب الكامل قصر لحفص، ولو كان كتاب الكامل بين يدي صاحب الفريدة ما أجاز الغنة لحفص على قصر المنفصل.

٧- { منع التوسط على الإدغام الكبير لرويس وإجازته لروح }:

والرد: أجمع كل من أتى بعد الإمام ابن الجزري على مجيء الإدغام الكبير ليعقوب على القصر والتوسط من الروايتين.

قال الدمياطي في إتحاف فضلاء البشر: { وروى أبو الكرم الشهرزوري صاحب المصباح عن يعقوب بكماله إدغام جميع ما أدغمه أبو عمرو من المثلين والمتقاربين، وإليه الإشارة بقول

الطيبة: (وَقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ مَا لِابْنِ العَلَا)، وكذا ذكره أبو حيان في كتابه المطلوب في قراءة يعقوب، وبه قرأ ابن الجزري عن أصحابه، وحكاه أبو الفضل الرازي واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمزة، قال شيخنا: وذلك لأنهم لما أطلقوا الإدغام عنه ولم يشترطوا له ما اشترطوا لأبي عمرو دل على إدغامه بلا شرط، قال: وكما دل على الإدغام مع الهمز يدل عليه مع مد المنفصل، وهو كذلك كما تقدم التصريح به } (انتهى إتحاف).

٨- { منع تغيير الهمز لهشام على قصر المنفصل }:

والرد: جاز المنصوري والعبيدي وغيرهما التغيير في الهمز المتطرف وقفا للحلواني على القصر من الوجيز، ورده الإزميري والمتولي وغيرهما؛ لأن الوجيز ليس مسندًا في النشر للحلواني، ولكن وجدنا في الإعلان[1] القصر في المنفصل والتغيير في الهمز المتطرف وقفا، وعلى ذلك يجوز التغيير على القصر للحلواني من كتاب الإعلان.

٩- { فتح ذوات الراء للمطوعي عن الصوري }:

والرد: للصوري من الطريقين (الرملي والمطوعي) إمالة ذوات الراء قولًا واحدًا لقول ابن الجزري في النشر في فصل إمالة الراء التي بعدها ألف نحو ﴿ذِكْرَىٰ﴾، و﴿بُشْرَىٰ﴾: { واختلف في ذلك كله عن ابن ذكوان فرواه الصوري عنه كذلك بالإمالة، ورواه الأخفش بالفتح } (١/ ٢٠٥).

ثم قال في فصل إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة نحو ﴿الدَّارِ﴾: { واختلف عن ابن ذكوان فروى الصوري عنه إمالة ذلك كله } (١/ ٢١٠).

١٠- { مجيء تقليل ذات الياء للأزرق على قصر البدل }:

يُمْتَنِعُ التّقليلُ للأزْرَقِ على قَصْرِ البَدَلِ على ما نَقَلَه عثمان الناشري عن الإمام ابن الجزري.

قال الناشري في مفقود النشر: وقد نظم ذلك شيخنا (رَحِمَهُ اللهُ) قديمًا في بيتين وأنسيتهما، ورأيت البيتين لما كنت في (تبريز) مكتوبين في حاشية كتاب لبعض تلامِذَتِهِ الذي استفاد منه في (الروم) فكتبتهما، وذكرتهما للشيخ حين رحلت إليه بـ(شيراز)، وهما هذان البيتان:

---

(١) وكتاب الإعلان مسند في النشر للحلواني.

كَـ{آتَى} لِوَرْشٍ افْتَحْ بِـمَدٍّ وَقَصْـرِهِ وَقَلِّـلْ مَـعَ التَّوْسِـيطِ وَالْمَـدِّ مُكَمِّـلَا

لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحْ وَوَسِّـطَنْ وَقَـصْرٌ مَـعَ التَّقْلِيـلِ لَـمْ يَـكُ لِلْـمَلَا

وقوله: (وَقَـصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْـمَلَا) تَصريحٌ بامْتِناعِ قَصْرِ البَدَلِ معَ التّقليلِ، فلا يَصِحُّ مِن كلا الطّريقَينِ؛ لأنَّ كلَّ مَن رَوى القَصْرَ في البَدَلِ لمْ يَروِ التّقليلَ، أ. هـ.

١١- { الوقف بالتحقيق بدون سكت على لام التعريف لحمزة}:

والرد: صرح الإمام ابن الجزري في نشره بعدم ثبوت هذا الوجه فقال:

{ لو وقف على نحو (الْأَرْضِ، الْآخِرَةِ، الْأُولَى، الْإِنسَانِ، الْإِحْسَانِ) ونحو ذلك فله وجهان:

أحدهما: التحقيق مع السكت؛ وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي عبد الله محمد بن شريح وأبي علي بن بلِّيمة صاحب العنوان وغيرهم عن حمزة بكماله، وهو أحد الوجهين في التيسير والشاطبية، وطريق أبي الطيب بن غلبون وأبي محمد مكي عن خلف عن حمزة.

والثاني: النقل؛ وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد المهدوي وابن شريح أيضًا والجمهور من أهل الأداء، وهو الوجه الثاني في التيسير والشاطبية.

وحكى فيه وجه ثالث، وهو: التحقيق من غير سكت كالجماعة، ولا أعلمه نصًا في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة ولا عن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفًا لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافًا منصوصًا يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتمادًا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها، والله أعلم } (النشر: ١/ ١٨٧).

- وقد غاب الإمام المتولي عن نص ثمين لابن الجزري لم يشر إليه في روضه، حيث رجع الإمام ابن الجزري لهذه المسألة، وأكد فيها أنه لا يجوز ولا يصح ولم يثبت الوقوف بالتحقيق بدون سكت لحمزة، فقال: { ولذلك لم يتأت له في نحو(الْأَرْضِ)، و(الْإِنسَانِ) سوى وجهين، وهما: النقل والسكت؛ لأن الساكتين على لام التعريف وصلًا منهم من ينقل وقفا كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله فَيُقِرُّهُ على حاله كما لو

وصل كابني غلبون وأبي الطاهر صاحب العنوان ومكي وغيرهم، وأما من لم يسكت عليه كالمهدوي وابن سفيان عن حمزة وكأبي الفتح عن خلاد فإنهم مجمعون على النقل وقفا ليس عنهم في ذلك خلاف } (النشر: ١/ ١٦٥).

قلت: فهذا نص صريح آخر ببيان الطرق، وهو ما غفل عنة الإمام المتولي مرتين:

الأولى: هنا من النشر، إذ لم يذكره البتة في الروض.

الثانية: بفقده لكتاب التبصرة والهادي والإرشاد والهداية، وهي الكتب التي اعتمد عليها في إثبات ما يريد، إلا أنه اعتمد على نقول غيره فيها، فهي كتب غير موجودة عنده، وبالله التوفيق.

١٢- { فتح ﴿كَافِرِينَ﴾ للصوري}:

والرد: للصوري من الطريقين (الرملي والمطوعي) إمالة ﴿كَافِرِينَ﴾ قولًا واحدًا لقول ابن الجزري في النشر: { وأما ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فأماله أبو عمرو والكسائي من رواية الدوري ورويس عن يعقوب، ووافقهم روح في النمل، وهو: ﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴿٤٣﴾﴾، واختلف عن ابن ذكوان فأماله الصوري عنه وفتحه الأخفش } (النشر: ١/ ٢١٣).

الرد على المشايخ الذين يدعون القراء إلى القراءة بمدرسة الأزميري:

أقول لهم: إن منهج الأزميري والمتولي في منع بعض أوجه الطيبة ضعيف مضطرب فقد تبين لي أن القواعد التي بنيت عليها هذه التحريرات عليها مؤاخذات واضحة بعد أن اتضح لي أن الأزميري والمتولي لم يكن عندهما كل الكتب التي بنى عليها ابن الجزري كتابه النشر وطيبته، وقد أدى عدم وجود هذه الكتب إلى أنهما حكموا بالظن حتى يستوفوا تحريراتهم، وكثير من ظنونهم اتضح خطؤها.

ولهذا فإن هذه التحريرات فيها تجاوزات كثيرة؛ لأنها تخالف منهج ابن الجزري وتفترض أنه فاته ضبط كتابه النشر، فتمنع عشرات الأوجه التي يقتضي متن الطيبة القراءة بها، وهي تفعل ذلك مع نقص واضح فيما تحت أيدي أصحابها مما كان تحت يدي ابن الجزري.

۞۞۞۞

ما خالفنا فيه تحريرات الخليجي

١- الإدغام الكبير ليعقوب في الميم مع الباء:

منع العلامة الخليجي الإدغام الكبير ليعقوب في الميم مع الباء بحجة أنه من الإخفاء، فقال:

وَالْخَضْرَمِيُّ أَدْغَمَ مَعْ قَصْرٍ وَمَدْ ﴿خ: ٥٧﴾ لَا الْمِيمَ قَبْلَ الْبَا بِمَا الثَّالِثُ عَدْ

قال ابن الجزري في النشر:

(وذكر صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم أي من المثلين والمتقاربين، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه المطلوب في قراءة يعقوب، وبه قرأنا على أصحابنا عنه، وربما أخذنا به) (النشر: ١/ ١٢٤).

وقوله: من المثلين والمتقاربين، يعني: أنه من المثلين والمتقاربين والمتجانسين أيضًا (أي: أن يعقوب أدغم جميع ما أدغمه أبو عمرو).

وقال العلامة المتولي في الروض النضير (في الرد على من منع الإخفاء ليعقوب):

وإذا اتفق رواة الإدغام الكبير عن أبي عمرو على إخفاء الميم قبل الباء ولم يختلفوا في شيءٍ من ذلك كاختلافهم في بعض المدغمات كفى بقوله في الطيبة (وَقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ مَا لِابْنِ الْعَلَا) نصًا في الإخفاء ليعقوب.

هام جدًا:

- لم يمنع الإمام المنصوري والعلامة العبيدي الإدغام الكبير ليعقوب في الميم مع الباء مما يدل على أنه كان يقرأ ليعقوب بالإدغام الكبير في الميم مع الباء إلى أن منعه العلامة الطباخ ثم تبعه العلامة محمد هلالي الإبياري والعلامة السنطاوي والعلامة الخليجي على ذلك.

- وعملنا على القراءة ليعقوب بالإدغام الكبير في الميم مع الباء، وقد ذكرت في تنقيحي أن ليعقوب الإدغام الكبير مع القصر والتوسط ثم ذكرت أن الإدغام الكبير لرويس في ﴿أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] يلزم معه طول المد (٦) حركات، ولم أمنع الإدغام الكبير ليعقوب في الميم مع الباء فقلت:

وَالْخَضْرَمِي أَدْغَمَ مَعْ قَصْرٍ وَمَدّْ ٢٢ {أَنْسَابَ} مَعْ خاصِ رُوَيْسٍ طُولُ مَدّْ

٢ - تقليل ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ للسوسي على التوسط:

منع المنصوري والعبيدي والخليجي للسوسي تقليل لفظ ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع توسط المنفصل، وأجاز الزيات التقليل مع التوسط للسوسي، واتفق المنصوري والعبيدي والخليجي والزيات على مجيء التقليل مع التوسط للسوسي في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا﴾ إلى ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠] وخَصُّوهُ بالخطاب في ﴿تَعْقِلُونَ﴾، ويمتنع عند المنصوري والعبيدي والخليجي والزيات للسوسي تقليل ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع الغيب في ﴿يَعْقِلُونَ﴾ على التوسط.

قال الخليجي:

وَالسُّوسِ فِي نَحْـوِ أَوَ لَمْ يَرَ يَرُدَ ﴿خ: ٧٧﴾ مَيْلَا، وَمَا قَلَّلَ ﴿دُنْيَا﴾ إِنْ يَمُدَّ

سِوَىٰ الْقَصَصْ إِنْ يَعْقِلُونَ خَاطَبَا ﴿خ: ٧٨﴾ وَعَنْهُ الِاطْلَاقُ بِـفُعْلَىٰ يُـجْتَبَىٰ

والرد عليه:

أولًا: تقليل ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ للسوسي على التوسط لم يمنعه الإمام ابن الجزري.

ثانيًا: الإمام المنصوري لم ينص على منع تقليل ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ للسوسي على التوسط، وإنما غفل فقط عن ذكر وجه الإظهار مع التوسط وتقليل ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع فتح ﴿ٱلنَّارِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾﴾ [البقرة: ٢٠١].

ورد عليه الإمام الأزميري في بدائع البرهان فقال { وغفل الشيخ عن ذكر الإظهار مع المد وتقليل ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع فتح ﴿ٱلنَّارِ﴾ مع أنه يجيء من غاية أبي العلاء بلا شك } (البدائع: ٨٩).

وقول الإمام الأزميري (وغفل الشيخ ... إلخ) يدل على أن هذا الوجه كان معروفًا ومقروءًا به أيام الإمام المنصوري، ولكن الإمام المنصوري غفل فقط عن ذكره.

ثالثًا: بعد البحث توصلنا إلى أن تقليل ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ وجميع باب فُعْلَى يأتي للسوسي على فويق القصر من غاية أبي العلاء، وقد اتفق جميع المحررين على رفع مرتبة فويق القصر إلى التوسط ومجيء تقليل باب فُعْلَى للسوسي على التوسط من غاية أبي العلاء.

رابعًا: جاء في كتاب الكامل تقليل (مُوسَىٰ)، (عِيسَىٰ)، (يَحْيَىٰ) على التوسط لأبي عمرو من الروايتين (مما يدل على صحة تقليل جميع باب فُعْلَى للسوسي على التوسط).

- وعملنا على إجازة تقليل ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ للسوسي على التوسط دون أي تقييدات في تنقيحنا.

٣ - التحقيق بلا إدخال لهشام في نحو ﴿قَالُوٓا ءَأَنتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] على قصر المنفصل:

قال الخليجي في المقرب:

ففي: ﴿قَالُوٓا ءَأَنتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] التحقيق بلا إدخال وبه، والتسهيل به فقط؛ تأتي على قصر المنفصل ومده.

والرد عليه: قال ابن الجزري في النشر في حكم الإدخال بين الهمزتين من كلمة:

(واختلف عن هشام، فروى عنه الحلواني(١) من جميع طرقه الفصل كذلك، وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصل، وبذلك قرأ الباقون ممن حقق الثانية أو سهلها، وانفرد هبةُ الله المفسر عن الداجوني عن هشام بالفصل كرواية الحلواني عنه) (النشر: ١ / ٣٦٤).

وقوله: انفرد، يعني: أنه لا يأخذ به.

٤- منع الخليجي لحمزة من الروايتين السكت مع الإمالة وقفًا في نحو ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾، ومنع لخلاد السكت مع الفتح، قال العلامة الخليجي:

وَنَحْوَ ﴿الَابْرَارِ﴾ امْنَعًا مَيْلًا عَلَى ﴿خ: ١١٩﴾ سَكْتٍ بِهَا وَفَتْحَ خَلَّادٍ احْظُلَا

وأجاز المنصوري والعبيدي والزيات السكت مع الإمالة وقفًا للراويين، قال العبيدي:

قوله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [١٩٣] لحمزة التقليل مع النقل والسكت، والإمالة مع النقل والسكت، ولخلاد الفتح مع النقل، وعملنا على المنصوري والعبيدي والزيات فلم أمنع في نحو ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ وقفًا إلا وجه الفتح مع السكت لخلاد فقلت في تنقيحي:

وَنَحْوَ {الَابْرَارِ} امْنَعًا فَتْحًا عَلَى ٧٤ سَكْتٍ لِخَلَّادٍ بِهَا بَلِ انْقُلَا

هام:

الأوجه التي أجازها المنصوري، ومنعها الخليجي ثم ثبت لنا صحتها يكون العمل عليها عندنا لأن هذه الأوجه لم يمنعها ابن الجزري في النشر ووافق الإمام المنصوري فيها ابن الجزري فكان العمل على الإقراء بها.

(١) ومعلوم أن للحلواني القصر والتوسط، وللداجوني التوسط فقط، فيكون لهشام الإدخال قولًا واحدًا على القصر، وعليه عملنا.

٥- حكم الوقف على الراء المنصوبة المنونة نحو ﴿خَبِيرًا﴾:

منع الخليجي للأزرق تفخيم الراء المنصوبة المنونة في نحو ﴿خَبِيرًا﴾ على توسط البدل حالة الوقف أما عند قصر ومد البدل فيجوز الوجهان، فإن وصلت فعمم الترقيق والتفخيم فيها مع ثلاثة البدل، قال الخليجي:

وَنَحْوَ ﴿خَيْرًا﴾ إِنْ تُوَسِّطْ رَقِّقَنْ ﴿خ: ٨٦﴾ وَقْفًا فَقَطْ وَإِنْ وَصَلْتَ عَمِّمَنْ

ومنع العبيدي والزيات تفخيم الراء المنصوبة المنونة وقفًا على توسط البدل مع تقليل ذات الياء فقط، وعملنا على العبيدي والزيات فقلت:

وَنَحْوَ {خَيْرًا} إِنْ تُوَسِّطْ رَقِّقَنْ ٤٣ وَقْفًا فَقَطْ مُقَلِّلًا عَنْهُ اعْلَمَنْ

ومنع الخليجي أيضًا في اجتماع الراءين المنصوبتين المنونتين الموقوف على ثانيتهما تفخيمهما على توسط البدل، قال الخليجي:

وَعِنْدَ تَوْسِيطٍ فَالْأُخْرَىٰ رَقِّقَا ﴿خ: ٨٣﴾ مَعَ وَجْهَيِ الْأُولَىٰ تَكُنْ مِمَّنْ رَقَا

- وعملنا عند توسط البدل على ترقيقهما ثم تفخيمهما ثم ترقيق الأول فقط فقلت:

وَعِنْدَ تَوْسِيطٍ فَالْأُخْرَىٰ رَقِّقَا ٤٠ مَعْ وَجْهَيِ الْأُولَىٰ وَكُلًّا فَخِّمَا

٦- منع المنصوري والعبيدي لخلاد الوقف بإمالة تاء التأنيث في ﴿بَسْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] على قراءته بالسين مع سكت المد المنفصل فقط(١)، وأجازه الخليجي، وأقرأنا به.

كما منع الخليجي لخلاد الوقف بإمالة تاء التأنيث في ﴿بَسْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] على قراءته بالسين مع السكت العام، وأجازه المنصوري والعبيدي والزيات، وأقرأنا به، قال الخليجي:

وَمَيْلَ خَلَّادٍ بِـ﴿بَسْطَةً﴾ حُظِلْ ﴿خ: ٢٠٢﴾ إِنْ يَتْلُهَا بِالسِّينِ سَاكِتًا بِكُلْ

- وعملنا على قراءة ﴿بَسْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] لخلاد بدون امتناعات فلم نقيد شيئًا لأن ما منعه المنصوري والعبيدي أجازه الخليجي، وما منعه الخليجي أجازه المنصوري والعبيدي.

---

(١) ومنع الزيات لخلاد وجه السين في ﴿بَصْطَةً﴾ نهائيًا إذا قرأ بسكت المد المنفصل دون المتصل، قال الزيات في التنقيح (والكلام معطوف على ﴿بَصْطَةً﴾):

وَمَنْ يَرُمْ سَكْتَ الْمَدِّ ذِي الْفَصْلِ وَحْدَهُ ﴿ت: ١٦٦﴾ لِخَلَّادِهِمْ فَالصَّادُ لا غَيْرُ أَوْصَلا

٧ - قوله تعالى ﴿وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]:

أثبت الخليجي الخلاف في ﴿وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] لأبي عمرو بأكمله، فقال:

لِابْنِ الْعَلَا خُلْفُ ﴿وَلِيِّي﴾ رُوِيَا ﴿خ: ٢٠٥﴾ وَالْوَقْفُ عِنْدَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا بِيَا

ولم يتكلم المنصوري والعبيدي عن هذا الموضع فهو عندهما كما أقره ابن الجزري في الطيبة من إثبات الخلاف للسوسي وحده، وكذلك أثبت الزيات في التنقيح الخلاف للسوسي وحده فقال:

وَلِيِّيَ مَعْ يَأْتِيهِ دَعْ مَدَّ صَالِحٍ ﴿ت: ٢٥٧﴾ وَإِنْ تَكْسُرَنْ مَعْ حَذْفِ يَاءٍ مُثَقِّلا

ولم نتكلم في تنقيحنا عن الخلاف في ﴿وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] لأن عملنا على إثبات الخلاف للسوسي وحده كما أقره ابن الجزري في الطيبة.

٨ - تقليل "فعلى" على فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ لأبي عمرو:

لم تأت فعْلَى مع ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ إلا في موضعين، وهما:

أ- ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

ب- ﴿مُوسَىٰ﴾ مع ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٨٨].

هذا الوجه (وهو تقليل فعلى على فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾) ممنوع نهائيًا عند الأزميري والمتولي والزيات، وأجازه المنصوري والعبيدي وصاحب الفريدة في الموضع الثاني فقط، وأجازه الطباخ في الموضعين وتبعه الخليجي على ذلك فقال:

وَابْنُ الْعَلَا تَقْلِيلَ ﴿دُنْيَا﴾ مَنَعَا ﴿خ: ٧٠﴾ مَعْ فَتْحِهِ فَعْلَى إِذَا مَا اجْتَمَعَا

والتعليق: تقليل ﴿مُوسَىٰ﴾ على فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ انفرد به الهذلي في الكامل[1] (لأن في الكامل تقليل (مُوسَىٰ)، (عِيسَىٰ)، (يَحْيَىٰ) لأبي عمرو من الروايتين وفتح باقي الباب)، وأما تقليل ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ على فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ فهو وجه قياسي أجازه العلامة الطباخ قياسًا على تقليل ﴿مُوسَىٰ﴾ على فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ ثم تبعه العلامة الخليجي على ذلك.

---

(١) وذكر الإمام المنصوري هذا الوجه من كتابي (الهداية) و(الهادي) أيضًا (انظر تحريرات المنصوري ص: ٢٠٩)، والأَوْلَى عدم الأخذ به لأن منع هذا الوجه ظاهر (النشر) و(الطيبة).

والخلاصة:

منع تقليل فعلى على فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ في الموضعين اختيار ابن الجزري؛ لأن ﴿دُنْيَا﴾ على وزن فُعْلَى، وقد قلت في تنقيحي:

فُعْلَىٰ و{دُنْيَا} سَوِّيًا لِابْنِ الْعَلَا ٣١ فَافْتَحْهُمَا مَعًا وَكُلًّا قَلَّلَا

٩- منع الخليجي لأبي جعفر التسهيل مع القصر في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] على مد التعظيم.

وَإِنْ أَبُو جَعْفَرَ تَعْظِيمًا يَمُدّْ ﴿خ: ٢٢٥﴾ أَرْبَعًا الْأَدْنَى بِـ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ رُدّْ

ولم يمنع المنصوري والعبيدي والزيات شيئًا فيأتي عندهم التسهيل مع التوسط والقصر على مد التعظيم، وعملنا على المنصوري ومن مَعَهُ فلم نقيد في تنقيحنا شيئًا.

١٠ - منع إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ على تقليل ﴿بَلَىٰ﴾ لدوري أبي عمرو:

منع الخليجي إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ على تقليل ﴿بَلَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [النحل: ٣٨]، فقال:

وَامْنَعْ لَهُ إِمَالَةَ ﴿النَّاسِ﴾ عَلَى ﴿خ: ٧٣﴾ تَقْلِيلِهِ ﴿بَلَىٰ﴾ فَبِالْفَتْحِ تَــلَا

والرد عليه: أن إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ على تقليل ﴿بَلَىٰ﴾ تأتي من كتاب الهادي، ولم يمنعها المنصوري والعبيدي والزيات، قال الزيات في التنقيح:

بَلَى إِنْ تُقَلِّلْ أَخْفِ أَظْهِرْ وَغُنَّةً ﴿ت: ١٧٩﴾ فَدَعْ لا تُمِلْ دُنْيَا وَفُعْلَى فَقَلِّلا

وَفِي النَّاسِ إِنْ تُضْجِعْ فَلا تَقْصُرَنْ ﴿ت: ١٨٠﴾ .....

١١- في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور: ٥٢] منع العلامة الخليجي لخلاد سكت المد المتصل في ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ على وجه الصلة في ﴿وَيَتَّقْهِ﴾، قال الخليجي:

وَعِنْدَ خَلَّادٍ امْنَعًا سَكْتًا عَلَى ﴿خ: ٢٥٨﴾ مُتَّصِلٍ إِنْ ﴿يَتَّقْهِ﴾ قَدْ وَصَلا

ولم يمنع هذا الوجه المنصوري والعبيدي والزيات، وعملنا على عدم المنع فلم نقيد شيئًا.

١٢- منع الخليجي لهشام فتح همزة ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤] على قصر المنفصل، ولم يقيد المنصوري والعبيدي شيئًا، قال الخليجي:

﴿مِنسَأَتَهْ﴾ فَتْحًا لِهَمْزِهِ حَظَرْ ﴿خ: ٢٧٨﴾ هِشَامُهُمْ وَبَا ﴿كَبِيرًا﴾ إِنْ قَصَرْ

وأما عند الزيات فللداجوني الإسكان والفتح، وللحلواني الفتح، قال في التنقيح:

كَثِيرًا عَنِ الدَّاجُونِ بِالبَاءِ وَارِدُ ﴿ت: ٣٥٩﴾ وَمِنْسَاتَ فِي وَجْهٍ بِإِسْكَانِهِ تَلا

وعملنا على أن للداجوني إسكان الهمزة، وللحلواني فتح الهمزة فقلت:

{مِنْسَأَتَهْ} إِسْكَانَ هَمْزِهِي حَظَرْ ١٢٤ هِشَامُهُمْ وَبَا {كَبِيرًا} إِنْ قَصَرْ

قال في النشر:

واختلفوا في ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ فقرأ ... إلى قوله: وروى ابن ذكوان بإسكان الهمزة، واختلف عن هشام؛ فروى الداجوني عن أصحابه عنه كذلك، وروى الحلواني عنه بفتح الهمزة، وبذلك قرأ الباقون (النشر: ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠).

١٣- في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [يس: ٦٦] منع الخليجي لخلاد الصاد الخالصة في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ على سكت الجميع، قال الخليجي:

وَاشْمِمْ لِخَلَّادٍ الصِّرَاطَ إِنْ بَدَا ﴿خ: ٢٨٩﴾ سَكْتُ الْجَمِيعِ ثُمَّ غَيْرَ ذَا اعْدُدَا

ولم يمنع هذا الوجه المنصوري والعبيدي والزيات، وعملنا على عدم المنع فلم نقيد شيئًا.

١٤ - منع العلامة الخليجي التحقيق بلا إدخال لهشام على توسط المنفصل في ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] فقال:

وَلِهِشَامٍ إِنْ قَصَرْتَ الْمُنْفَصِلْ ﴿خ: ٣١٠﴾ تَسْهِيلُ أَذْهَبْتُمْ بِلَا فَصْلٍ حُظِلْ

وَمَعَ مَدٍّ قَصْرَ ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ مَنَعْ ﴿خ: ٣١١﴾ مُحَقِّقًا، فَخَمْسَةٌ عَنْهُ تَقَعْ

- ولم يمنع المنصوري والعبيدي والزيات التحقيق بلا إدخال لهشام في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ على توسط المنفصل، وأقرأنا به لأن ابن الجزري قد خص الداجوني بالتحقيق بلا إدخال في الباب كله، فقال في كتابه النشر: (واختلف عن هشام، فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصل كذلك، وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصل) (النشر: ١ / ٣٦٤).

وهذه هي الكلمة الوحيدة للداجوني التي خرج فيها عن أصل قاعدته فزاد على وجه التحقيق بلا إدخال وجهان وهما: التسهيل مع عدم الإدخال، والتحقيق مع الإدخال، قال في النشر: (إلا أن الداجوني عن هشام من طريق النهرواني يسهل الثانية ولا يفصل، والمفسر يحقق ويفصل).

١٥ - في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣] منع الخليجي والمنصوري لابن ذكوان إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ مع السكت مع إمالة الحرفين وفتح الحرفين، وأجاز الخليجي والمنصوري إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ مع السكت مع إمالة الهمزة فقط، وكذلك العبيدي إلا أنه أجاز السكت على إمالة الحرفين مع إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾، وأما الزيات فقد منع في هذه الآية ثلاثة أوجه، وهي: إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ مع السكت مع إمالة الهمزة فقط، والسكت على إمالة الحرفين مع فتح وإمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾، قال الخليجي:

وَلَمْ يُمِلْ أُخْرَىٰ إِذَا سَكْتٌ جَرَىٰ ﴿خ: ٣١٤﴾ وَمَا فَتَحْ مَعْ مَيْلِ هَمْزٍ دُونَ رَا

- وعملنا على منع إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ على فتح الحرفين مع السكت وعدمه لأن فتح الحرفان في ﴿رَءَاهُ﴾ طريق ابن الأخرم عن الأخفش كما في النشر (١/ ٢٠٧)، وليس لابن الأخرم إلا فتح ﴿أُخْرَىٰ﴾، وقد قلت:

وَلَمْ يُمِلْ {أُخْرَىٰ} إِذَا فَتْحٌ جَرَىٰ ١٣٦ لَدَا {رَءَاهُ} لِابْنِ ذَكْوَانٍ جَرَىٰ

١٦- ذكر الخليجي للأصبهاني في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] الإظهار لا غير، فقال:

وَالْأَصْبَهَانِي ..... ﴿خ: ٢٩٣﴾ كَذَا لَهُ إِظْهَارُ ﴿ن﴾ عُرِفَا

ولم يقيد المنصوري والعبيدي تحريرات في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، وفي الطيبة الخلاف لورش من الطريقين، قال ابن الجزري:

..... وَيس رَوَى ﴿ط: ٢٧٠﴾ ظَعْنٌ لِوًا وَالْخُلْفُ مِزْ نَلْ إِذْ هَوَى

كَنُونَ لَا قَالُونَ ..... ﴿ط: ٢٧١﴾ .....

وعملنا على ما في الطيبة من إثبات الخلاف لورش من الطريقين (الأزرق والأصبهاني) فقلت:

..... ١٢٥ لِوَرْشِهِمْ خِلَافُ {ن} عُرِفَا

١٧ - في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: ٧] لهشام الصلة والإسكان في ﴿يَرَهُۥٓ﴾، ومنع الزيات الغنة على الإسكان للحلواني، وعلى توسط الصلة للداجوني، ولم يمنع المنصوري والعبيدي شيئًا في هذه الآية، قال المنصوري: { إسكان ﴿يَرَهُۥٓ﴾ من كفاية أبي العز عن ابن عبدان عن الحلواني، وهو طريق الداجوني عن هشام، والإشباع عن الحلواني مع القصر طريق العراقيين، ومع التوسط طريق الجمهور، والله أعلم } (تحريرات المنصوري: ص: ٣١٣).

هام: خص العلامة الخليجي إسكان الهاء بقصر المنفصل فقط، فقال:

وَسَكِّنِ الْهَاءَ بِـ﴿لَمْ يَرَهْ﴾ لَـدَىٰ ﴿خ: ٣٤٢﴾ هِشَامٍ إِنْ قَصْرٌ بِمُنْفَصِلْ بَـدَا

والرد عليه: قال ابن الجزري في النشر: (وسكن الهاء من ﴿يَرَهُۥٓ﴾ في {البلد} الداجوني عن هشام، وكذلك روى أبو العز في كفايته عن ابن عبدان الحلواني عنه) (النشر: ١/ ١٢٧).

وعملنا على ما ذكره المنصوري لموافقتِهِ للنشر، ولم نتكلم في تنقيحنا لعدم جمع هذه الآية مع آية أخرى في كتابنا الجواهر الخالدة.

١٨- تفخيم لام ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣] للأزرق عند قصر البدل:

منع العلامة الخليجي للأزرق تفخيم لام ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣] عند قصر البدل فقال:

وَعِنْـدَ قَـصْرِ بَـدَلٍ الْأَزْرَقُ مَـا قَلَّـلَ ذَا الْيَـا مَـا {فِصَـالًا} فَخَّمَـا

ولم يمنع الخليجي شيئًا للأزرق في ﴿يَصَّالَحَا﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿أَفَطَالَ﴾ [طه: ٨٦]، ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، ﴿فَطَالَ﴾ [الحديد: ١٦] مع البدل.

والرد عليه: التحقيق أثبت أن ﴿فِصَالًا﴾، ﴿يَصَّالَحَا﴾، ﴿أَفَطَالَ﴾، ﴿طَالَ﴾، ﴿فَطَالَ﴾ باب واحد، وأن العلامة الإسقاطي لم يمنع فيها شيئًا مع أوجه البدل بل احتج للتغليظ على القصر بأنه ظاهر كلام الإمام الشاطبي ومختاره؛ لأنه اختار في البدل القصر حيث قال: (فَقَـصْرٌ)، واختار في ﴿طَالَ﴾، ﴿فِصَالًا﴾ التفخيم حيث قال: (وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلَا) وحينئذ تكون أوجه البدل مع ﴿فِصَالًا﴾ ستة لا يمنع فيها شيء، قال الإمام الصفاقسي: «والوجهان صحيحان، والتفخيم مقدم».

- وعملنا على إجازة الوجهان في ﴿فِصَالًا﴾، ﴿يَصَّالَحَا﴾، ﴿أَفَطَالَ﴾، ﴿طَالَ﴾، ﴿فَطَالَ﴾ مع البدل دون أي تقييدات في تنقيحنا.

باقي الأوجه التي خالفنا فيها تحريرات مدرسة المنصوري:

١- منع **المنصوري** و**العبيدي** و**الخليجي** هاء السكت لرويس على وجه التوسط مع إظهار ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾﴾ [البقرة: ٥١]، وأقرأنا بها، قال **الخليجي** (والكلام معطوف على هاء السكت):

وَعَنْ رُوَيْسٍ مُنِعَتْ إِنْ أَظْهَرَا ﴿خ: ٦٤﴾ بِالْمَدِّ كَـ﴿ٱتَّخَذْتُ﴾ .....

٢- منع **المنصوري** و**العبيدي** و**الخليجي** للسوسي في آية: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] وجهان، وهما: { التفخيم في لام لفظ الجلالة وحتم الترقيق فيها مع الإمالة إذا قرأت بإبدال الهمزة وفتح ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ مع الإظهار، أو قلل ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ مع الهمز في ﴿لَن نُّؤْمِنَ﴾ }، وأقرأنا بهما -فلم نمنع له شيئًا-، قال **الخليجي**:

فِي كَنَرَى ٱللَّهَ إِنِ السُّوسِي فَتَحْ ﴿خ: ١٢٧﴾ فَخِّمْ وَإِنْ أَمَالَ فَالْوَجْهَانِ صَحْ

وَهَا هُنَا رِقٌّ فَقَطْ إِنْ أَبْدَلا ﴿خ: ١٢٨﴾ مَعَ فَتْحِ مُوسَىٰ مُظْهِرًا أَوْ قَلَّلا

وَكَانَ هَامِزًا ..... ﴿خ: ١٢٩﴾ .....

٣- منع **المنصوري** و**العبيدي** و**الخليجي** لدوري أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴿٢٠٠﴾﴾ [البقرة: ٢٠٠] إمالة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع ﴿ٱلنَّاسِ﴾ مع قصر المنفصل والإظهار فقط، وأجازوا بقيَّة الأوجه، وعملنا على القراءة **للدوري** بجميع الأوجه -فلم نمنع له شيئًا-، قال **الخليجي**:

وَعَنْهُ فِي ٱلنَّاسِ وَدُنْيَا فَـرِّقَنْ ﴿خ: ٧٢﴾ إِمَالَةً بِالْقَصْرِ إِنْ الْإِظْهَارُ عَـنْ

٤- منع **المنصوري** و**العبيدي** و**الخليجي** إمالة هاء التأنيث **لحمزة** على سكت المد مع توسيط ﴿لَا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وأقرأنا به، قال **الخليجي**:

..... ﴿خ: ١١٢﴾ ..... وَهَا التَّأْنِيثِ عَنْهُ لا تُمِلْ

مَعَ سَكْتِ مَدِّهِ إِذَا وَسَّـــطَ لا ﴿خ: ١١٣﴾ .....

٥- منع المنصوري والعبيدي والخليجي لحمزة الإدغام في ﴿وَيُعَذِّبُ مَن﴾ [البقرة: ٢٨٤] على سكت المد، وأقرأنا به، قال الخليجي:

..... ﴿خ: ١٤٩﴾ وَعِنْدَ سَكْتِ الْمَدِّ الِادْغَامَ اسْقِطَا

٦- منع المنصوري والعبيدي والخليجي ترقيق راء ﴿ذِكْرًا﴾ للأزرق على توسط البدل، وأقرأنا به، قال الخليجي:

وَإِنْ تُوَسِّطْ فَخِّمَنَّ ﴿ذِكْرًا﴾ ﴿خ: ٨٧﴾ وَصْلًا وَوَقْفًا .....

- ولم يجتمع لفظ ﴿ذِكْرًا﴾ مع البدل في كتاب الجواهر الخالدة إلا في المواضع الآتية:

أ- ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًاۗ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

ب- ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾﴾ [طه: ٩٩].

جـ- ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنبياء: ٤٨].

د- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾﴾ [الأحزاب: ٤١].

هـ- ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾﴾ [الطلاق: ١٠].

٧- منع المنصوري والعبيدي والخليجي التوسط في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ للأزرق عند تقليل ذات الياء، وأقرأنا به، قال الخليجي:

وَعِنْدَ تَقْلِيلٍ لِذِي الْيَـــاءِ رَوَى ﴿خ: ٩٩﴾ تَرْقِيقَ صَلْصَالٍ وَتَغْلِيظِ السِّوَى

وَمَنْعَ تَوْسِيطٍ لِإِسْرَائِـــــيلَا ﴿خ: ١٠٠﴾ .....

- ولم يجتمع لفظ ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع ذات الياء في كتاب الجواهر الخالدة إلا في المواضع الآتية:

أ- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُواْ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

ب- ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ﴾ [المائدة: ٣٢].

جـ- ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْۖ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

د- ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ﴿٥٣﴾﴾ [غافر: ٥٣].

٨- منع المنصوري والعبيدي والخليجي للدوري في قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَـأْمُرُكُمْ أَن تُـؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] ثلاثة أوجه:

الأول والثاني: إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ على إتمام الحركة مع التوسط حالة الهمز والإبدال.

الثالث: إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ على الإسكان على التوسط على الإبدال فقط.

وأجاز الوجه الثالث العلامة الشمنوي، وأقرأنا به، قال الخليجي:

وَمَنْ أَتَمَّ مُطْلَقًا {يَأْمُرْ} بِمَـــدّ ﴿خ: ١٦٥﴾ أَوْ سَكَّنَهْ بِهِ مَعَ الْإِبْـــدَالِ رَدّ

إِمَالَةَ ﴿النَّاسِ﴾ ..... ﴿خ: ١٦٦﴾ .....

وإليك بيان ذلك:

تحرير لدوري أبي عمرو

﴿يَأْمُرُكُمْ﴾	المنفصل	﴿ٱلنَّاسِ﴾
إسكان مع التحقيق	قصر	الوجهان
إسكان مع التحقيق	توسط	الوجهان
إسكان مع الإبدال	قصر	الوجهان
إسكان مع الإبدال	توسط	(فتح للمنصوري، والوجهان للشمنوي)
اختلاس مع التحقيق	قصر	الوجهان
اختلاس مع التحقيق	توسط	الوجهان
اختلاس مع الإبدال	قصر	الوجهان
اختلاس مع الإبدال	توسط	الوجهان
إتمام مع التحقيق	قصر	الوجهان
إتمام مع التحقيق	توسط	فتح فقط
إتمام مع الإبدال	قصر	الوجهان
إتمام مع الإبدال	توسط	فتح فقط

٩- منع المنصوري والعبيدي والخليجي للأزرق تفخيم راء ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠] مع قصر وتوسط البدل، وأقرأنا به -فلم نمنع له شيئًا مع البدل-، قال الخليجي:

وَحَصِرَتْ رَقَّقَهُ وَقْفًا وَمَعْ ﴿خ: ١٦٨﴾ قَصْرٍ وَتَوْسِيطِ الْبَدَلْ إِنِ اجْتَمَعْ

أَوْ جِئْ بِوَجْهَيْ حَصِرَتْ مَعْ مَدِّهِ ﴿خ: ١٧١﴾ .....

١٠- منع المنصوري والعبيدي والخليجي لحمزة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦] الوقف بالإبدال ياء في ﴿أَرْجُلِهِمْ﴾ عند تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ مطلقًا، وعند إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ مع سكت « أَلْ » فقط، وأجاز الشمنوي الوقف بالإبدال ياء على إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ مع سكت "أَلْ" فقط، وأقرأنا به.

قال الخليجي:

حَقِّقْ لَهُ {أَرْجُلَهُمْ} إِنْ قَلَّلَا ﴿خ: ١٧٧﴾ {تَوْرَاةَ} مُطْلَقًا كَذَا إِنْ مَيَّلَا

مَعْ سَكْتِ (أَلْ) فَقَطْ ..... ﴿خ: ١٧٨﴾ .....

١١- منع المنصوري والعبيدي والخليجي هاء السكت ليعقوب في مشدد الياء نحو ﴿عَلَيَّ﴾، ﴿لَدَيَّ﴾، ﴿إِلَيَّ﴾ إذا قرأ بالتوسط، وأقرأنا بها، قال الخليجي:

هَا السَّكْتِ فِي نَحْوِ عَلَيَّ دَعْ بِمَدْ ﴿خ: ٦٣﴾ .....

- ولم تجتمع هاء السكت في مشدد الياء مع المنفصل في كتاب الجواهر الخالدة إلا في المواضع الآتية:

أ- ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ موضعان [الأنعام: ٥٠، يونس: ١٥].

ب- ﴿قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

١٢- منع المنصوري والعبيدي والخليجي السين لحفص في ﴿بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] على قصر المنفصل، وأقرأنا بها، قال الخليجي:

لِحَفْصَ سِينَ بَسْطَةً فِي الْقَصْرِ دَعْ ﴿خ: ٢٩﴾ .....

١٣- منع المنصوري والعبيدي والخليجي تفخيم راء ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] للأزرق عند قصر البدل، وأقرأنا به -فلم نمنع له شيئًا مع البدل- قال الخليجي:

وَعِنْدَ قَصْرِ بَدَلٍ الازْرَقُ ... ﴿خ: ٨٠﴾ .....

..... مَا قَرَا ﴿خ: ٨١﴾ ﴿عَشِيرَةُ﴾ التَّوْبَةْ بِتَفْخِيمٍ يُرَى

١٤- منع المنصوري والعبيدي والخليجي إدغام باء الجزم عند الفاء لخلاد عند سكت المد المتصل في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾﴾ [الإسراء: ٦٣]، ومنعوا أيضًا إدغام باء الجزم عند الفاء لخلاد عند توسط ﴿لَا﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧]، وأقرأنا بهما، قال الخليجي:

وَعِنْدَ سَكْتِ مَا اتَّصَلْ وَمَدِّ {لَا} ﴿خ: ١١٤﴾ إِدْغَامُهُ بَا الْجَزْمِ فِي الْفَا حُظِلَا

١٥- منع المنصوري والعبيدي والخليجي للسوسي في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴿١٣٠﴾﴾ [طه: ١٣٠] تقليل ﴿تَرْضَىٰ﴾ على الإدغام مع الفتح في ﴿ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ﴾، وأقرأنا به -فلم نمنع له شيئًا-، قال الخليجي:

..... ﴿خ: ٢٤٩﴾ ..... وَافْتَحْ عَلَىٰ

فَتْحِكَ ذَا الرَّا الْمُدَّغَمْ وَمَا جَرَىٰ ﴿خ: ٢٥٠﴾ الِاظْهَارُ مَعْ فَتْحٍ وَتَقْلِيلٍ بِرَا

فَسَبْعَةٌ عَنْهُ فَقَطْ ..... ﴿خ: ٢٥١﴾ .....

١٦- منع المنصوري والعبيدي والخليجي للأزرق في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل: ٤٠] قصر البدل في ﴿رَءَاهُ﴾ مع تفخيم راء ﴿مُسْتَقِرًّا﴾، ومنعوا أيضًا التسهيل في ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ على تفخيم الراء مع توسط البدل، وأقرأنا بهما -فلم نمنع له شيئًا-، قال الخليجي:

وَ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ لَمْ يُفَخِّمْ إِنْ قَصَرْ ﴿خ: ٢٦٦﴾ أَوْ إِن يُوَسِّطْ مُسْهِلًا تِسْعٌ ظَهَرْ

تحرير للأزرق

البدل	﴿مُسْتَقِرًّا﴾	﴿ءَأَشْكُرُ﴾
قصر	ترقيق	الوجهان
قصر	تفخيم	الوجهان
توسط	ترقيق	الوجهان
توسط	تفخيم	الوجهان
مد	ترقيق	الوجهان
مد	تفخيم	الوجهان

١٧- منع المنصوري والعبيدي والخليجي للأزرق في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۝٤١﴾ [الأحزاب: ٤١] تفخيم ﴿كَثِيرًا﴾ وقفًا على توسط البدل، ومنعوا أيضًا تفخيم ﴿ذِكْرًا﴾ على توسط البدل، وعملنا على إجازة جميع الأوجه للأزرق عدا وجهًا واحدًا، وهو: تفخيم راء ﴿كَثِيرًا﴾ على ترقيق راء ﴿ذِكْرًا﴾ مع قصر وتوسط ومد البدل، قال الخليجي:

وَفِي اذْكُرُوا ذِكْرًا كَثِيرًا إِنْ تَقِفْ ﴿خ: ٢٧٥﴾ سَوِّهِمَا أَوْ فَخِّمًا (ذِكْرًا) عُرِفْ
مَعْ قَصْرِ اَوْ مَدٍّ وَإِنْ وَسَّطْتَ لا ﴿خ: ٢٧٦﴾ تُرَقِّقًا غَيْرَ (كَثِيرًا) انْجَلَىٰ

تحرير للأزرق

﴿ءَامَنُواْ﴾	﴿ذِكْرًا﴾	﴿كَثِيرًا﴾
قصر	تفخيم	الوجهان
قصر	ترقيق	ترقيق
توسط	تفخيم	الوجهان
توسط	ترقيق	ترقيق
مد	تفخيم	الوجهان
مد	ترقيق	ترقيق

والخلاصة: أنه يمتنع تفخيم راء ﴿كَثِيرًا﴾ على ترقيق راء ﴿ذِكْرًا﴾، وباقي الأوجه جائزة، وهو مقتضى كلام ابن الجزري. ينظر: النشر (٢/ ٩٤- ٩٥)، وتقريب النشر: (١٩٠).

١٨- إجاز المنصوري والعبيدي والخليجي لابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ۝٤١﴾ [غافر: ٤١]، إمالة ﴿ٱلنَّارِ﴾ على إسكان ياء ﴿مَا لِيَ﴾ مع التوسط والسكت وعدمه، والصواب منعه لأن للصوري الفتح فقط في ياء ﴿مَا لِيَ﴾، قال الخليجي:

لَدَىٰ ابْنِ ذَكْوَانَ وَعَنْهُ ﴿مَالِيَا﴾ ﴿خ: ٣٠٢﴾ افْتَحْ إِذَا ذَا الرَّا أَمَالَ قَارِيَا
مُوَسِّطًا بِدُونِ سَكْتٍ ..... ﴿خ: ٣٠٣﴾ .....

ثم قال الخليجي في شرحه للأبيات: ففي هذه الآية لابن ذكوان سبعة أوجه: أولها الوجه المذكور في النظم، والستة الباقية هي: إسكان ياء ﴿مَا لِيَ﴾ مع التوسط والسكت وعدمه وفتح ﴿ٱلنَّارِ﴾ وإمالته فيهما، ثم المد بسكت وعدمه مع فتح ﴿ٱلنَّارِ﴾ فيهما فقط.

١٩- منع المنصوري والعبيدي والخليجي لهشام في ﴿أَبِنَّكُمْ﴾ [فصلت: ٩] التسهيل مع الإدخال على قصر المنفصل، وأقرأنا به، فلهشام في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ خمسة أوجه، وهي: الإدخال مع التحقيق والتسهيل على القصر والتوسط ، وعدم الإدخال مع التحقيق على التوسط فقط، قال الخليجي:

وَمَعَ مَـدٍّ لِهِـشَامٍ قُـلْ ﴿أَئِنْ﴾ ﴿خ: ٣٠٥﴾ أَدْخِلْ مَسَهِّلًا وَحَقِّقْ يا فَطِـنْ

بِدُونِ إِدْخَالٍ ..... ﴿خ: ٣٠٦﴾ .....

تحرير لهشام

﴿أَبِنَّكُمْ﴾	﴿لَهُۥٓ أَندَادًا﴾
الإدخال مع التحقيق	قصر، توسط
الإدخال مع التسهيل	[قصر][1]، توسط
عدم الإدخال مع التحقيق	توسط فقط

٢٠- أجاز المنصوري والعبيدي والخليجي لهشام في ﴿ءَأَعْجَمِىٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] التسهيل مع عدم الإدخال على توسط المنفصل، والأولى منعه؛ لأن التسهيل مع عدم الإدخال في الهمزتين المفتوحتين من كلمة لا يأتي إلا في موضعين اثنين، وهما: ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ﴿ءَأَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤] قال الخليجي:

وَلِهِشَامٍ إِنْ قَصَرْتَ ... إلى قوله: وَقَصْرُ {أَعْجَمِي} حُذِفْ ﴿خ: ٥٠: ٥٢﴾.

(١) وهذا هو الوجه الذي منعه المنصوري والعبيدي والخليجي، وأقرأنا به.

هَـٰذَا

شَـــرْحُ

تَنْقِيحِ مُقَرِّبِ ٱلتَّحْرِيرِ

ٱلْمَعْرُوفِ بِـ

مُخْتَصَرِ تَحْرِيرَاتِ الْخَلِيجِيِّ

جَمْعُ وَتَأْلِيفُ
الشَّيْخُ / أَنْوَر صُبْحِي عَابِدِين الْأَعْذَب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل الكتاب هدى ونورًا ورحمة للعالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد (ﷺ) النبيِّ الأميِّ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى: أنور صبحي عابدين الأعذب المقرئ الشافعي المنوفي:

هذا شرح كتابي تنقيح مقرب التحرير الذي نَظَمْتُ فيه ما ورد للقراء العشرة، من الوجوه المروية من طرق رواتهم المعتمدة على الجمع بالوقف، متوخيًا فيه سهولة العبارة كما عند العلامة الخليجي ليسهل –إن شاء الله– تناوله، ويكثر تداوله، أسأل الله أن ينفع به، ويُجْزِل لي الخير بسببه آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأت هذا النظم بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) لقول النبي (ﷺ) (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع).

١ حَمْدًا لِـرَبِّ الْعَـرْشِ ذِي السُّـلْطَانِ مُـــنَزِّلِ الْكِتَـــابِ وَالْفُرْقَـــانِ

٢ ثُـــمَّ الصَّـــلَاةُ والسَّـــلَامُ مُكْـــثِرَا عَلَى النَّـــبِيِّ الْمُصْـــطَفَى خَـــيْرِ الْـــوَرَا

الحمد لله رب العرش ذي السلطان الذي أنزل الكتاب والفرقان ثم الصلاة والسلام مكثرًا على النبي المصطفى محمد (ﷺ) خير البشرية.

٣ فَهَـــذَا تَنْقِـــيحٌ لِمَـــا قَـــدِ اشْـــتَهَرْ عَـــنِ الْخَلِـــيجِي مِـــنْ كُنُـــوزٍ وانْتَشَـــرْ

٤ وَزِدتُّ فِيـــهِ مِـــنْ جَمِيـــلِ الدُّرَرِ مُحَـــــرِّرًا وَمُرْشِـــــدًا لِلْخِـــــيَرِ

فهذا تنقيح لمتن مقرب التحرير للعلامة محمد بن عبد الرحمن الخليجي الذي قد اشتهر وانتشر بين مشايخ علم القراءات لما فيه من الكنوز، وقد مَنَّ الله عليَّ ببعض الفوائد التي زدتها على مقرب التحرير، وأخذتها من كتابي المنصوري والعبيدي، محررًا المسائل ومرشدًا للخير.

وقولي (الدُّرَرِ): جمع (دُرَّة) وهي: الجوهرة، أي: زدت فيه من جميل الجواهر التي أخذتها من كتابي المنصوري والعبيدي، والمراد بالجواهر هنا (التحريرات).

أَحْكَامُ {بَسْطَةً} وَمَا يَتْبَعُهَا

وَلِابْنِ ذَكْوَانَ {مُسَيْطِرُونَ} مَعْ ٥ {مُسَيْطِرٍ} إِنْ مَدَّ فَالسِّينَ مَنَعْ

إذا قرأ ابن ذكوان بالمد مشبعًا منع السين في ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، وفي ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، فليس له فيهما حينئذٍ إلا الصاد.

فله في آية الطور التوسط مع الصاد والسين، ثم المد مشبعًا مع الصاد فقط مع السكت وعدمه فيهما، فهي ستة.

وفي آية الغاشية له السكت وعدمه مع التوسط، والسين والصاد في ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾، ثم الإشباع مع الصاد فقط، والسكت وعدمه، فهي ستة أيضًا.

كَـ{بَسْطَةً} وَسِينَهُ اتْرُكْهُ كَذَا ٦ بِفَتْحِ {زَادَ} وَهْوَ بِالْمَدِّ انْبِذَا

تمتنع السين لابن ذكوان في ﴿بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] مع الإشباع فليس له فيها حينئذٍ إلا الصاد.

وتمتنع له السين في ﴿بَصْۜطَةً﴾ أيضًا إذا قرأ بفتح (زَادَ) من ﴿وَزَادَكُمْ﴾، (وَهْوَ) أي: والفتح في ﴿وَزَادَكُمْ﴾ (بِالْمَدِّ) أي: معه (انْبِذَا) أي: اتركه، وذلك في غير الموضع الأول -لأنه متفق على إمالته قولًا واحدًا لابن ذكوان-، وهو: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ﴾ [البقرة: ١٠].

فلابن ذكوان في آية ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةًۖ﴾ [الأعراف: ٦٩] أربعة أوجه وهي: التوسط مع إمالة ﴿وَزَادَكُمْ﴾ والسين، والصاد، ومع فتح ﴿وَزَادَكُمْ﴾ والصاد فقط، ثم المد مع الإمالة والصاد لا غير لامتناع فتح ﴿وَزَادَكُمْ﴾ مع المد.

كَمَيْلِهِي عِنْدَ هِشَامٍ إِنْ قَصَرْ ٧ أَوْ عَنْهُ تَا التَّأْنِيثِ مَعْ سِينٍ ظَهَرْ

كما يمتنع ميل (زَادَ) عند هشام إن قصر المنفصل[1]، أو أظهر تاء التأنيث عند السين (أي: تمتنع إمالة (زَادَ) لهشام عند قصر المنفصل، وعند إظهار تاء التأنيث عند السين) و(جَاءَ)، (زَادَ) من باب واحد (فيمتنع أيضًا لهشام إمالة (جَاءَ) عند قصر المنفصل، وعند إظهار تاء التأنيث عند السين).

---

(١) تفصيل طرق هشام: الإمالة للداجوني، والفتح للحلواني، وعليه تمتنع الإمالة على القصر.

فلهشام في آية الأعراف القصر في المنفصل مع فتح ﴿وَزَادَكُمْ﴾، ثم التوسط مع الفتح والإمالة.

ولهشام في آية ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤] القصر مع فتح ﴿زَادَتْهُ﴾ والإظهار والإدغام، ثم التوسط مع الإظهار والفتح، ومع الإدغام والفتح والإمالة، فهي خمسة.

- وكذا في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] تمنع إمالة ﴿وَجَآءَتْ﴾ لهشام على إظهار تاء التأنيث عند السين.

تَقْيِيدَاتُ الْمُدُودِ

حُكْمُ مَدِّ التَّعْظِيمِ

وَقَــصْرُكَ التَّعْظِـيمَ دَعْــهُ إِنْ تَمُــدْ ٨ غَـــــيْرَهُ، .....

أي: دع قصر مد التعظيم عند توسط غيره من المد المنفصل.

فعلى قصر المد المنفصل قصر مد التعظيم وتوسطه، وعلى توسط المد المنفصل توسط مد التعظيم لا غير.

..... ٨ ..... وَمَــعْ مَــدٍّ بِــهِ الْإِدْغَامَ رُدْ

وَرُدَّ الإدغام الكبير لأبي عمرو مع توسط مد التعظيم كما تَرُدُّهُ مع توسط غيره، فعلى قصر مد التعظيم إظهار وإدغام، وعلى توسط مد التعظيم إظهار لا غير[1].

هام: لا يمتنع الإدغام الكبير ليعقوب على توسط مد التعظيم فانتبه.

(١) لم يمنع الإمام المنصوري الإدغام الكبير لأبي عمرو على توسط مد التعظيم، ومنعه الطباخ والخليجي قياسًا على امتناع الإدغام الكبير لأبي عمرو على توسط المنفصل.

أَحْكَامُ إِشْبَاعِ الْمَدِّ لِابْنِ ذَكْوَانِ

وَلِابْـنِ ذَكْـوَانٍ بِمَـدٍّ قَـدْ حَظَـلْ ٩ إِدْغَامَ {أُورِثْـتُمْ} وَإِظْهَـارَ {اذْ دَخَـلْ}

أي: ولابن ذكوان عند مده المنفصل إشباعًا الأحكام الآتية:

الأول: أنه (قَدْ حَظَلْ) أي: قد منع (إِدْغَامَ) الثاء عند التاء في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ ["الأعراف: ٤٣"، "الزخرف: ٧٢"]، فله في كل من الموضعين ثلاثة أوجه، وهي: توسط المنفصل مع الإظهار والإدغام ثم الإشباع مع الإظهار لا غير.

الثاني: منع مع الإشباع إظهار ذال "إذ" عند دال ﴿دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿دَخَلُوا﴾ ["الحجر: ٥٢"، "ص: ٢٢"، "الذاريات: ٢٥"].

وَامْنَـعْ لَهُ مَيْـلَ {الْحَوَارِيِّينَـا} ١٠ {مُزْجَـاةٍ} مَـعْ ذِي الـرَّا وَ{كَافِرِينَـا}

{عِمْـرَانَ} {يَلْقَـاهُ} {أَتَىٰ أَمْـرُ} ..... ١١ .....

الثالث: منع مع الإشباع إمالة لفظ ﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ ["المائدة: ١١١"، "الصف: ١٤"]، ولفظ ﴿مُّزْجَاةٍ﴾ [يوسف: ٨٨]، والألفات قبل راء الطرف كـ﴿الدَّارِ﴾، والتي بعد راء كـ﴿نَرَى﴾، ﴿أَدْرَىٰكَ﴾، والراء المكررة المتطرفة المكسورة كـ﴿الْأَبْرَارِ﴾، وهو مراد النظم بـ(ذِي الرَّا) عدا ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] على ترك السكت، ومنع أيضًا مع الإشباع إمالة لفظ ﴿كَافِرِينَ﴾ معرفة ونكرة حيث وقع، ولفظ ﴿عِمْرَانَ﴾ ["آل عمران: ٣٣، ٣٥"، "التحريم:١٢"]، وكلمة ﴿يُلَقَّاهُ﴾ [الإسراء: ١٣] (على قراءته)، وكلمة ﴿أَتَىٰ أَمْرُ﴾ فاتحة سورة النحل؛ فأي آية اجتمع فيها منفصل مع كلمة مما ذكر كان له فيها مع التوسط الفتح والإمالة، وليس له فيها مع الإشباع غير الفتح.

۞۞۞۞

هام: لا تأتي إمالة ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ ["المائدة: ١١١"، "الصف: ١٤"] إلا على ترك السكت.

قال الإمام المنصوري في كتابه {تحرير الطرق والروايات}:

مسألة: روى إمالة ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ ["المائدة: ١١١"، "الصف: ١٤"] في الموضعين زيد عن الصوري من طريق الإرشاد لأبي العز، وكذلك أبو العلاء من طريق القبَّاب، فعلى هذا يختص وجه الإمالة بوجه عدم السكت – إذ السكت له من طريق المبهج ولا إمالة له، والله أعلم.

..... وَفِي ١١ {رَآهُ} مَيِّـلْ مُطْلَقًـا مَـعْ ذَا نُـفِي

الرابع: لابن ذكوان في الراء والهمزة من ﴿رَءَاهُ﴾ ["النمل: ٤٠"، "النجم: ١٣"، "التكوير: ٢٣"، "العلق: ٧"]، ﴿رَءَاكَ﴾ [الأنبياء: ٣٦] المتصلة بالضمير ثلاثة طرق، وهي فتح الراء والهمزة، وإمالتهما، وإمالة الهمزة فقط، وليس لابن ذكوان عند مد المنفصل إلا فتح الحرفين فقط.

وَمَيْـلَ {خَـابَ} دَعْ ..... ١٢ .....

الخامس: منع مع الإشباع إمالة كلمة ﴿خَابَ﴾ ["طه: ٦١، ١١١"، "الشمس: ١٠"].

..... وَ{إِبْرَاهِيمَـا} ١٢ دَعْ أَلِفًـا بِهَـا تَكُـنْ فَهِيمَـا

السادس: أن يترك الألف في لفظ ﴿إِبْرَاهِيم﴾ حيث وقع مع الإشباع، فلا يقرأ عند الإشباع إلا بالياء.

كَـذَا تَفَاوُتًـا لَهُ وَفِي السَّـكْتِ دَعْ ١٣ .....

السابع: لا يأتي سكت لابن ذكوان على الإشباع إلا السكت المطلق (وهو: السكت على (ال) و﴿شَىْءٍ﴾ والمفصول والموصول)، ويمتنع السكت الخاص (وهو: السكت على (ال) و﴿شَىْءٍ﴾ والمفصول) فمد المنفصل عند ابن ذكوان يأتي على عدم السكت مطلقًا، أو على سكت الجميع.

فهذه سبع مسائل جرت لابن ذكوان عند إشباعه المنفصل، ومعلوم أن إشباع المنفصل لابن ذكوان من طريق النقاش وحده.

..... ١٣ وَذَا الْأَخِيرُ إِنْ أَمَالَ الرَّا مَنَعْ

(وَذَا) الحكم (الْأَخِيرُ) وهو: تفاوت السكت (إِنْ أَمَالَ الرَّا مَنَعْ) فلا يأتي سكت مع إمالة ذي الراء إلا السكت المطلق فقط، ومن المعلوم أن إمالة ذي الراء للصوري وحده، وليس للصوري إلا توسط المدين { فلا تأتي إمالة ذي الراء على الإشباع كما أشرنا في البيت رقم (١١) }.

مثال: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [يونس: ٣٦، ٣٧].

فيه امتناع إمالة ﴿يُفْتَرَىٰ﴾ مع سكت ﴿شَيْـًٔا﴾ وحدها (أي: أن سكت ﴿شَيْـًٔا﴾ والموصول يجب أن يكون مرتبة واحدة مع إمالة ذي الراء).

أَحْكَامُ قَصْرِ الْمُنْفَصِلِ لِهِشَامٍ

تنبيه هام: القَصرُ عن هِشامٍ مِن طَريقِ الحلواني بخلف، وتَسهيلُ الهمْزِ وقْفًا يختَصُّ به الحُلواني بخلف كذلك على القصر والتوسط فلا يأتي هذا التّسهيلُ على ما يختص به الداجوني نحو إمالةِ ﴿جَآءَ﴾، و﴿شَآءَ﴾، و﴿زَادَ﴾، وغير ذلِكَ مما يختصُّ به الداجوني.

وَلِهِشَامٍ إِنْ قَصَرْتَ فَافْتَحَا ١٤ {خَابَ} وَ{جَا} {شَا} وَ{رَأَىٰ} مُوَضِّحَا

أي: إذا قصرت المنفصل لهشام: كان له في هذه الحالة قيود تسعة:

الأول: فتح لفظ ﴿خَابَ﴾، و﴿جَآءَ﴾، و﴿شَآءَ﴾، و﴿رَأَىٰ﴾ فإذا اجتمع مع أحدها مد منفصل كان له فيها الفتح مع القصر، والفتح والإمالة مع التوسط.

{إِنَاهُ} مِلْ وَافْتَحْ {مَشَارِبْ} وَأَضِفْ ١٥ {خَالِصَةٍ} وَقَصْرُ {أَعْجَمِي} حُذِفْ

الثاني: تعيين الإمالة في كلمة ﴿إِنَاهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] مع القصر، وجواز الوجهين فيها مع التوسط.

الثالث: تعيين الفتح في كلمة ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣] مع القصر.

الرابع: تعيين إضافة ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ [ص: ٤٦] (أي: ترك تنوينها) عند القصر، ويجوز تنوينها وإضافتها عند التوسط.

الخامس: ترك القصر بين الهمزتين في ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] عند قصر المنفصل، فله فيها مع قصر المنفصل تسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال، وله الإخبار (أي: القراءة بهمزة واحدة)، وله مع التوسط في المنفصل التسهيل مع الإدخال، والإخبار، فهي **أربعة**؛ بعد حذف القصر الذي هو عدم الإدخال عند قصر المنفصل.

وَ{عُذْتُ} أَدْغِمْ {يَرْضَهُ} الْهَاءَ اقْصُرَا ١٦ وَنَحْوَ {آئِنَّا} بِالِادْخَالِ قَرَا

السادس: تعيين إدغام الذال في التاء في ﴿عُذْتُ بِرَبِّي﴾ ["غافر: ٢٧"، "الدخان: ٢٠"] على القصر، فعلى قصر المنفصل الإدغام فقط، وعلى التوسط الإظهار والإدغام.

السابع: تخصيص قصر المنفصل بالاختلاس في هاء ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، وهو المعبر عنه بقصر الهاء، وله مع توسط المنفصل قصر الهاء وإسكانها.

الثامن: لهشام في الهمزتين من كلمة إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة نحو ﴿أَإِنَّكُمْ﴾ {وجهان: التحقيق مع الإدخال، والتحقيق بدون إدخال}، ويتعين التحقيق مع الإدخال على قصر المنفصل.

وَمُطْلَقًا سَهِّلْ سِوَاهُ مُدْخِلَا ١٧ وَاسْتَثْنِ {أَذْهَبْتُمْ} وَ{أَنْ كَانَ} اعْقِلَا

التاسع: يجوز لهشام في ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ﴿ءَأَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤] الإدخال وعدمه مع التسهيل (وغير هذين الموضعين فلا يجوز إلا الإدخال حالة التسهيل إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة سواء كان مع قصر المنفصل أو توسطه).

- ومعلوم أن التسهيل قبل الثاني المضموم الذي لا يجوز معه إلا الإدخال هو في قوله تعالى: ﴿أَؤُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِن بَيْنِنَا﴾ [ص: ٨]، ﴿أَؤُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِن بَيْنِنَا﴾ [القمر: ٢٥]، أما التحقيق الذي يجوز معه الإدخال وعدمه فهو فيهما، وفي ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥].

۞۞۞۞

تَحْرِيرُ مَا فِي الْإِدْغَامِ لِيَعْقُوبَ وَأَبِي عَمْرٍو

يَعْقُوبُ فِي الْكَبِيرِ مَعْ صَغِيرِنَ اوْ ١٨ عَامِ الْخِلَافِ مَعَ خَاصِهِي فَسَوْ

أَوْ أَدْغِمِ الثَّانِي وَفِي الرَّاجِحِ مَعْ ١٩ سِوَاهُ عَكْسُ مَا مَضَىٰ عَنْهُ وَقَعْ

يفيد النظم أن يعقوب بحسب ما ورد في الإدغام لراوييه له في الإدغام الكبير مع الإدغام الصغير نحو ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ﴾ [البقرة: ٩٢] لرويس مساواتهما في الإظهار والإدغام، ثم إدغام ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ فقط مع إظهار ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾(١).

وكذلك الحكم إذا اجتمع لرويس إدغام عام نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] مع إدغام خاص نحو ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] فيكون لرويس مساواة ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ في الإظهار والإدغام، وإدغام ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ فقط لأنه ذو خلاف خاص مع إظهار ﴿خَلَقَكُمْ﴾ لأنه ذو خلاف عام.

ولرويس في اجتماع الراجح مع غير الراجح نحو ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ إلى ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٤٣ إلى ٥٠] إظهارهما، وإدغامهما، وإدغام الراجح وهو ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ﴾ مع إظهار غير الراجح وهو ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾، وهو معنى (عَكْسُ مَا مَضَىٰ) في الصغير والكبير.

وَابْنِ الْعَلَا فِي الْخَاصِ وَالْكَبِيرِ سَوْ ٢٠ مَعْ ضِدِّنَ اوْ أَدْغِمْ لِضِدٍّ قَدْ رَأَوْا

يعني أنه إذا اجتمع لأبي عمرو إدغامان أحدهما فيه خلاف خاص والثاني فيه خلاف عام نحو ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ إلى ﴿خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٢ ألى ١٠٥]، أو اجتمع له صغير مع كبير نحو ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ إلى ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] كان له في ذلك مساواتهما في الإظهار والإدغام، أو إدغام العام وحده دون الخاص، وإدغام الصغير دون الكبير، وهو المعبر عنه بالضد، ولا يصح عكس ذلك، رَأَى ذلك أئمة أهل الأداء فاعمل بما عرفت، وبالله التوفيق.

---

(١) ويأتي أيضًا لرويس إدغام ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ مع إظهار ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ من المصباح.

وَالْحَضْرَمِي أَدْغَمَ مَعْ قَصْرٍ وَمَدْ ٢١ {أَنْسَابَ} مَعْ خاصِ رُوَيْسٍ طُولُ مَدْ

يفيد النظم أن (الْحَضْرَمِي) يعقوب (أَدْغَمَ) جميع ما أدغمه أبو عمرو من الإدغام الكبير (مَعْ قَصْرٍ وَمَدْ) أي: مع القصر والتوسط في المنفصل، ويفيد النظم أيضًا أن الإدغام الكبير لرويس في ﴿أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] يلزم معه طول المد (٦) حركات قولًا واحدًا، وكذا الحكم في الإدغام الخاص لرويس في ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾، ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾، ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ فقط على اعتبار الخاص فيهم، أما على اعتبار الإدغام العام فيجوز فيهم ثلاثة أوجه.

مَوَانِعُ الْغُنَّةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ

وَغُنَّةَ اللَّامِ وَرَاءٍ امْنَعَا ٢٢ لِأَزْرَقٍ إِنْ مَدَّ {شَيْئًا} وَمَعَا

تَفْخِيمِ رَا ضُمَّتْ وَتَوْسِيطِ الْبَدَلْ ٢٣ .....

يفيد النظم بمنع الغنة للأزرق في اللام والراء في ثلاثة أحوال[1]:

الأول: عند مد ﴿شَيْءٍ﴾؛ فله مع توسط ﴿شَيْءٍ﴾ الغنة وعدمها.

الثاني: منعها عند تفخيم الراء المضمومة أوالمنونة بالضم؛ فله مع ترقيق الراء المضمومة أوالمنونة بالضم الغنة وعدمها.

الثالث: منعها عند توسط البدل؛ فله مع قصر البدل ومده الغنة وعدمها، وتأتي الغنة للأزرق على توسط البدل الموقوف عليه على اعتبار أنه مد عارض للسكون نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

---

(١) منع الإمامان الأزميري والمتولي الغنة للأزرق نهائيًا، ولا يصح ذلك لأنها تأتي من كتاب الكامل من طريق ابن شنبوذ عن الأزرق، وليس في الكامل مد ﴿شَيْءٍ﴾ ولا تفخيم الراء المضمومة ولا توسط البدل؛ فتمتنع الغنة للأزرق على مد ﴿شَيْءٍ﴾ وتفخيم الراء المضمومة وتوسط البدل.

الأمثلة:

﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [البقرة: ٤٨].

فيه للأزرق امتناع الغنة مع مد ﴿شَيْـًٔا﴾، وإليك بيان ذلك:

الغنة ﴿يَوْمًا لَّا﴾	﴿شَيْـًٔا﴾
عدم الغنة	توسط، إشباع
الغنة	توسط فقط

مثال آخر: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

فيه للأزرق امتناع الغنة على تفخيم الراء المنونة بالضم، وإليك بيان ذلك:

﴿خَيْرٌ﴾	﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾
ترقيق	عدم الغنة، غنة
تفخيم	عدم غنة

مثال آخر أيضًا: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦].

فيه للأزرق امتناع الغنة على توسط مد البدل، وإليك بيان ذلك:

مد البدل ﴿ءَامَنُواْ﴾	﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾
قصر	عدم الغنة، غنة
توسط	عدم غنة
إشباع	عدم الغنة، غنة

..... ٢٣ وَالْأَصْبَهَانِي عِنْدَ مَدِّ مَا انْفَصَلْ

بِعَكْسِ حَفْصٍ مِثْلَ سَكْتِهْ ..... ٢٤ .....

يفيد النظم منع الغنة للأصبهاني (عِنْدَ مَدِّ مَا انْفَصَلْ) أي: عند قراءته بتوسط المنفصل(١).

مثال: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: ٤٩].

فيه للأصبهاني ثلاثة أوجه، وهي قصر المنفصل مع عدم الغنة والغنة، ثم توسطه مع عدم الغنة.

وأفاد النظم أيضًا أن حفصًا عن عاصم له في ذلك عكس الأصبهاني؛ فحفص يمنع الغنة حالة القصر في المنفصل(٢)، فله في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: ٣٧] قصر المنفصل مع عدم الغنة، ثم توسط المنفصل مع عدم الغنة والغنة، فهي ثلاثة.

وأخبر النظم أن مَنْع الغنة لحفص على قصر المنفصل هو مثل مَنْعِهِ السكت على ما قبل الهمز عند القصر أيضًا.

..... وَإِذَا ٢٤ مَدَّ ابْنُ ذَكْوَانٍ مَعَ السَّكْتِ انْبِذَا

أمر النظم بنبذ الغنة وتركها في اللام والراء لابن ذكوان إذا مد المنفصل إشباعًا عند السكت على ما قبل الهمز، فـ(مَعَ) في النظم بمعنى عند.

هام:

تجوز الغنة مع السكت لحفص على التوسط دون امتناعات، وتجوز أيضًا الغنة مع السكت لابن ذكوان من جميع طرقه على التوسط دون امتناعات فانتبه.

وَالْمُدْغِمُ الْكَبِيرَ ..... ٢٥ .....

يفيد النظم بمنع الغنة نهائيًّا على الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب.

---

(١) وتأتي أيضًا الغنة للأصبهاني على التوسط من كتاب الكامل.

(٢) وتأتي أيضًا الغنة لحفص على قصر المنفصل من جامع ابن فارس والكامل وغاية أبي العلاء.

..... وَالْمُوفِي كَـ{بَا ٢٥ رِئْكُمْ} وَمُخْفِيهِ بِمَدٍّ صُحِبَا

يفيد النظم بمنع الغنة لدوري أبي عمرو عند القراءة بإتمام الحركة من ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه، وكذلك تمتنع الغنة لأبي عمرو (من الروايتين) عند إخفاء حركة ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه عند التوسط.

مَوَانِعُ هَاءِ السَّكْتِ لِيَعْقُوبَ

هَا السَّكْتِ فِي الْجَمِيعِ مَعْ قَصْرٍ وَمَدْ ٢٦ .....

أخبر النظم أن هاء السكت ليعقوب وقفًا تأتي على القصر والتوسط في جميع ما تأتي فيه، وهو: ياء المتكلم المشددة نحو ﴿عَلَيَّ﴾، ونون النسوة التي تلي هاء الغيبة نحو ﴿هُنَّ﴾، ﴿إِلَيْهِنَّ﴾، وجمع المذكر السالم وما ألحق به نحو ﴿صَالِحِينَ﴾، ﴿سِنِينَ﴾.

..... ٢٦ وَفِي الْجَمِيعِ حَالَ الِادْغَامِ تُرَدْ

أخبر النظم أن هاء السكت ليعقوب تمتنع وقفًا في جميع ما تأتي فيه حالة الإدغام الكبير[1].

ففي قوله تعالى: ﴿فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢] الإظهار مع الغنة وعدمها وعلى كل منهما هاء السكت وعدمها، ثم الإدغام مع عدم الغنة وترك هاء السكت.

كَمُسْقِطٍ اولَى الْهَمْزَتَيْنِ، وَيُخَصْ ٢٧ هَذَا بِمَدٍّ مَعَ إِظْهَارٍ بِنَصْ

كما تمتنع هاء السكت وقفًا عند إسقاط أولى الهمزتين المتفقتين من كلمتين لرويس نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٣١﴾ [البقرة: ٣١]، وأن إسقاط رويس أُولَى الهمزتين في المتفقتين مخصوص بتوسط المنفصل وإظهار الإدغام الكبير، أما تسهيل ثانيهما فهو عام مع القصر والتوسط وهاء السكت وعدمها، والإظهار والإدغام.

(١) وتأتي هاء السكت ليعقوب في جميع ما تأتي فيه على الإدغام الكبير من كتاب المصباح.

وَحِـــينَ ذَا بِفَـــاطِرٍ جَهِّـــلْ وَسَـــمْ ٢٨ {يَـــنْقُصْ} وَسَـــمِّيَنْ فَقَـــطْ إِنِ ادَّغَـــمْ

يفيد النظم أن رويسًا يقرأ ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١] بالتسمية وبالتجهيل حين الإظهار، ولا يقرؤها حين الإدغام إلا بالتسمية فقط، فالأوجه ثلاثة تأتي على القصر والتوسط.

والمقصود بالتسمية: قراءة ﴿يَنقُصُ﴾ بفتح الياء وضم القاف.

والمقصود بالتجهيل: قراءة ﴿يُنقَصُ﴾ بضم الياء وفتح القاف.

تَحْرِيرُ أَبِي عَمْرٍو فِي "فَعْلَىٰ" وَرُءُوسِ الْآيِ

فُعْـلَى و{دُنْيَـا} سَـوِّيًا لِابْـنِ الْعَـلَا ٢٩ فَافْتَحْهُمَـــا مَعًـــا وَكُلًّا قَلِّـــلَا

وَزِدْ لِدُورٍ مَنْـــعَ أَنْ يُمَـــيِّلَا ٣٠ {دُنْيَـــا} إِذَا "فُعْـــلَىٰ" قَـــرَا مُقَلِّـــلَا

أي إذا اجتمع لفظ على وزن {فعلى} مثلث الفاء مع لفظ ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ فلأبي عمرو من الروايتين الفتح فيهما والتقليل فيهما، ويمتنع تقليل {فعلى} على فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾.

وَزِدْ على هذه الأوجه للدوري منع إمالة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ له إذا قرأ بتقليل {فعلى}.

مثال:

﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

فيه لأبي عمرو فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾، ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ معًا، وتقليل ﴿ٱلدُّنْيَـا﴾، ﴿ٱلْقُصْـوَىٰ﴾ معًا، (ويمتنع: تقليل ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ على فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾).

ويزاد للدوري وجه ثالث، وهو: إمالة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع فتح ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ فقط.

وَعَنْـهُ مَـا تَقْلِيلُـهُ {عَـسَىٰ} أَتَىٰ ٣١ مَـعْ قَـصْرِ اوْ غُنَّـةِ اوْ فَـتْحِ {مَـتَىٰ}

أي: وعن دوري أبي عمرو أنه يمنع تقليل كلمة ﴿عَسَىٰٓ﴾ في ثلاثة أحوال، وهي:

{ مع القصر في المنفصل، ومع الغنة في اللام والراء، ومع فتح ﴿مَتَىٰ﴾ }.

وَمَــعَ فَتْحِــكَ رُءُوسَ الْآيِ لِلْـــ ٣٢ بَــصْرِيِّ تَقْلِيلُــكَ " فَعْـلَىٰ" قَـدْ حُظِـلْ

أي تقليلك "**فعلى**" قد (حُظِلْ) ومُنِعَ مع فتحك رءوس الآي لأبي عمرو البصري.

ومعنى هذا أنه يمتنع لأبي عمرو فتح رءوس الآي على تقليل "**فعلى**" على القصر والتوسط(١).

مثال: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧﴾ [طه: ٧٧].

تحرير لأبي عمرو

المنفصل	﴿مُوسَىٰٓ﴾	﴿يَبَسًا لَّا﴾	﴿تَخْشَىٰ﴾ رأس آية
قصر	فتح	ترك	فتح، تقليل
قصر	فتح	غنة	فتح، تقليل
قصر	تقليل	ترك	تقليل
قصر	تقليل	غنة	تقليل
توسط	فتح	ترك	فتح، تقليل
توسط	فتح	غنة	فتح، تقليل
توسط	تقليل	ترك	تقليل
توسط	تقليل	غنة	تقليل

(١) وهذا الكلام على اختيار ابن الجزري وظاهر النشر، ولكننا وجدنا في كتاب الكامل تقليل ﴿مُوسَىٰ﴾، ﴿عِيسَىٰ﴾، ﴿يَحْيَىٰ﴾ وفتح باقي الباب – فعلى هذا إذا اجتمع رأس الآي مع أحد الأسماء الثلاثة كما في المثال فيجوز فتح رأس الآي على تقليل أحد الأسماء الثلاثة – إلا أن التقليل في هذه الأسماء الثلاثة مع فتح غيرها مما انفرد به الإمام الهذلي في كتابه الكامل، والأولى أن لا يؤخذ به؛ فتبقى الأوجه لأبي عمرو كما بيَّناها في المثال.

حَرْفَيْ {رَأَىٰ} السُّوسِي فَتَحْ لِسَاكِنٍ ٣٣ رَا غَيْرِهِ حَرْفَيْ {نَأَىٰ} {يَا} كَافَ عِنْ

تمتنع الإمالة للسوسي في المواضع الآتية لأنها ليست من طريق النشر، ولا من الطيبة، وهي:

- الإمالة في الراء والهمزة في لفظ ﴿رَأَىٰ﴾ فيما بعده ساكن، والراء فيما بعده محرك.

- والإمالة في الهمزة من ﴿وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾ ["الإسراء: ٨٣"، "فصلت: ٥١"].

- والإمالة في الياء من سورة (كَافَ) أي: سورة مريم، وقوله: (عِنْ)؛ أي: اعتني بذلك.

قال ابن الجزري في النشر: { وأمال أبو عمرو الهمزة فقط في المواضع السبعة، وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضًا عن السوسي بخلاف عنه فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روى عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير بل ولا من طرق كتابنا أيضًا، نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد من طريق أبي بكر القرشي عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا } (النشر: ١/ ٢٠٧).

وقال ابن الجزري في النشر: { وأما ﴿نَأَىٰ﴾ وهو في سبحان وفصلت فوافق على إمالته في سبحان فقط أبو بكر ... إلى أن قال: وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم في ذلك خلافًا } (النشر: ١/ ٢٠٦).

وقال العبيدي في التحارير المنتخبة: { وأما الدوري: فأمال (الهاء) وفتح (الياء) مع الثلاثة في (عين)، وأمال (الياء) أيضًا مع الثلاثة في (عين)، وإمالة (الياء) للسوسي ليست من طريق الشاطبية ولا الطيبة } . بتصرف بسيط.

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ

وَعِنْـدَ قَـصْرِ بَـدَلٍ الْأَزْرَقُ مَـا ٣٤ قَلَّـلَ ذَا الْيَـا هَـكَذَا قَـالَ الْمَـلَا

أي: أن الأزرق عن ورش نفى تقليل ذي الياء عند قصر البدل الشامل للمحقق والمغير، فمع الفتح ثلاثة البدل، ومع التقليل توسط ومد البدل لا غير(١).

- ففي نحو: ﴿ءَاتَـهُ اللَّهُ الْمُلْـكَ﴾ [البقرة: ٢٥١] مما اجتمع فيه مد البدل مع ذات الياء، فيه بالتركيب ستة أوجه، يصح منها خمسة، وهي:

الأول: قصر البدل مع فتح ذات الياء، والثاني والثالث: توسط البدل مع فتح وتقليل ذات الياء، والرابع والخامس: مد البدل مع فتح وتقليل ذات الياء.

وفي ذلك قال عثمان الناشري تلميذ الإمام ابن الجزري في مفقود النشر:

فهذه الأوجه الخمسة صحيحة تُخرج من نصوصهم، وبقي الوجه (السادس)، وهو: القصر مع (بين بين)، قال شيخنا ابن الجزري (رَحِمَهُ اللهُ): { لا أعلم نصًّا لأحدٍ عن الأزرق، وإن كان يحتمله كلام (الشاطبي)، ولكن لا آخذ به، وإن كنت قرأت في ذلك ستة، فلا أقرأ إلا بما حققوه }.

وقد نظم ذلك الشيخ ابن الجزري (رَحِمَهُ اللهُ) قديمًا في بيتين وأنسيتهما، ورأيت البيتين لما كنت في (تبريز) مكتوبين في حاشية كتاب لبعض تلامِذَتِهِ الذي استفاد منه في (الروم) فكتبتهما وذكرتهما للشيخ ابن الجزري (رَحِمَهُ اللهُ) حين رحلت إليه بـ"شيراز"، وهما هذان البيتان:

كَـ{آتَى} لِوَرْشٍ افْتَحْ بِمَـدٍّ وَقَصْـرِهِ وَقَلِّـلْ مَـعَ التَّوْسِـيطِ وَالْمَـدِّ مُكَمِّـلَا

لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحْ وَوَسِّـطَنْ وَقَـصْرٌ مَـعَ التَّقْلِيـلِ لَـمْ يَـكُ لِلْـمَلَا

وقول ابن الجزري: (وَقَـصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْـمَلَا) تَصريحٌ بامْتِناعِ قَصْرِ البَدَلِ معَ التّقليلِ، فلا يَصِحُّ مِن كلا الطّريقَينِ؛ لأنَّ كلَّ مَن رَوى القَصْرَ في البَدَلِ لمْ يَروِ التّقليلَ، أ. هـ.

---

(١) ويأتي التقليل مع قصر البدل المحقق من تلخيص ابن بلّيمة، ويأتي أيضًا التقليل مع قصر البدل المغيَّر من العنوان والمجتبي، والتّقليلُ على القَصْرِ مأخوذٌ بِهِ عندَ بعضِ المغارِبَةِ منَ الشّاطِبيّةِ، فالظّاهِرُ أنَّ القِراءةَ بالوَجْهَينِ جائزَةٌ، ولكن اختيار ابن الجزري للأزرق هو منع التقليل مع قصر البدل نهائيًّا سواءً كان محقَّقًا أم مغيَّرًا.

وَعِنْـــدَ قَـــصْرٍ سَـــوِّ مَنْصُـــوبَيْ رَا ٣٥ نُوِّنَتَـــا مَـــعْ وَقْفَـــةٍ بِـــالْأُخْرَىٰ

وَعِنْـــدَ تَوْسِـــيطٍ فَـــالْاُخْرَىٰ رَقِّقَـــا ٣٦ مَـــعْ وَجْـــهَيِ الْاولَىٰ وَكُلًّا فَخِّمَـــا

أمر بتسوية الراءين المنصوبتين المنونتين الموقوف على ثانيتهما عند قصر البدل، فله فيهما عند القصر ترقيقهما وتفخيمهما، وله فيهما عند توسط البدل ترقيقهما، وتفخيمهما، وتفخيم الأول وترقيق الثاني الموقوف عليه.

وخرج بقولنا: (مَعْ وَقْفَةٍ بِالْأُخْرَىٰ) ما إذا وُصِلَتْ فإن الراءات في الوصل وإن كثرت تكون كراء واحدة؛ فالموصولة فيها الوجهان على ثلاثة البدل.

كَذٰلِكُمْ إِنْ مَدَّ {شَيْ} مَعْ فَتْحِ "يَا" ٣٧ وَإِنْ تُقَلِّـــلْ فِيهِمَـــا الـــرِّقَّ اجْرِيَـــا

أي: كما ترقق الراء الأخرى وقفًا مع وجهي الأولى عند توسط البدل فافعل ذلك بها إن مُدَّ لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ مَدًّا مُشْبِعًا مع فتح ذات الياء، أما مع تقليلها فأجر الترقيق في الراءين فقط.

ففي قوله تعالى: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾﴾ [النساء: ١٩] تسعة أوجه، وبيانها كالآتي:

﴿فَعَسَىٰٓ﴾	﴿شَيْـًٔا﴾	﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾
فتح	توسط	ترقيقهما في الحالين
فتح	توسط	تفخيم ﴿خَيْرًا﴾، ترقيق ﴿كَثِيرًا﴾
فتح	توسط	تفخيمهما في الحالين
فتح	طول	ترقيقهما في الحالين
فتح	طول	تفخيم ﴿خَيْرًا﴾، ترقيق ﴿كَثِيرًا﴾
تقليل	توسط	ترقيقهما في الحالين
تقليل	توسط	تفخيم ﴿خَيْرًا﴾، ترقيق ﴿كَثِيرًا﴾
تقليل	توسط	تفخيمهما في الحالين
تقليل	طول	ترقيقهما في الحالين

هام:

بناءً على التحرير السابق يتبيَّن لنا أنه في حالة عدم وجود ذات الياء فإنه يمتنع تفخيم الراء المنصوبة المنونة وقفًا (مثل ﴿تَقْدِيرًا﴾) على مد ﴿شَيْءٍ﴾، ويجوز الوجهان (أي: الترقيق والتفخيم) وصلًا.

وَعِنْـــدَ مَـــدِّ بَـــدَلٍ سَـــوِّهِمَا ٣٨ أَوْ فَخِّـــمِ الْأُولَىٰ كَمَـــا إِنْ عُـــدِمَا

أي: سَوِّ بين الراءين المنصوبتين الموقوف على ثانيتهما عند مد البدل أو فَخِّم أولاهما مع ترقيق الأخرى، ففيهما ثلاثة أوجه عند مد البدل كما تفعل ذلك إن عدم البدل ولم يوجد في آية مع الراءين.

- ففي قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] الوجوه الآتية:

البدل	﴿خَيْرًا﴾	﴿كَثِيرًا﴾
قصر	ترقيق	ترقيق في الحالين
قصر	تفخيم	تفخيم في الحالين
توسط	ترقيق	ترقيق في الحالين
توسط	تفخيم	تفخيم في الحالين، وترقيق وقفًا فقط.
مد	ترقيق	ترقيق في الحالين
مد	تفخيم	تفخيم في الحالين، وترقيق وقفًا فقط.

- وفي قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] ثلاثة أوجه (في حالة عدم وجود البدل): ترقيقهما، تفخيم الأول مع ترقيق الثاني، تفخيمهما، ويمتنع ترقيق الأول مع تفخيم الثاني، أما إذا وصلت فإن الراءات في الوصل وإن كثرت تكون كراء واحدة.

تحرير للأزرق

﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾	﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ وقفًا
ترقيق	ترقيق
تفخيم	ترقيق، تفخيم

وَنَحْـوَ {خَـيْرًا} إِنْ تُوَسِّـطْ رَقِّقَـنْ ٣٩ وَقْفًـا فَقَـطْ مُقَلِّـلًا عَنْـهُ اعْلَمَـنْ

أي إن وسطت البدل مع تقليل ذات الياء فرقق الراء المنصوبة المنونة في نحو ﴿خَـيْرًا﴾، ﴿فَقِـيرًا﴾ حالة الوقف أما عند قصر ومد البدل فيجوز الوجهان، فإن وصلت فعمم الترقيق والتفخيم فيها مع ثلاثة البدل.

ففي قوله تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾﴾ [الإسراء: ٢٦] يمتنع للأزرق فيه تقليل ذات الياء على قصر البدل، ويمتنع أيضًا تفخيم راء ﴿تَبْذِيرًا﴾ وقفًا على توسط البدل مع تقليل ذات الياء، وإليك بيان ذلك:

البدل ﴿وَءَاتِ﴾	﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾	﴿تَبْذِيرًا﴾ وقفًا
قصر	فتح	ترقيق، تفخيم
توسط	فتح	ترقيق، تفخيم
توسط	تقليل	ترقيق فقط
مد	فتح	ترقيق، تفخيم
مد	تقليل	ترقيق، تفخيم

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلَيْنِ وَ{إِسْرَائِيلَ}

وَحُكْمُ {إِسْرَائِيلَ} مَعْ مُحَقَّقِ ٤٠ حُكْمُ الْمُغَيَّرِ مَعَ الْمُحَقَّقِ

يُرِيدُ أن حكم ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ في اجتماعه مع البدل المُحقق هو نفسه حكم جتماع البدل المُغير مع البدل المُحقق.

وحكم المُغير مع المُحقق كالآتي:

إذا اجتمع بدلان محقق ومغير وتقدم المحقق كآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨]، ففيهما خمسة أوجه، وهي: قصرهما معًا، ثم توسطهما وقصر المغير، ثم مدهما وقصر المغير، وإليك بيان ذلك:

﴿ءَامَنَّا﴾	﴿ٱلْءَاخِرِ﴾
قصر	قصر
توسط	توسط، وقصر
مد	مد، وقصر

وعِلَّة قصر المغير في ذلك الاعتداد بعارض النقل، أما إذا عُكِسَ الترتيب وتقدم المغير على المحقق كآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ﴾ [البقرة: ٨٧]، كان على قصر المغير تثليث المحقق ثم مساواتهما في التوسط والمد، وإليك بيان ذلك:

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾	﴿وَءَاتَيْنَا﴾
قصر	الثلاثة
توسط	توسط
مد	مد

وحكم ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع البدل المُحقق كالآتي:

إذا تقدم ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وبعده بدل مُحقق كآية: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [البقرة: ٤٠] كان على قصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ثلاثة المحقق، ثم مساواتهما في التوسط والمد، وإليك بيان ذلك:

﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	﴿أُوفِ﴾
قصر	الثلاثة
توسط	توسط
مد	مد

وإذا تقدم المحقق على ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ كآية: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلًا ﴿٢﴾﴾ [الإسراء: ٢]، كان على قصر المحقق قصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ثم توسطهما وقصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ثم مدهما وقصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ فَأَوجُهُهُمَا خمسة طردًا وعكسًا.

﴿وَءَاتَيْنَا﴾	﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾
قصر	قصر
توسط	قصر، وتوسط
مد	قصر، ومد

وَفِيـــهِ مَـــعْ مُغَـــيَّرٍ ثَلِّثْـــهُ إِنْ ٤١ قَـــصَرْتَ ثُـــمَّ سَـــوِّ وَاقْـــصُرْ يَـــا فَطِـــنْ

طَـــرْدًا وَعَكْسًـــا ..... ٤٢ .....

أما إذا اجتمع ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع المغير كآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ﴿٥٣﴾﴾ [غافر: ٥٣]، فتأتي ثلاثة ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ على قصر المغير، ثم توسطهما وقصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع الفتح في الخمسة، ثم توسط المغير وقصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع التقليل، ثم مدهما وقصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع الفتح والتقليل، فالأوجه عشرة مع ذات الياء وسبعة بدونها، وهذا معنى قول النظم (سَوِّ وَاقْصُرْ)، وأما إذا تقدم ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ على المغير كآية: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، كان على قصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ثلاثة المغير، ثم توسطهما وقصر المغير، ثم مدهما وقصر المغير، فَأَوجُهُهُمَا في الحالتين سبعة.

..... ثُـمَّ إِنْ جَـا مَعْهُمَـا ٤٢ إِنْ قَـصْرُ {إِسْرَائِيـلَ} خُـذْ خَمْسَـهُمَا

كَـذَاكَ إِنْ قَـصَرْتَ مَـا تَغَـيَّرَا ٤٣ ثُـمَّ كَمَـا حُقِّـقَ مَـعْ مَـا غُـيِّرَا

ثم إن جاء لفظ ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (مَعْهُمَا) أي: مع المحقق والمغير وتقدم عليهما كآية: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝٣٠﴾ إلى ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ ٱلْأَيَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ ۝٣٣﴾ [الدخان: ٣٠ - ٣٣]، كان على قصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ خمسة المغير والمحقق، ثم توسط الجميع وقصر المغير، ثم مد الجميع وقصر المغير، وهو المراد بقولنا: (ثُمَّ كَمَا حُقِّقَ مَعْ مَا غُيِّرَا)؛ أي: ثم يكون التحرير كأربعة المحقق والمغير التي هي غير قصرهما.

وكذلك إذا تقدم المغير على المحقق و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وقصر المغير كآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ۝١٠١﴾ [الإسراء: ١٠١]، فعلى قصر المغير خمسة المحقق و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ المارة مع فتح ذات الياء، ثم توسط المغير مع الفتح وتوسط المحقق و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وقصره، ثم التقليل مع توسط المحقق والمغير وقصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ثم مد الجميع وقصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ على كل من الفتح والتقليل، فالجملة اثنا عشر وجهًا مع ذات الياء، أما مع عدمها فتسعة.

بقي ما إذا تقدم المحقق على المغير و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ كآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ إلى قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا﴾ [المائدة: ٦٩، ٧٠]، كان على قصر المحقق قصر المغير و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ثم توسط المحقق عليه توسط المغير وقصره، وعلى كل توسط ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وقصره، ثم مد المحقق عليه مد المغير وقصره، وعلى كل مد ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وقصره، فالجملة تسعة أوجه.

هام: اتفق أغلب المحررين على التفريق بين البدل المحقق والبدل المغير، وجمهور الإقراء على التسوية للأزرق اختصارًا، وعملنا على ذلك، وكذلك قرأنا ونقرئ - إن شاء الله تعالى -.

قال الشيخ علي الغامدي في كتابه تحريرات ابن الجزري: إذا اجتمعَ بدلٌ مُحَقَّقٌ مع مُغَيَّرٍ فَعَمَلُ ابن الجزري، والذي بِهِ قَرَأَ، وَبِهِ يَأْخُذُ: هو عدم الإعتدادِ بالعارِضِ في الْمُغَيَّرِ فَيُسَوِّي بِيْنَهُمَا.

تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي اللِّينِ وَالْبَدَلِ وَإِسْرَائِيلَ

وَإِنْ تَمُـــدَّ اللِّـــينَ مُـــدَّ الْبَـــدَلَا ٤٤ وَإِنْ تُوَسِّـــطْ فَـــالثَّلَاثُ تُـــتْلَى

أي: إذا قرأت بمد اللين فمد البدل لا غير، أما إذا قرأت بتوسطه؛ أي: اللين فالثلاث في البدل تتلى وتقرأ حينئذ، ففي قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [البقرة: ١٠٦]، أربعة أوجه، وهي: ثلاثة البدل مع توسط اللين، ثم مدهما، وإليك بيان ذلك.

البدل	﴿شَىْءٍ﴾
قصر	توسط
توسط	توسط
مد	توسط، مد

وَزِدْ بِغَـــيْرِ {شَيْءٍ} الْقَـــصْرَ عَلَى ٤٥ تَثْلِيثِـــكَ الْبَـــدَلْ تَكُـــنْ مُفَضَّـــلَا

وأما عند اجتماع البدل مع لين غير ﴿شَىْءٍ﴾ فإنه يجوز قصره عند الأزرق من غير طريق الشاطبية مع ثلاثة البدل، ففي آية: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠] يزاد في اللين القصر على ثلاثة البدل؛ يعني: أن قصر البدل عليه في اللين توسطه وقصره، وأن توسط البدل عليه في اللين توسطه وقصره، وأن مد البدل عليه في اللين مده وتوسطه وقصره، فالأوجه سبعة، وإليك بيان ذلك:

﴿بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾	﴿ٱلسَّوْءِ﴾
قصر	قصر، توسط وصلاً ووقفًا
توسط	قصر، توسط وصلاً ووقفًا
مد	الثلاثة وصلاً ووقفًا

وَعِنْـــدَ تَقْلِيـــلٍ لِذِي الْيَـــاءِ رَوَىٰ ٤٦ تَرْقِيـقَ {صَلْصَـالٍ} وَتَغْلِـيظَ السِّـوَىٰ

روى الأزرق عند تقليل ذات الياء ترقيق لام ﴿صَلْصَـٰلٍ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣؛ الرحمن: ١٤] فقط، فله مع الفتح ترقيقها وتغليظها، وليس له مع التقليل غير ترقيقها، ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ۝٣١ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ۝٣٢ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝٣٣﴾ [الحجر: ٣١ - ٣٣] فتح ﴿أَبَىٰٓ﴾ عليه ترقيق لام ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ وتغليظها، ثم التقليل بترقيقها فقط.

كما روى الأزرق عند التقليل تغليظ سواها من اللامات التي بعد الطاء والظاء، ففي قوله تعالى: ﴿بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨] الفتح مع الترقيق والتغليظ، ثم التقليل مع التغليظ لا غير.

وَإِنْ بَـدَا بِنَحْـوِ {الِايمَـٰنِ} قَـصَرْ ٤٧ إِذَا رَعَى الْعَـــارِضَ فِيهَـــا وَاعْتَـــبَرْ

وأقول أن القاعدة عامة لكل القراء في الابتداء بالمنقول الذي أوله همزة وصل فلك أن تبتدأ بأحد وجهين، إما بهمزة وصل نحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، ﴿ٱلِاسْمُ﴾ وهو الأوْلَى اعتدادًا بالأصل، أو يبدأ باللام بدون همز فيقال ﴿لَارْضِ﴾، ﴿لِاسْمُ﴾ اعتدادًا بالعارض؛ إلا أن الأزرق إذا ابتدأ بالهمزة فيما فيه بدل ثلث البدل، وإذا ابتدأ باللام فليس له إلا القصر اعتدادًا بالعارض لسكون الهمز بالنقل.

قال ابن الجزري في النشر:

فنقول إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف في نحو (الْأَرْضِ، الْآخِـرَةِ، الْآنَ، الْأُولَىٰ، الْأَبْـرَارِ)، وقصد الابتداء على مذهب الناقل... إلى أن قال: فإذا اعتددنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: (لَرْضِ، لَاخِرَةِ، لِيمَانَ، لَانَ، لَبْرَارِ) ليس إلا، وإن لم نعتد بالعارض واعتبرنا الأصل جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا: (الَـرْضِ، الَاخِـرَةِ) كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف "ال"، وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من نقل (النشر: ١/ ١٦١).

۞۞۞۞

فَصْلٌ فِي قُيُودِ الرَّاءَاتِ وَاللَّامَاتِ لِلْأَزْرَقِ

وَلَـمْ يُفَخِّـمْ ضَـمَّ "رَا" إِنْ أَبْـدَلَا ٤٨ ثَـانِيَ هَمْـزِ اوْ يُوَسِّـطْ بَـدَلَا

أي: لم يفخم الأزرق ضم الراء – سواء كانت الراء مضمومة أو منونة بالضم – بل رققها فقط في مواضع ثمانية:

الأول: إن أبدل ثاني الهمزتين في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أو ﴿هَآ أَنْتُم﴾ أو ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٤٦]، تسهيل ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ مع الترقيق والتفخيم في راء ﴿غَيْرُ﴾، ثم الإبدال مع الترقيق فقط.

الثاني: يمتنع تفخيم الراء المضمومة على توسط البدل، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، قصر البدل وعليه ترقيق وتفخيم ﴿ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾، ثم توسط البدل وعليه الترقيق فقط، ثم مد البدل وعليه الترقيق والتفخيم.

أَوْ مَـدَّ أَوْ وَسَّـطَ لِينًـا غَـيْرَ {شَيْ} ٤٩ .....

الثالث: يمتنع تفخيم الراء المضمومة على توسط ومد اللين غير ﴿شَىْءٍ﴾ كـ﴿هَـيْئَةِ﴾، ﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾؛ ففي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] قصر ﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ مع الترقيق والتفخيم في ﴿كَبِيرُهُمْ﴾، ثم توسطه ومده مع الترقيق فقط.

..... ٤٩ أَوْ إِنْ تُفَخِّـمْ "رَا" كَـ{شَاكِرًا} أُخَيْ

الرابع: يمتنع تفخيم الراء المضمومة إذا فخم الراء المنصوبة المنونة في مثل ﴿شَاكِرًا﴾، ﴿خَبِيرًا﴾؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوْاْ تَتْبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧] على تفخيم المضمومة ترقيق المنصوبة فقط، وعلى ترقيق المضمومة ترقيق وتفخيم المنصوبة.

أَوْ رُقِّقَتْ {عِشْرُونَ} ..... ٥٠ .....

الخامس: يمتنع تفخيم الراء المضمومة إذا رقق راء ﴿عِشْرُونَ﴾ بسورة الأنفال، ففي قوله تعالى ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] ترقيقهما، وتفخيمهما، ثم تفخيم ﴿عِشْرُونَ﴾ مع ترقيق ﴿صَٰبِرُونَ﴾.

..... ثُـمَّ إِنْ فَـتَحْ ٥٠ "ذَا الْيَـاءِ" أَوْ تَوْسِـيطُهُ {شَـيْئًا} وَضَـحْ

مَـعْ مَـدِّهِ لِبَـدَلٍ فِي ذَيْـنِ ٥١ يُمْنَـعُ لَا {كِـبْرٌ} فَفِيهَـا اسْـتَثْنِ

السادس: يمتنع تفخيم الراء المضمومة عند فتح ذات الياء أو توسيط ﴿شَيْءٍ﴾ مع إشباع البدل.

مثال: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾ [يونس: ١٠].

﴿وَءَاخِرُ﴾ البدل والراء، ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ ذات الياء على وزن "فَعْلَى".

ففيه للأزرق على مد البدل ترقيق وتفخيم الراء، وعلى الترقيق الوجهان في ذات الياء، وعلى التفخيم التقليل فقط.

واستثنى من هذه القاعدة لفظ ﴿كِبْرٌ﴾ بسورة غافر من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦] ففيه للأزرق على مد البدل فتح اليائي وعليه ترقيق وتفخيم الراء ثم تقليل اليائي وعليه ترقيق وتفخيم الراء، بدون امتناعات لاستثناء لفظ ﴿كِبْرٌ﴾ من هذه القاعدة { ويأتي تفخيم ﴿كِبْرٌ﴾ على مد البدل مع فتح اليائي من التجريد والتبصرة والهداية والوجه الثاني من الكافي } (انظر بدائع البرهان مخطوط).

- وأما عند اجتماع الراء المضمومة مع ﴿شَيْءٍ﴾ وذات الياء في حالة عدم وجود البدل مثل:

﴿أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾ [النحل: ٧٦].

يأتي للأزرق على تفخيم راء ﴿يَقْدِرُ﴾ وجهان: توسط ﴿شَيْءٍ﴾ مع فتح ﴿مَوْلَىٰهُ﴾، وطول ﴿شَيْءٍ﴾ مع تقليل ﴿مَوْلَىٰهُ﴾.

وكذلك في: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

يأتي تفخيم راء ﴿خَيْرٌ﴾ للأزرق على وجهين: توسط ﴿شَيْـًٔا﴾ مع فتح ﴿وَعَسَىٰٓ﴾، وطول ﴿شَيْـًٔا﴾ مع تقليل ﴿وَعَسَىٰٓ﴾.

۞۞۞۞

أَوْ بَعْـدَ طَـاءٍ كَانَ لَامًـا غَلَّظَـا ٥٢ .....

السابع: يمتنع تفخيم الراء المضمومة إذا غلظ اللام بعد الطاء المهملة؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦] يكون على تغليظ اللام ترقيق المضمومة فقط بثلاثة البدل، وعلى ترقيق اللام ترقيق المضمومة أيضًا بثلاثة البدل، ثم تفخيم المضمومة بقصر ومد في البدل، فالجملة **ثمانية** أوجه.

..... ٥٢ أَوْ إِنْ يُـرَقِّقَنَّ لَامًـا بَعْـدَ ظَـا

الثامن: يمتنع تفخيم الراء المضمومة إذا رَقَّقَ اللام بعد الظاء المعجمة، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ۝٣٩ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَمَن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٤٠ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ۝٤١ أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ ۝٤٢﴾ [الزخرف: ٣٩ - ٤٢]، على تغليظ لام ﴿ظَّلَمْتُمْ﴾ ترقيق وتفخيم راء ﴿مُّقْتَدِرُونَ﴾، وعلى ترقيق اللام ترقيق المضمومة فقط.

هام:

لم تجتمع لام بعد ظاء معجمة مع راء مضمومة في آية واحدة نهائيًّا.

وَبَعْـدَهَا ذَرْ غَـيْرَ مَـدٍّ فِي الْبَـدَلْ ٥٣ .....

(**وَبَعْدَهَا**)؛ أي: وبعد هذا الحكم السابق في اللام التي بعد الظاء المعجمة (**ذَرْ**)؛ أي: اترك ترقيق اللام التي بعد الظاء المعجمة في (**غَيْرَ مَدٍّ فِي الْبَدَلْ**).

أي: يمتنع القصر والتوسط في البدل مع ترقيق اللام بعد الظاء المعجمة.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ إلى ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١] **أربعة** أوجه، وهي: تغليظ اللام مع ثلاثة البدل، ثم الترقيق مع المد فقط.

۞۞۞۞

..... ٥٣ وَقِيـلَ إِنْ رُقَّـتْ بِطَـا التَّوْسِـيطُ حَـلْ

(وَقِيلَ إِنْ رُقَّتْ) لامان مجتمعتان إحداهما بعد ظاء معجمة نحو ﴿ظَلَمَ﴾ والأخرى بعد طاء مهملة نحو ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ جاز التوسط في البدل، وأن الذي قال بتوسط البدل مع ترقيق اللامان حينئذ هو الإمام المنصوري، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ إلى ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١] الوجوه الأتية:

﴿طَلَّقْتُمُ﴾	﴿ظَلَمَ﴾	البدل
تغليظ	تغليظ	ثلاثة البدل
تغليظ	ترقيق	طول فقط
ترقيق	تغليظ	ثلاثة البدل
ترقيق	ترقيق	طول فقط
(ترقيق	ترقيق	توسط) حكاه المنصوري رواية.

فالمجموع ثمانية أوجه، وعند الإمام المنصوري وحده تسعة أوجه.

- بقي ما إذا اجتمع البدل وذات الياء والمضمومة والغنة واللام بعد الظاء المعجمة كآية: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ۝٧٧﴾ [النساء: ٧٧]، ففيها التحرير الآتي مع ملاحظة عدم مجيء الغنة على توسط البدل وعلى تفخيم الراء:

تحرير للأزرق

﴿وَٱلْأَخِرَةُ﴾	﴿خَيْرٌ﴾	﴿ٱتَّقَىٰ﴾	﴿تُظْلَمُونَ﴾
قصر	ترقيق، تفخيم	فتح	تغليظ فقط
توسط	ترقيق فقط	فتح، تقليل	تغليظ فقط
مد	ترقيق فقط	فتح	تغليظ، ترقيق
مد	ترقيق، تفخيم	تقليل	تغليظ فقط

تَحْرِيرَاتُ حَمْزَةَ

وَإِنْ تُوَسِّطْ {شَيْ} لِحَمْزَةَ اشْتَرِطْ ٥٤ سَكْتًا بِـ"أَلْ" أَوْ مَعَ مَفْصُولٍ فَقَطْ

أي: وإن توسط لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة اشترط السكت على "ال" وحدها، أو على "ال" مع المفصول فقط، فإن وجد مع ذلك سكت الموصول أو سكت المد امتنع توسيطها، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٠﴾ [البقرة: ٢٠] عدم السكت أصلًا، ثم سكت ﴿شَيْءٍ﴾ وتوسطه، ثم السكت على المفصول و﴿شَيْءٍ﴾ وتوسطه، ثم سكت الجميع، فالجملة ستة أوجه.

وَلَا تُمِلْ {تَوْرَاةَ} عَنْهُ حِينَ ذَا ٥٥ وَفَتْحَ {قَهَّارٍ} إِذًا قَدْ نَبَذَا

وحين توسيط ﴿شَيْءٍ﴾ يجب تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾(١)، ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾(٢) فلا تمال ﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ ولا يفتح ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾.

هام:

لم يجتمع لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ مع لفظ ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ في آية واحدة نهائيًّا.

وَسَكْتَ مَفْصُولٍ وَ"أَلْ" شَرْطًا لِتَوْ ٥٦ سِيطِكَ {لَا} أَجْتَمَعَا أَوْ لَا رَأَوْا

سَكَتَّ أَوْ حَقَّقْتَ فِي الْغَيْرِ ..... ٥٧ .....

إذا اجتمع المفصول مع "ال" و﴿شَيْءٍ﴾ فلا يأتي لحمزة توسط ﴿لَا﴾ إلا على سكتهما (أي: سكت المفصول مع "ال" شرطٌ لتوسيط ﴿لَا﴾) سواءً اجتمعا في آية مثل: ﴿قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧] فلا يكون توسط ﴿لَا﴾ إلا مع سكتهما إذا اجتمعا، أما مع عدم السكت عليهما فلابُدَّ من قصر ﴿لَا﴾.

---

(١) في ستة عشر موضعًا: آل عمران: ٣، ٤٨، ٥٠، ٦٥، ٩٣، المائدة: ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٦٦، ٦٨، ١١٠، الأعراف: ١٥٧، التوبة: ١١١، الفتح: ٢٩، الصف: ٦، الجمعة: ٥.

(٢) كلمة ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ المجرورة في موضعين فقط، وهما: إبراهيم: ٤٨، غافر: ١٦.

وكذلك إذا لم يجتمعا بأن انفرد أحدهما كآية: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فمع سكت المفصول قصر ﴿لَا﴾ وتوسطها، ومع عدم السكت قَصْرُهَا لا غير.

وكآية: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١] فسكت ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ عليه قصر ﴿لَّا شِيَةَ﴾ وتوسيطها، وعدم السكت لا يجيء عليه إلا قصرها هذا هو الشرط سواء سَكَتَّ على غيرهما أو حقَّقْتَهُ.

..... وَرَدْ ٥٧ تَوْسِيطُهَا تَفَاوُتًا فِي سَكْتِ مَدْ

ورُدَّ توسيط ﴿لَا﴾ على تفاوت سكت المدود؛ أي: رُدَّ توسيط ﴿لَا﴾ على سكت المد المنفصل وحده في حالة وجود المد المتصل[1] كآية: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الرعد: ١١] فمع عدم السكت قصر وتوسط ﴿فَلَا مَرَدَّ﴾، ومع السكت على المد المنفصل قصر ﴿فَلَا مَرَدَّ﴾ فقط، ومع السكت على المدين معًا قصر وتوسط ﴿فَلَا مَرَدَّ﴾.

وأما في حالة عدم وجود المد المتصل كآية: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢] فمع عدم السكت في المد المنفصل قصر وتوسط ﴿لَا﴾، ومع السكت في المد المنفصل قصر وتوسط ﴿لَا﴾ بدون امتناعات لعدم وجود المد المتصل.

وَعِنْدَ سَكْتِ الْمَدِّ {تَوْرَاةَ} أَمِلْ ٥٨ فَقَطْ .....

أي: لابد من إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ مع سكت المد لحمزة فلا تقليل فيها حينئذ، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٦٥] تتعين له إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ مع سكت المد، ويجوز فيها الوجهان مع غير ذلك.

(١) ويأتي لحمزة توسيط ﴿لَا﴾ على سكت المد المنفصل وحده - في حالة وجود المد المتصل - من كتاب الكامل.

..... ٥٨ ..... وَ"هَا التَّأْنِيثِ" خَلَفٌ لَمْ يُمِلْ

إِذَا قَرَا مُحَقِّقًا مَا فُصِّلَا ٥٩ مِنْ بَعْدِ سَاكِنٍ صَحِيْحٍ حَصَّلَا

منع خلف إمالة هاء التأنيث وقفًا إذا قرأ بتحقيق المفصول[1]، ويجوز لخلف مع فقد المفصول أو مع وجوده مع السكت عليه الوجهان:

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] عدم السكت أصلًا، ثم السكت على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، ثم السكت على الجميع وعلى كل فتح وإمالة هاء التأنيث، فهي ستة أوجه لخلاد، ويمتنع لخلف منها وجه واحد، وهو: الإمالة على عدم السكت، وإليك بيان ذلك:

المتصل	﴿ٱلْأَرْضِ﴾	﴿خَلِيفَةً﴾
ترك السكت	سكت	فتح، وإمالة للروايتين
ترك السكت	ترك السكت	فتح من الروايتين، وإمالة لخلاد وحده
السكت	السكت	فتح، وإمالة للروايتين

(١) أي: إذا قرأ بترك السكت على المفصول، وأجاز المنصوري والعبيدي لخلف إمالة هاء التأنيث على ترك السكت في المفصول.

فِي وَقْفِ حَمْزَةَ وَغَيْرِهِ

وَذُو تَوَسُّـــطٍ بِزَائِـــدٍ مُنِـــعْ ٦٠ تَحْقِيقُـــهُ وَإِنْ يَتَغَـــيَّرْ مَـــا تَبِـــعْ

كَعِنْدَ سَكْتِ مَا وُصِلْ أَوْ سَكْتِ مَـدْ ٦١ .....

أي: يمتنع لحمزة تحقيق المتوسط بزائد وقفًا إذا تغير ما تبعه ذلك المتوسط، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠] حالة الوقف خمسة أوجه، وهي: تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها على كل من التحقيق والسكت في ﴿قُلْ﴾، ثم التسهيل فقط على النقل في ﴿قُلْ﴾، فهي خمسة.

ويمتنع أيضًا تحقيق المتوسط بزائد نحو ﴿بِأَسْمَآئِهِمْ﴾، ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ مع سكت الموصول والمد المنفصل والمد المتصل.

مثال:

﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣] فيه لحمزة امتناع الوقف بالتحقيق نهائيًّا على ال، وفيه أيضًا امتناع الوقف على ال بالسكت على سكت المدود، وإليك بيان ذلك:

المنفصل	المتصل	المفصول	﴿ٱلْأَرْضِ﴾ وقفًا
ترك السكت	ترك السكت	ترك السكت	نقل، سكت
ترك السكت	ترك السكت	السكت	نقل، سكت
السكت	ترك السكت	السكت	نقل فقط
السكت	السكت	السكت	نقل فقط

مثال آخر: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥].

فيه لحمزة امتناع الوقف بالتحقيق نهائيًا على ال، وفيه أيضًا امتناع الوقف على ال بالسكت على سكت الموصول، وعلى سكت المد، وإليك بيان ذلك:

الموصول	المنفصل	﴿وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ وقفًا
ترك السكت	ترك السكت	نقل، سكت
سكت	ترك السكت	نقل فقط
سكت	سكت	نقل فقط

مثال آخر أيضًا: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

فية لحمزة امتناع الوقف على ﴿وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ بالتحقيق على سكت المد المتصل، وإليك بيان ذلك:

المتصل	﴿وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ وقفًا
ترك السكت	تحقيق، تسهيل
سكت	تسهيل فقط

..... ٦١ وَبَعْـدَ "هَـا" وَ"يَـا" النِّـدَا السَّـكْتُ يُـرَدْ

أفاد النظم أن السكت لحمزة في الوقف على ما فيه هاء التنبيه وياء النداء نحو ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ يُرَدُّ ويُمْنَع فيهما لاتصالهما رسمًا، فليس في مثل ذلك وقفًا إلا التحقيق مع الإشباع أو التسهيل مع الإشباع والقصر، وقال ابن الجزري في النشر:

{ والمتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله لا يخلو ذلك الساكن من أن يكون متصلًا به رسمًا أو منفصلًا عنه، فالمتصل يكون ألفًا وغير ألف، فالألف تكون في موضعين: ياء النداء، وهاء التنبيه نحو: (يَا آدَمُ، يَا أُولِي، يَا أَيُّهَا) كيف وقع و(هَا أَنتُم، هَؤُلَاءِ) وغير الألف في موضع واحد وهو لام التعريف حيث وقع نحو: (الْأَرْضِ، الْآخِرَةِ، الْأُولَى، الْإِنسَانِ، الْإِحْسَانِ) فإنها تسهل مع الألف بين بين، ومع لام التعريف بالنقل }(النشر: ١/ ١٦٧).

وَ"أَلْ" إِذَا وَقَفْـــتَ فِيهَـــا حُظِـــلَا ٦٢ تَحْقِيقُهَـــا بِـــدُونِ سَـــكْتٍ فَـــانْقُلَا

أي: يمتنع لحمزة الوقف بالتحقيق نهائيًّا على ال نحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، ففي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] ترك السكت في المفصول وعليه الوقف على ﴿وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ بالنقل والسكت، ثم سكت المفصول وعليه الوقف على ﴿وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ بالنقل والسكت.

وَنَحْـوَ {الَابْـرَارِ} امْنَعًـا فَتْحًـا عَلَىٰ ٦٣ سَـــكْتٍ لِخَـــلَّادٍ بِهَـــا بَـــلِ انْقُـــلَا

ذكر في هذا البيت حكم الوقف على ﴿ٱلْأَبْـرَارِ﴾[1]، ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾[2]، ﴿ٱلْقَـرَارِ﴾[3]، ومعلوم أن للراويين فيهم الإمالة والتقليل، ويزيد خلاد الفتح، فإذا وقفت عليها بسكتٍ امتنع فتحها لخلاد حينئذ[4].

ففي قوله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْـرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] لحمزة التقليل مع النقل والسكت، والإمالة مع النقل والسكت، ولخلاد الفتح مع النقل، وإليك بيان ذلك:

تحرير لحمزة

﴿ٱلْأَبْـــ﴾	﴿ـرَارِ﴾
نقل	تقليل، إمالة للراويين، فتح لخلاد وحده
سكت	تقليل، إمالة للراويين

(١) كلمة ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ في ثلاثة مواضع، وهي: آل عمران: ١٩٣، ١٩٨، المطففين: ١٨.

(٢) كلمة ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ في موضع واحد فقط، وهو: ص: ٦٢.

(٣) كلمة ﴿ٱلْقَرَارِ﴾ في موضع واحد فقط، وهو: غافر: ٣٩.

(٤) ويأتي لخلاد الفتح مع السكت وقفًا من روضة المعدل.

وَ{هَـٰٓؤُلَا} إِنْ هَمْزَتَيْـهِ غَـيَّرَا ٦٤ فَـامْنَعْ تَفَاوُتًـا إِذَا الـرَّوْمُ جَـرَىٰ

يفيد هذا البيت أنك إذا غيرت همزتي ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وقفًا لحمزة، وجب عليك منع التفاوت بين مد الهمزتين إذا قرأت بروم الأخير مع تسهيلها، فإذا قصرت الأولى كان لك في الثانية ثلاثة الإبدال ثم رومها بالتسهيل مع القصر، وإذا مددت الأولى كان لك في الثانية ثلاثة إبدالها، ثم رومها بالتسهيل مع المد، فلا يجوز قصر الأخير مع مد الأولى، ولا مد الأخير مع قصر الأولى حينئذ، ومعلوم أن مد الأولى مع تحقيقها عليه خمسة الأخير، وهي: ثلاثة إبدالها وتسهيلها بالروم مع القصر والمد، فالأوجه ثلاثة عشر تستفاد من النظم، وبيانها كالتالي:

﴿هَٰٓؤُ﴾	﴿لَآءِ﴾
تسهيل مع المد	ثلاثة الإبدال وتسهيل مع المد
تسهيل مع القصر	ثلاثة الإبدال وتسهيل مع القصر
تحقيق بدون سكت	ثلاثة الإبدال وتسهيل مع المد والقصر

وَغَـيِّرًا مَفْصُـولَ رَسْـمٍ إِنْ تَجِـدْ ٦٥ هُ بَعْـدَ سَـاكِنٍ صَـحِيحٍ وَوُجِـدْ

سَـكْتُكَ عَـنْ حَمْـزَةَ فِي الْمَوْصُـولِ ٦٦ وَعَـنْ خَلَـفْ مَـعْ سَـكْتِ مَـدِّ الطُّـولِ

يجب تغيير المفصول رسمًا إن وقع بعد ساكن صحيح نحو ﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ حالة سكت الموصول عند حمزة، وحالة سكت المد المنفصل أو المتصل عند خلف.

مثال: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨].

فيه امتناع الوقف بالسكت في ﴿أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ لخلف على سكت المدود، وإليك بيان ذلك:

تحرير لحمزة

﴿ٱلْأَرْضِ﴾	المتصل	المنفصل	﴿أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ وقفًا
ترك السكت	ترك السكت	ترك السكت	نقل، تحقيق
سكت	ترك السكت	ترك السكت	نقل، تحقيق، سكت
سكت	ترك السكت	سكت	نقل للراويين، سكت لخلاد
سكت	سكت	سكت	نقل للراويين، سكت لخلاد

مثال آخر: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ﴾ [البقرة: ١٨٥] فيه لحمزة امتناع الوقف على ﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ بالسكت حالة سكت الموصول، وإليك بيان ذلك:

تحرير لحمزة

المنفصل	الموصول	المفصول	﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وقفًا
ترك السكت	ترك السكت	ترك السكت	نقل، تحقيق
ترك السكت	ترك السكت	سكت	نقل، سكت
ترك السكت	سكت	سكت	نقل فقط
سكت	سكت	سكت	نقل للراويين، سكت لخلاد

وَمَـعَ سَـكْتِ الْمُتَّصِـلْ إِذَا جَـرَىٰ ٦٧ قُبَيْلَـــهُ الْمَـــدَّ امْنَعَـــا تَغَـــيُّرَا

أي: لحمزة التحقيق ومنع التغيير على سكت المد المتصل في المنفصل عن مد في نحو: ﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْۚ﴾، ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] على ترك السكت في المفصول الوقف على ﴿بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ بالتحقيق والنقل والإدغام، وعلى السكت في المفصول الوقف بالتحقيق والسكت والنقل والإدغام، وعلى السكت في المفصول والمد المتصل الوقف بالسكت فقط.

وَلَـمْ يَكُـنْ يَسْـكُتُ فِي وَقْـفٍ عَلَىٰ ٦٨ مَوْصُـــولِ اوْ مُتَّصِـــلٍ بَـــلْ سَـــهَّلَا

يعني أن حمزة لا يجوز له السكت على الموصول كـ﴿قُـرْءَانُ﴾، ولا على المتصل كـ﴿أُوْلَٰٓئِـكَ﴾ حالة الوقف بل الواجب فيهما عنده في هذه الحالة التسهيل فقط بما تقتضيه القواعد.

وَعَــنْ سِــوَاهُ فِي كَــ{شَيْءٍ} إِنْ تَــرُمْ ٦٩ سَــــكْتًا عَلَيْــــهِ امْنَعْــــهُ إِلَّا أَنْ تَــــرُمْ

أي أنه يأتي السكت { في نحو ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿سَوْءٍ﴾ } لغير حمزة (وهم: حفص وابن ذكوان وإدريس) حالة الوقف بالروم لأنه كالوصل.

وبعد إتمام أصول تحريرات القراء العشرة نشرع بعون الله وتوفيقه في تحريرات الفرش.

والله تعالى أعاننا على ما مضى، وإليه خاصة لا إلى غيره نذل وننقاد وننكسر، ونسأله أن يمن علينا بإتمام الكتاب كما من علينا بإتمام الأصول فإنه القريب المجيب لكل بعيدٍ وقريب، والحمد لله وحده.

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

{تمت الأصول بحمد الله سبحانه وتعالى}

تحرير آيات خرجت عن القواعد

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

وَأَزْرَقٌ نَحْـــوَ {مُصَـــلًّى} مُطْلَقَـــا ٧٠ فَخَّـــمَ إِنْ يَفْـــتَحْ وَإِلَّا رَقَّقَـــا

وَرَأْسُ آيٍ لَـمْ يَكُـنْ فِيهَـا سِـوَىٰ ٧١ تَقْلِيلِهَـــا مَـــعْ رِقِّ لَامِهَـــا رَوَىٰ

أي: أن للأزرق في نحو ﴿مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [الأعلى: ١٢] تغليظ اللام مع الفتح، وترقيقها مع التقليل، ولا يكون ذلك إلا وقفًا. هذا في غير رءوس الآي، أما فيها فلا يجوز سوى تقليلها مع ترقيق اللام، وأما ما ذكره صاحب "التجريد" من فتح رءوس الآي مطلقًا فهو انفرادة لا يعول عليها، ولا يقرأ بها.

- ويجوز تغليظ لام ﴿صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] مع فتحه رغم أنه رأس آية على مذهب المنصوري والعبيدي، وعملنا على التقليل فقط مع ترقيق اللام في جميع رءوس الآي دون تفرقة.

وَغُنَّـــةَ الـــلَّامِ امْنَعَـــا فِيمَـــا رُسِـــمْ ٧٢ مُتَّصِـــلًا نَحْـــوَ {لِئَـــلَّا} قَـــدْ عُلِـــمْ

أمر بمنع الغنة في الموصول رسمًا نحو ﴿فَإِلَّمْ﴾، ﴿أَلَّن﴾، ﴿لِئَلَّا﴾، ﴿أَلَّا﴾ فلا غنة في ذلك عند من وردت لهم الغنة حتى لا يزاد بها حرف في القرآن الكريم.

مسألة:

تقليل ﴿بَلَىٰ﴾، ﴿مَتَىٰ﴾ حيث وردا لأبي عمرو من الروايتين كما في النشر بخلاف ما في الطيبة من ذكر الخلاف فيهما للدوري وحده، وتمتنع الغنة لأبي عمرو على تقليل ﴿بَـلَىٰ﴾ ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠] لأبي عمرو ثلاثة أوجه، وهي: فتح ﴿بَـلَىٰ﴾ مع وجهي الغنة، وتقليل ﴿بَلَىٰ﴾ مع ترك الغنة فقط.

۞۞۞۞

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

إِنِ ابْــنُ ذَكْــوَانَ {يُــؤَدِّهْ} أَشْــبَعَا ٧٣ وَسِّــطْ وَمُــدَّ وَاسْــكُتًا أَوِ امْنَعَــا

مَــعْ فَــتْحِ "رَا" وَإِنْ يُمِــلْ وَسِّــطْ وَلَا ٧٤ تَسْــكُتْ أَوِ اقْــصُرًا بِــإِطْلَاقٍ جَــلَا

لابن ذكوان في آية: ﴿۞وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْــهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] سبعة أوجه، وهي:

الأول إلى الرابع: ترك السكت مع إشباع هاء ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ مع التوسط والمد، والسكت مع إشباع هاء ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ مع التوسط والمد، فهي أربعة تأتي على فتح ﴿بِقِنطَارٍ﴾، ﴿بِدِينَارٍ﴾.

الخامس: إمالة راء ﴿بِقِنطَارٍ﴾، ﴿بِدِينَارٍ﴾ مع إشباع هاء ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ مع التوسط وعدم السكت.

السادس والسابع: إمالة راء ﴿بِقِنطَارٍ﴾، ﴿بِدِينَارٍ﴾ مع قصر هاء ﴿يُــؤَدِّهِ﴾ مع التوسط والسكت وعدمه.

وملخص هذا التحرير أنه لا سكت للصوري على الصلة مع الإمالة، ولا يأتي لابن ذكوان على فتح الراء في هاء ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ إلا إشباع كسرتها.

تفصيل طرق ابن عامر:

الحلواني والصوري عن ابن ذكوان بالقصر والصلة، وللداجوني عن هشام الإسكان[1]، وللأخفش الصلة، وفي ذلك قال الإمام/ المنصوري؛ مفصلًا طرق ابن عامر:

صُــورِي وَحُلْــوَانِي بِقَــصْرٍ أَشْبِعَــا سَــكَّنَ دَاجُــونِي الَاخْفَــشَ اشْبِعَــا

(١) هذا على ما في النشر، وللداجوني أيضًا الاختلاس من المصباح (١/ ٤٧٠)، والصلة من المبهج (٣٠٧) والكافي (٧٧)، وعملنا على الإسكان فقط للداجوني، وما في المصباح والمبهج والكافي محكوم عليه عند ابن الجزري أنه مخالف للصواب.

سُورَةُ النِّسَاءِ

وَمَــنْ أَتَــمَّ مُطْلَقًــا {يَــأْمُرْ} بِمَــدّْ ٧٥ لَــمْ يُمِــلْ {النَّــاسِ} .....

قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ [النساء: ٥٨] يمتنع للدوري وجهان:

الأول والثاني: إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ على إتمام الحركة مع التوسط حالة الهمز والإبدال.

تحرير لدوري أبي عمرو

﴿يَأْمُرُكُمْ﴾	المنفصل	﴿ٱلنَّاسِ﴾
إسكان مع التحقيق	قصر	الوجهان
إسكان مع التحقيق	توسط	الوجهان
إسكان مع الإبدال	قصر	الوجهان
إسكان مع الإبدال	توسط	الوجهان
اختلاس مع التحقيق	قصر	الوجهان
اختلاس مع التحقيق	توسط	الوجهان
اختلاس مع الإبدال	قصر	الوجهان
اختلاس مع الإبدال	توسط	الوجهان
إتمام مع التحقيق	قصر	الوجهان
إتمام مع التحقيق	توسط	فتح فقط
إتمام مع الإبدال	قصر	الوجهان
إتمام مع الإبدال	توسط	فتح فقط

..... ٧٥ ..... و{حِـذْرَكُمْ} وَرَدْ

كَنَصْـــبِ رَاءَاتٍ ..... ٧٦ .....

(وَ{حِذْرَكُمْ}) المقيدة بالكاف، وهي التي فيها الخلاف بالترقيق والتفخيم (وَرَدْ) حكمها مع الراءات المضمومة كالراءات المنصوبة مع المضمومة؛ فلو اجتمعت ﴿حِـذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١، ١٠٢] مع المضمومة والبدل نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِـرُواْ جَمِيعًا ۝٧١﴾ [النساء: ٧١] كان فيها ثمانية أوجه، وبيانها كالآتي:

﴿ءَامَنُواْ﴾	﴿حِذْرَكُمْ﴾	﴿فَٱنفِرُواْ﴾
قصر	ترقيق	ترقيق، تفخيم
قصر	تفخيم	ترقيق فقط
توسط	ترقيق	ترقيق فقط
توسط	تفخيم	ترقيق فقط
مد	ترقيق	ترقيق، تفخيم
مد	تفخيم	ترقيق فقط

قال العلامة الأجهوري: ترقيقهما، ثم تفخيم الثاني، ثم عكسه، غير أن الوجه الثاني لا يأتي على التوسط (أي: توسط البدل).

وهذا التحرير مضمونه: {عدم تفخيم المضمومة على تفخيم ﴿حِـذْرَكُمْ﴾}، وسبق امتناع تفخيم الراء المضمومة على توسط البدل.

..... وَلكِـنْ مَـعْ بَـدَلْ ٧٦ سِـــتَّتُهَا لَا شَيْءَ مِنْهَـــا قَـــدْ حَظَـــلْ

(وَلكِنْ) إذا اجتمعت ﴿حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١، ١٠٢] وحدها (مَعْ بَدَلْ سِتَّتُهَا لَا شَيْءَ مِنْهَا قَدْ حَظَلْ)، فعلى ثلاثة البدل ترقيقها وتفخيمها.

۞۞۞۞

وَمِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ إِلَىٰ سُورَةِ يُونُسَ

وَالْهَمْـــزَ فِي {أَرْجُلِهِـــمْ} وَقْفًـــا لَدَا ٧٧ حَمْـــزَةَ حَقِّـــقْ حَيْـــثُ تَقْلِيـــلٌ بَـــدَا

(وَالْهَمْزَ فِي) قوله تعالى: ﴿تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦] (وَقْفًا لَدَا حَمْزَةَ حَقِّقْ حَيْثُ تَقْلِيلٌ) في ﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ (بَدَا) أي: ظهر – يعني أن التحقيق فقط محتم عند تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ سواء سكت على "أَلْ" وحدها، أو عليها وعلى المفصول، أو حذف السكت فيهما، فأوجه التقليل ثلاثة.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، وهي:

الأول: تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ وسكت "أَلْ" مع ضم هاء ﴿إِلَيْهِم﴾ والوقف بالتحقيق فقط.

الثاني: على تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ بتحقيق "أَلْ" والوقف بالتحقيق فقط.

الثالث والرابع: إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ وسكت "أَلْ" والوقف بالتحقيق والإبدال ياء.

الخامس والسادس: على إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ بتحقيق "أَلْ" والوقف بالتحقيق والإبدال ياء.

السابع: سكت المفصول في موضعيه مع تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ وسكت "أَلْ" وترك السكت في المد المنفصل والوقف بالتحقيق فقط (ولا يأتي سكت المد المنفصل على التقليل[1]).

الثامن والتاسع: سكت المفصول في موضعيه مع إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ وسكت "أَلْ" وترك السكت في المد المنفصل والوقف بالتحقيق والإبدال ياء.

العاشر والحادي عشر: على الوجه السابق بسكت المد المنفصل والوقف بالوجهين.

وهذه الآية لو جرت على القواعد لجاز فيها التحقيق والإبدال في الجميع لخلاد، وكذلك لخلف فيما عدا سكت الجميع.

(١) وقد أشرنا إلى امتناع تقليل ﴿التَّوْرَاةَ﴾ مع سكت المدود عند قولنا: (وَعِنْدَ سَكْتِ الْمَدِّ {تَوْرَاةَ} أَمِلْ فَقَطْ).

وكذلك يمتنع لحمزة الوقف بالتغيير في المنفصل عن محرك على تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ عند اجتماعهما، ففي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥] لحمزة ثلاثة أوجه، وهي: إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ والوقف بالتحقيق والإبدال واوًا على ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ ثم تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ والوقف على ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ بالتحقيق فقط فانتبه.

ثم بدأ الناظم في سورة الأنعام فقال:

وَلِهِشَامٍ {إِنْ يَكُنْ} قَدْ ذُكِّرَا ٧٨ يَهْمِزُ فِي الْوَقْفِ وَبِالْمَدِّ قَرَا

(وَلِهِشَامٍ) في آية: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ [الأنعام: ١٣٩] إذا قرأ ﴿يَكُن﴾ بالتذكير فليس له إلا التوسط مع تحقيق الهمز المتطرف.

وَفِي {افْتِرَاءً} أَطْلِقَا مَعْ ذَاتِ ضَمْ ٧٩ .....

أمر بإطلاق الأوجه للأزرق بين راء ﴿ٱفْتِرَآءً﴾ مع الراءات ذات الضم، ولم تأت في القرآن الكريم مع راء ذات ضم إلا مع راء ﴿حِجْرٌ﴾ في آية: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨] ففيها ترقيق وتفخيم راء ﴿ٱفْتِرَآءً﴾ على كل من وجهي المضمومة.

..... ٧٩ وَ{وِزْرَ} كَالْمَنْصُوبِ فَاحْفَظْ تُحْتَرَمْ

يعني: أن راء ﴿وِزْرَ﴾ مع الراء المضمومة في ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1] تعتبر (كَالْمَنْصُوبِ)ـة المنونة مع المضمومة، ففيها ترقيق ﴿تَزِرُ﴾ وعليه ترقيق وتفخيم ﴿وِزْرَ﴾، ثم تفخيم ﴿تَزِرُ﴾ وعليه ترقيق ﴿وِزْرَ﴾ لا غير، ولا خلاف في ترقيق ﴿وَازِرَةٌ﴾ (فَاحْفَظْ) هذه التحريرات تكن محترمًا.

(١) في أربعة مواضع، وهي: الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧، وفي النجم ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [٣٨].

ثم بدأ الناظم في سورة الأعراف فقال:

{سَـوْءَاتِ} وَسِّـطْ هَمْـزَهُ وَوَاوَهُ ٨٠ ثُـمَّ اقْـصُرِ الْـواوَ وَثَلِّـثْ هَمْـزَهُ

للأزرق في واو (سَوْءَات) في ﴿سَوْءَاتُهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠، ٢٢]، ﴿يُوَارِى سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦] توسط الواو مع توسط البدل، وقصر الواو مع ثلاثة البدل.

وفي ذلك قال الإمام ابن الجزري:

وَسَـوْآتِ قَصْـرُ الْـوَاوِ وَالْهَمْـزَ ثَلِّثَـا وَوَسِّـطْهُمَا، فَـالْكُلُّ أَرْبَعَـةٌ فَـادْرِ

ثم بدأ الناظم في سورة الأنفال فقال:

رُوَيْـسُ إِنْ {تَصْـدِيَةً} أَخْلَـصَ لَـمْ ٨١ يُـدْغِمْ كَبِـيرًا .....

(رُوَيْسُ إِنْ {تَصْدِيَةً} أَخْلَصَ)؛ أي: قرأ باب ﴿تَصْدِيَةً﴾[1] بالصاد الخالصة (لَمْ يُدْغِمْ كَبِيرًا)، أما إذا أَشَمَّ الصاد فله في الإدغام الكبير الوجهان (الإظهار والإدغام).

ثم بدأ الناظم في سورة التوبة فقال:

..... ٨١ ..... وَابْـنُ ذَكْـوَانَ الْـتَزَمْ

تَسْـوِيَةً فِي أَلِـفَيْ {نَـارٍ} وَ{هَـارْ} ٨٢ أَوْ مَيْلَ {هَارٍ} وَحْدَهَا مَعْ فَـتْحِ {نَـارْ}

(وَابْنُ ذَكْوَانَ الْتَزَمْ تَسْوِيَةً فِي أَلِفَيْ {نَارٍ} وَ{هَارْ})؛ أي: فتح ﴿هَارٍ﴾ و﴿نَارٍ﴾ معًا وإمالتهما معًا (أَوْ مَيْلَ {هَارٍ} وَحْدَهَا مَعْ فَتْحِ {نَارْ}) فهذه ثلاثة أوجه تأتي على السكت وعدمه.

وتفصيل طرق ابن ذكوان كالآتي:

رُوِيَ عن النقاش الفتح في ﴿هَارٍ﴾، وعن ابن الأخرم والصوري الإمالة.

وفي ﴿هَارٍ﴾ مع ﴿نَارٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ثلاثة أوجه: فتحهما للنقاش، وإمالة ﴿هَارٍ﴾ وفتح ﴿نَارٍ﴾ لابن الأخرم، وإمالتهما للصوري.

---

(١) والمقصود بـ(باب ﴿تَصْدِيَةً﴾) هو: كل صاد ساكنة بعدها دال نحو ﴿أَصْدَقُ﴾، ﴿يَصْدِفُونَ﴾، ﴿فَاصْدَعْ﴾، ﴿يُصْدِرَ﴾.

سُورَةُ يُونُسَ

لِأَزْرَقٍ {ءَالْآنَ} خَمْسَـــةٌ أَتَـــتْ ٨٣ .....

للأزرق في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ موضعي سورة يونس [٥١، ٩١] خمسة أحوال أتت، ولم نذكر هنا إلا حالة واحدة، وهي إذا ابتدأت بها ووصلتها بما بعدها ولم يقابلها بدل كما في: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ۝٥١﴾ [يونس: ٥١]، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٩١﴾ [يونس: ٩١] فنقول مستعينين بالله:

..... ٨٣ فَـــإِنْ بِهَـــا بَـــدَأْتَ ثُـــمَّ وُصِـــلَتْ

تِسْـــعٌ ..... ٨٤ .....

أي: إذا بدأت بـ{آلآن} ووصلتها بما بعدها فسيكون للأزرق تسعة أوجه؛ تفصيلها كالآتي:

..... فَلَامًـــا ثَلِّثَـــا إِنْ سُـــهِّلَا ٨٤ أَوْ مُـــدَّ هَمْـــزٌ واقْـــصُرَنْهُمَا كِلَا

(فَلَامًا ثَلِّثَا إِنْ سُهِّلَا)؛ أي: عند تسهيل الهمز ففي اللام التثليث (القصر والتوسط والإشباع)، وكذلك عند (مـدَّ هَمْـز)؛ أي: إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع ففي اللام التثليث أيضًا (واقْـصُرَنْهُمَا كِلَا)؛ أي: مع إبدال همزة الوصل ألفًا مع القصر يتعين قصر اللام.

وَالْهَمْـزَ إِنْ وَسَّـطْتَ وَسِّـطْ وَاقْـصُرَا ٨٥ لَامًـــا .....

(وَالْهَمْزَ إِنْ وَسَّطْتَ)؛ أي: إبدال همزة الوصل ألفًا مع التوسط (وَسِّطْ وَاقْـصُرَا) اللام.

ففي قوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ۝٥١﴾ [يونس: ٥١]، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٩١﴾ [يونس: ٩١] تسعة أوجه؛ ستة على الإبدال وثلاثة على التسهيل:

١- إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع وعليه قصر اللام.

٢- إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع وعليه توسط اللام.

٣- إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع وعليه إشباع اللام.

٤- إبدال همزة الوصل ألفًا مع التوسط وعليه قصر اللام.

٥- إبدال همزة الوصل ألفًا مع التوسط وعليه توسط اللام.

٦- إبدال همزة الوصل ألفًا مع القصر وعليه قصر اللام[1].

٧- تسهيل همزة الوصل بين بين وعليه قصر اللام.

٨- تسهيل همزة الوصل بين بين وعليه توسط اللام.

٩- تسهيل همزة الوصل بين بين وعليه إشباع اللام.

..... ٨٥ ..... وَبَـاقِي الْحَـالِ مَعْلُـومُ الْقِـرَا

وباقي أحوال ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ للأزرق معلومة القراءة فارجع إليها عند المنصوري والعبيدي والخليجي، والذي عليه العمل هو ما ذكرناه.

وَمِنْ سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَىٰ سُورَةِ الْكَهْفِ

وَعَنْ هِشَامٍ {رَهْطِيَ} افْتَحْ إِنْ قَـصَرْ ٨٦ .....

(وَعَنْ هِشَامٍ) ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ﴾ [هود: ٩٢] (افْتَحْ) ياء الإضافة فيها (إِنْ قَـصَرْ) المنفصل، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ۝٩١ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾ [هود: ٩١، ٩٢] قصر المنفصل مع فتح ياء الإضافة، وتوسط المنفصل مع فتح وإسكان الياء.

..... ٨٦ وَعَنْـهُ سَـوَّىٰ {جَـا} وَ{زَادَ} مَـنْ خَـبَرْ

(وَعَنْهُ)؛ أي: عن هشام (سَوَّىٰ) ﴿جَآءَ﴾، (وَ)﴿زَادَ﴾ فتحًا وإمالة، فإن صاحبهما منفصل كان على قصره فتحهما، وكان على توسطه فتحهما وإمالتهما، ومثلهما اجتماع ﴿خَـابَ﴾، مع ﴿شَـآءَ﴾ أو ﴿رَأَى﴾ فعند قصر المنفصل الفتح في الكل، وعند توسطه مساواة ما اجتمع منها فتحًا وإمالةً.

وقوله (مَنْ خَبَرْ)؛ أي: من بَحَثَ وَاسْتَقْصَى.

---

(١) قال ابن الجزري في أوجه ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ للأزرق حالة إبدال همزة الوصل ألف:

لِلَازْرَقِ فِي ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ سِتَّةُ أَوْجُهٍ ... عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِهِ تَجْـرِي

فَمُدَّ وَثَلِّثْ ثَانِيًا، ثُمَّ وَسِّطَـنْ ... بِهِ وَبِقَصْـرٍ، ثُمَّ بِالْقَـصْرِ مَعْ قَـصْرِ

ثم بدأ الناظم في سورة يوسف فقال:

وَ{عِـبْرَةٌ} مِثْـلُ {لَعِـبْرَةً} جَـرَتْ ٨٧ .....

(وَ{عِبْرَةٌ} مِثْلُ {لَعِبْرَةً} جَرَتْ)؛ أي: في جواز الترقيق والتفخيم عند الأزرق، فاللام في الطَّيِّبَةِ[1] ليست قيدًا، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١].

ثم بدأ الناظم في سورة إبراهيم فقال:

..... ٨٧ وَكَسْرُ تَنْوِينِ ابْنِ ذَكْوَانٍ ثَبَتْ

بِالسَّكْتِ إِنْ يُفْتَحْ وَأَضْجِعْ إِنْ يُضَمْ ٨٨ عَنْهُ .....

لابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ۝٢٦﴾ [إبراهيم: ٢٦] ستة أوجه والمذكور منها في النظم وجهان مع السكت، وهما: كسر التنوين مع الفتح في راء ﴿قَرَارٍ﴾، وضم التنوين مع الإضجاع فيها.

أما مع عدم السكت فله الكسر والضم في التنوين، وعلى كل الفتح والإمالة في راء ﴿قَرَارٍ﴾.

قال العلامة/ إبراهيم العبيدي في كتابه التحارير المنتخبة صـ١٤٣ طبعة دار الصحابة:

قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ إلى ﴿قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] لابن ذكوان ستة أوجه:

الأول: كسر التنوين بلا سكت مع الفتح طريق الأخفش عن ابن ذكوان.

الثاني: مثله مع الإمالة للرملي عن الصوري.

الثالث: كسر التنوين مع وجه السكت مع الفتح طريق الأخفش عن ابن ذكوان.

الرابع: ضم التنوين بلا سكت مع الفتح لابن الأخرم عن الأخفش.

الخامس: مثله مع الإمالة طريق الصوري.

السادس: مثله مع وجه السكت من طريق الصوري.

(١) وذلك عند قول الإمام ابن الجزري في الطيبة في باب مذاهبهم في الراءات: (إِجْرَامِ كِبْرَهُ لَعِبْرَةً).

..... ٨٨ ..... وَعَــنْ هِشَــامِنِ الْمَــدَّ الْــتَزَمْ

مَعْ قَصْرِهِ {أَفْئِـدَهْ} ..... ٨٩ .....

(وَعَنْ هِشَامٍ الْمَدَّ الْتَزَمْ)، (مَعْ قَصْرِ) ﴿أَفْئِدَةً﴾ [إبراهيم: ٣٧] أي: حذف الياء التي بعد الهمزة، ففي قوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] ثلاثة أوجه، وهي: مد ﴿أَفْئِيدَةً﴾ (أي: إثبات ياء بعد الهمزة) مع قصر وتوسط المنفصل، ثم قصر ﴿أَفْئِدَةً﴾ (أي: حذف الياء التي بعد الهمزة) مع توسط المنفصل فقط.

..... وَ{جَـاءَ آلَ} مَـنْ ٨٩ أَبْــدَلَهَا وَجْهَــانِ مُــدَّ وَاقْــصُرَنْ

قوله تعالى: ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ ["الحجر: ٦١"، "القمر: ٤١"] للأزرق وقنبل تسهيل الثانية وإبدالها ألفًا، ولقنبل وجه ثالث (وهو: إسقاط الهمزة الأولى مع القصر والتوسط)، وإبدالها ألفًا للأزرق وقنبل فيه وجهان، وهما: المد والقصر، وذلك لوقوع الألف بعد الهمزة الثانية، فعلى حذفها القصر، وعلى إثباتها المد، فللأزرق في ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ ["الحجر: ٦١"، "القمر: ٤١"] ثلاثة البدل في وجه التسهيل، وله الإشباع والقصر حالة الإبدال فهي خمسة، ولقنبل الإسقاط مع القصر والتوسط، والتسهيل مع القصر فقط، والإبدال مع التوسط والقصر.

وَمُبْـدِلٌ مَـا قَبْـلَ سَـاكِنٍ يَمُـدّْ ٩٠ .....

(وَمُبْدِلٌ) الهمزة الثانية في الهمزتين من كلمتين (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ يَمُدّْ)؛ أي: إذا كانت الهمزة الثانية قبل ساكن نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الحجر: ٦٧] فيتعين فيها المد المشبع حالة الإبدال.

أما إذا كانت الهمزة الثانية قبل محرك نحو قوله تعالى: ﴿جَـآءَ أَحَـدٌ﴾ [المائدة: ٦] فيتعين فيها القصر حالة الإبدال.

وأما إذا كانت الهمزة الثانية قبل متحرك عارض نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْبِغَـآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] ففيها المد المشبع (إن لم يعتد بعارض النقل)، وفيها أيضًا القصر (إن اعتد به).

..... ٩٠ وَيَـا {لَنَجْـزِيَنَّ} فِي النَّحْـلِ فَـرُدْ

لَدَىٰ ابْـنِ ذَكْـوَانَ بِمَـدٍّ وَلَدَىٰ ٩١ أَخِيـهِ حَـالَ الْقَـصْرِ نُونَـا ٱرْدُدَا

(وَ) أما (يَا)ء ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ (فِي النَّحْلِ) [٩٦] (فَرُدْ)هَا؛ أي: امنعها (لَدَىٰ)؛ أي: عند (ابْنِ ذَكْوَانَ بِمَدٍّ)؛ أي: معه، فيتعين مع مد المنفصل إشباعًا عنده فيها النون، ويجوز مع التوسط النون والياء (وَلَدَىٰ)؛ أي: عند (أَخِيهِ) هشام (حَالَ الْقَصْرِ) للمنفصل (نُونَا ٱرْدُدَا) في ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ فيتعين له مع قصر المنفصل الياء، ويجوز مع التوسط النون والياء.

مما سبق يتلخص أن لابن عامر أربعة أوجه في ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ [النحل: ٩٦]، وهي:

الأول: القصر في المنفصل على وجه الياء للحلواني (وتمتنع النون على القصر)[(١)].

الثاني: التوسط على وجه الياء لابن عامر.

الثالث: التوسط على وجه النون لابن عامر.

الرابع: الإشباع على وجه النون للنقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان (وتمتنع الياء على الإشباع)[(٢)].

وَإِنْ رُوَيْـسٌ فِي {يُسَـبِّحْ} ذَكَّـرَا ٩٢ لَا تَـأْتِ {فِيهِنَّـهْ} فَكُـنْ مُحَـرِّرَا

(وَإِنْ رُوَيْسٌ فِي) لفظ ﴿يُسَبِّحُ﴾ [الإسراء: ٤٤] (ذَكَّرَا)؛ أي: قرأه بالتذكير فـ(لَا تَأْتِ) بهاء السكت في لفظ ﴿فِيهِنَّ﴾ (فَكُنْ مُحَرِّرَا) جيدًا للقواعد، ففي قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤] تذكير ﴿يُسَبِّحُ﴾ مع ترك هاء السكت، وتأنيث ﴿يُسَبِّحُ﴾ مع هاء السكت وعدمها، فهي ثلاثة.

(١) قال في النشر في حكم ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ بالنحل: (فقرأ ... إلى قولِه: بالنون، واختلف عن ابن عامر ...، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن هشام .. إلى قوله: وبه نص سبط الخياط صاحب المبهج عن هشام من جميع طرقه، وهذا مما انفرد به، فإنا لا نعرف النون عن هشام من غير طريق الداجوني). النشر (٢ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٢) قال في النشر في حكم ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ بالنحل: (فقرأ ... إلى قوله: بالنون، واختلف عن ابن عامر؛ فرواه النقاش عن الأخفش والمطوعي عن الصوري كلاهما عن ابن ذكوان كذلك، وكذلك رواه الرملي عن الصوري من غير طريق الكارزيني ... إلى قوله: وبذلك قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش). النشر (٢ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

سُورَةُ الْكَهْفِ

وحَـذْفُ يَـاءِ {تَسْـأَلَنِّي} بِالْوَسَـطْ ٩٣ خَـصَّ ابْـنُ ذَكْـوَانٍ إِذَا السَّـكْتُ سَـقَطْ

(وحَذْفُ يَاءِ) لفظ ﴿تَسْـَٔلَنِّي﴾ في قوله تعالى ﴿فَلَا تَسْـَٔلَنِّي عَن شَيْءٍ﴾ [الكهف: ٧٠] خصه ابن ذكوان بالتوسط مع ترك السكت.

أي: يمتنع السكت والطول لابن ذكوان على حذف الياء في ﴿تَسْـَٔلَنِّي﴾.

وَفِي {مِـرَاءً ظَـاهِرًا} إِجْعَلْهُمَـا ٩٤ كَـذَاتِ ضَـمٍّ مَـعَ نَصْـبٍ انْـتَمَىٰ

(وَفِي) راء ﴿مِرَآءً﴾ مع راء ﴿ظَٰهِرًا﴾ (إِجْعَلْهُمَا) في الأحكام (كَـ)الراء (ذَاتِ) الـ(ضَمٍّ) (مَعَ) الراء ذات الـ(نَصْبِ)[1]، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ۝٢٢﴾ [الكهف: ٢٢] ثلاثة أوجه، وهي: ترقيقهما، وتفخيم ﴿ظَٰهِرًا﴾، ثم تفخيم ﴿مِرَآءً﴾ مع ترقيق ﴿ظَٰهِرًا﴾، وإليك بيان ذلك:

﴿مِرَآءً﴾	﴿ظَٰهِرًا﴾
ترقيق	ترقيق، تفخيم
تفخيم	ترقيق فقط

۞۞۞۞

وَمِنْ سُورَةِ طٰهٰ إِلَى سُورَةِ الصَّافَّاتِ

وَرَأْسَ آيٍ قَلِّـلَا وَأَبْـدِلَنْ ٩٥ لِلسُّـوسِ إِنْ يَقْـرَأْ بِـ{يَأْتِهْ} مُسْـكِنًا

(وَرَأْسَ آيٍ قَلِّلَا)؛ أي: يتعين التقليل في رأس الآية مع إبدال الهمز للسوسي حال تسكينه هاء ﴿يَأْتِهِۦ﴾ [طه: ٧٥].

ومعنى هذا أنه لا يأتي إسكان هاء ﴿يَاتِهْ﴾ إلا مع إبدال الهمز والتقليل وجهًا واحدًا في رأس الآي.

---

(١) أي لا يجتمع تفخيم راء ﴿مِرَآءً﴾ مع تفخيم راء ﴿ظَٰهِرًا﴾.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾﴾ [طه: ٧٥] خمسة أوجه، وهي:

الأول إلى الرابع: صله هاء ﴿يَأْتِهِۦ﴾ مع الهمز والإبدال وعلى كل منهما الفتح والتقليل في ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾

الخامس: إسكان هاء ﴿يَاتِهْ﴾ مع إبدال الهمز والتقليل وجهًا واحدًا في ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾.

رُوَيْسُ إِنْ يُدْغِمْ كَبِيرًا سَهَّلَا ٩٦ ثَانِيَ هَمْزٍ فِي {يَشَاءُ} مَعْ {إِلَى}

(رُوَيْسُ إِنْ يُدْغِم) الإدغام الكبير (سَهَّلَا) فقط (ثَانِيَ هَمْزٍ فِي {يَشَاءُ} مَعْ {إِلَى}) ومنع الإبدال واوًا.

ففي قوله تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥] لرويس ثلاثة أوجه، وهي: إظهار ﴿ٱلْأَرْحَامِ مَا﴾ مع التسهيل والإبدال واوًا، ثم الإدغام مع التسهيل لا غير.

وَخَصِّصًا تَفْخِيمَ {كِبْرَهُو} عَلَى ٩٧ فَتْحٍ وَمَعْهُ إِنْ مَدَدْتَ الْبَدَلَا

(وَخَصِّصًا) وجه (تَفْخِيمَ) راء ﴿كِبْرَهُۥ﴾ [النور: ١١] للأزرق (عَلَى فَتْحٍ) في ﴿تَوَلَّىٰ﴾ (وَمَعْهُ إِنْ مَدَدْتَ الْبَدَلَا)؛ أي: وجه التفخيم في راء ﴿كِبْرَهُۥ﴾ لا يأتي إلا على الفتح والطول في البدل[١]،[٢]،[٣].

ففي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] ثلاثة أوجه، وهي: فتح ﴿تَوَلَّىٰ﴾ مع ترقيق ﴿كِبْرَهُۥ﴾ وتفخيمه، ثم التقليل مع الترقيق.

---

(١) وذكر العلامة محمد إبراهيم سالم في كتابه فريده الدهر تفخيم ﴿كِبْرَهُۥ﴾ على قصر وتوسط البدل من (التبصرة).

(٢) وذكر الإمام المنصوري والأستاذ يوسف زادة تفخيم ﴿كِبْرَهُۥ﴾ على توسط البدل من (التبصرة)، ورد عليهما الإمام الأزميري في بدائع البرهان، فقال: وذكر الشيخ والأستاذ توسط البدل مع ترقيق ﴿خَيْرٌ﴾ والفتح وتفخيم ﴿كِبْرَهُۥ﴾ من (التبصرة) وتقدم غير مرة أن ابن الجزري قرأ من طريقها بالطول فقط.

(٣) وفي حالة عدم وجود البدل للأزرق كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] اتفق جميع المحررين على أنه لا يأتي تفخيم ﴿كِبْرَهُۥ﴾ إلا على فتح ﴿تَوَلَّىٰ﴾ فانتبه.

وإذا ابتدأت من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ إلى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] كان للأزرق ثمانية أوجه، وهي: قصر البدل وترقيق ﴿خَيْرٌ﴾ وتفخيمه وفتح ﴿تَوَلَّىٰ﴾، ثم توسط البدل وترقيق ﴿خَيْرٌ﴾ والفتح والتقليل، وراء ﴿كِبْرَهُۥ﴾ مرققة في الأربعة، ثم مد البدل وترقيق ﴿خَيْرٌ﴾ والفتح وترقيق ﴿كِبْرَهُۥ﴾ وتفخيمه، ثم التقليل مع ترقيق ﴿كِبْرَهُۥ﴾، ثم التفخيم في راء ﴿خَيْرٌ﴾ مع التقليل وترقيق ﴿كِبْرَهُۥ﴾، فعلم من ذلك أن تفخيم راء ﴿كِبْرَهُۥ﴾ لا يأتي إلا على مد البدل والفتح وترقيق راء ﴿خَيْرٌ﴾.

رُمْ قِفْ بِيَا فِي {الـلَّاءِ} عَمَّـنْ سَـهَّلَا ٩٨ وَصْـــلًا .....

(رُمْ) بالتسهيل مع المد والقصر و(قِفْ بِيَا)ء ساكنة مع المد المشبع (فِي) لفظ ﴿الـلَّاءِ﴾[1] (عَمَّـنْ سَهَّلَا وَصْلًا)، ومذاهب القراء في لفظ ﴿ٱلَّـٰٓـِٔى﴾، فهي: ابن عامر والكوفيون بياء بعد الهمزة، والباقون بحذف الياء، وقالون وقنبل ويعقوب بتحقيق الهمزة، وورش وأبو جعفر بتسهيل الهمزة مع مد وقصر، والبزي وأبو عمرو بتسهيل الهمزة مع مد وقصر، ولهما أيضًا إبدال الهمزة ياء ساكنة مع مد الألف مشبعًا، وكل من سهل يقف بتسهيل مع روم، أو إبدال الهمزة ياء مع مد الألف مشبعًا.

..... ٩٨ ..... وَ{ءَاتَـوْا} مُـدَّ مَـعْ فَـتْحٍ جَـلَا

لَدَا ابْنِ ذَكْوَانٍ وَفِي السَّكْتِ اقْصُـرَنْ ٩٩ مَـــعْ مَيْـــلِ رَا وَلَا تُفَاوِتْـــهُ إِذَنْ

(وَ) الهمز في لفظ (لَآتَوْهَا) (مُدَّ مَعْ فَتْحٍ) راء ﴿أَقْطَارِهَا﴾ (جَلَا)؛ أي: ظهر «فيتعين التوسط والمد في المنفصل» (لَدَا ابْـنِ ذَكْـوَانٍ)، (وَفِي السَّـكْتِ اقْصُـرَنْ) همزة ﴿لَآتَوْهَـا﴾ (مَـعْ مَيْـلِ رَا)ء ﴿أَقْطَارِهَا﴾ (وَلَا تُفَاوِتْهُ إِذَنْ)؛ أي: لا تأتي إمالة راء ﴿أَقْطَارِهَـا﴾ مع السكت إلا مع قصر همزة ﴿لَآتَوْهَا﴾ بدون تفاوت في السكت.

---

(١) في أربعة مواضع: الأحزاب: ٤، المجادلة: ٢، وموضعان في آية واحدة بسورة الطلاق آية رقم: ٤

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَآ إِلَّا يَسِيرًا ﴿١٤﴾﴾ [الأحزاب: ١٤] سبعة أوجه، وهي:

الأول والثاني: فتح راء ﴿أَقْطَارِهَا﴾ ومد همزة ﴿لَأَتَوْهَا﴾ مع التوسط والإشباع في المنفصل.

الثالث والرابع: إمالة راء ﴿أَقْطَارِهَا﴾ وقصر همزة ﴿لَأَتَوْهَا﴾ (ومدها)(١) لكن مع التوسط فقط.

وهذه الأربعة على عدم السكت، وأما هو فعليه ثلاثة: منها وجهان على عدم الإمالة، وهما: توسط المنفصل ومده ولا يكونان إلا مع مد الهمزة، والثالث: الإمالة مع قصر الهمزة ولا يكون إلا مع التوسط.

وَفِي {اذْكُرُوا}{ذِكْرًا كَثِيرًا} إِنْ تَقِفْ ١٠٠ سَوِّهِمَا أَوْ فَخِّمَا {ذِكْرًا} عُرِفْ

(وَفِي) لفظ ﴿ٱذْكُرُواْ﴾ الذي معه ﴿ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١] (إِنْ تَقِفْ) على ﴿ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ فـ(سَوِّهِمَا) في الترقيق والتفخيم (أَوْ فَخِّمَا) ﴿ذِكْرًا﴾ مع ترقيق ﴿كَثِيرًا﴾، وقد (عُرِفْ) هذا عن الأزرق.

ففي قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾﴾ [الأحزاب: ٤١] للأزرق تسعة أوجه وبيانها كالآتي:

تحرير للأزرق

﴿ءَامَنُواْ﴾	﴿ذِكْرًا﴾	﴿كَثِيرًا﴾
قصر	تفخيم	الوجهان
قصر	ترقيق	ترقيق
توسط	تفخيم	الوجهان
توسط	ترقيق	ترقيق
مد	تفخيم	الوجهان
مد	ترقيق	ترقيق

(١) ومد همزة ﴿لَأَتَوْهَا﴾ مع إمالة الراء زيادة على ما في النشر، وعلى ما في المنصوري والعبيدي، وأجازه الطباخ والخليجي.

وَاهْمِـــزْ لِقَـــالُونَ {النَّـــبِيِّ إِلَّا} ١٠١ وَ{إِنْ} بِوَقْفِـــهِ وَأَبْـــدِلْ وَصْـــلَا

(وَاهْمِزْ لِقَالُونَ) ﴿لِلنَّبِيِّءِ إِنْ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ﴿ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الأحزاب: ٥٣] (بِوَقْفِهِ)؛ أي: في الوقف على لفظ ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ {لانعدام سبب الإبدال، وهو: اجتماع الهمزتين}، (وَأَبْدِلْ) الهمز (وَصْلَا). أي: لقالون في ﴿لِلنَّبِيِّءِ إِنْ﴾، ﴿ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ الياء المشددة بدون همز وصلًا فإذا وقف فبالهمز.

{مِنْسَـأَتَهُ} إِسْـكَانَ هَمْـزِهِ حَظَـرْ ١٠٢ هِشَـامُهُمْ وَبَـا {كَبِـيرًا} إِنْ قَـصَرْ

أي: منع هشام إسكان همزة ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤]، والباء في لفظ ﴿كَبِيرًا﴾ من ﴿وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب: ٦٨] إن قصر المنفصل، أما مع التوسط فيجوز الوجهان فيهما.

وَمِنْ سُورَةِ الصَّافَّاتِ إِلَى سُورَةِ الزُّخْرُفِ

وَالْأَصْبَهَانِي اخْصُصْ لَهُ وَصْلَ {اصْطَفَى} ١٠٣ .....

قد ذكر الإمام ابن الجزري الخلاف في الطيبة في قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَـاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الصافات: ١٥٣] عن ورش الصادق بالأزرق والأصبهاني بقوله: (وَصْلُ اصْطَفَى جُدْ خُلْفُ ثَمَّ)، ولكنه ذكر الخُلْف في النشر موزعًا حيث قال: { واختلف عن ورش فروى الأصبهاني كذلك – يعني: وصل الهمزة – كقراءة أبي جعفر، وروى عنه الأزرق بقطع الهمزة على الاستفهام }، (النشر: ٢/ ٣٦٠).

..... ١٠٣ لِوَرْشِـــهِمْ خِـــلَافُ {ن} عُرِفَـــا

(لِوَرْشِهِمْ) من الطريقين (خِلَافُ) ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] (عُرِفَا) عن الأزرق والأصبهاني.

قال ابن الجزري في تقريب النشر: { والخلاف في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ كالخلاف في ﴿يٰسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ أدغمه هشام والكسائي ويعقوب وخلف العاشر إلا أنه اختلف فيه عن ورش وحده وعن البزي وابن ذكوان وعاصم، ولم يختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار كالباقين } (تقريب النشر: ٨٤).

وقال ابن الجزري في الطَّيِّبَةِ:

..... وَيس (رَوَى) (ظَ)عْنٌ (لِـ)وًا، وَالْخُلْفُ (مِـ)زْ (نَـ)لْ (إِ)ذْ (هَـ)وَى

كَنُونَ لَا (قَالُونَ) ....

وَرَاءَ {ذِكْرَىٰ الدَّارِ} إِنْ سُوسٍ يُمِلْ ١٠٤ فَالرَّاءَ فِي {الدَّارِ} بِوَقْفِهَا أَمِلْ

(وَرَاءَ) ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦] (إِنْ سُوسٍ يُمِلْ) لفظ ﴿ذِكْرَى﴾ وصلًا (فَالرَّاءَ فِي {الدَّارِ} بِوَقْفِهَا أَمِلْ)؛ أي: يتعين للسوسي إمالة راء ﴿ٱلدَّارِ﴾ وقفًا إذا قرأ بإمالة راء ﴿ذِكْرَى﴾، فله في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ۝٤٦﴾ [ص: ٤٦] وقفًا ثمانية أوجه، وهي: القصر والتوسط مع فتح ﴿ذِكْرَى﴾ وتثليث ﴿ٱلدَّارِ﴾؛ أي: إمالته وفتحه وتقليله، ثم إمالتهما لا غير على القصر والتوسط، وإليك بيان ذلك:

المنفصل	﴿ذِكْرَى﴾ وصلاً	﴿ٱلدَّارِ﴾
قصر	فتح	إمالة، فتح، تقليل
قصر	إمالة	إمالة فقط
توسط	فتح	إمالة، فتح، تقليل
توسط	إمالة	إمالة فقط

ثمانية وجوه.

وَعَنْهُ مُسْجَلًا {عِبَادِ} أَثْبِتَا ١٠٥ أَوِ احْذِفًا أَوْ وَاقِفًا لَا تُثْبِتَا

(وَعَنْهُ)؛ أي: عن السوسي ثلاث طرق في ياء ﴿عِبَادِ﴾ من ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

الأولى: إثبات يائها (مُسْجَلًا)؛ أي: مطلقًا (وصلًا ووقفًا)، مفتوحة وصلًا ساكنة وقفًا.

الثانية: حذفها (مُسْجَلًا) وصلًا ووقفًا.

الثالثة: إثباتها مفتوحة وصلًا وحذفها وقفًا، وهو المراد بقولنا: (أَوْ وَاقِفًا لَا تُثْبِتَا).

وَضَمَّ يَا {يَضِلْ} وَخَاطَبْ {يَفْعَلُوا} ١٠٦ رُوَيْسُ إِنْ يُظْهِرْ بِمَدٍّ نَقَلُوا

أي: (وَ)زاد رويس (ضَمَّ يَا)ء {يَضِلْ} من ﴿لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الزمر: ٨] زيادة على الفتح، (وَخَاطَبْ) ﴿يَفْعَلُونَ ۝٢٥﴾ [الشورى: ٢٥] زيادة على الغيب فيها (إِنْ يُظْهِرْ) الإدغام الكبير مع (مَدٍّ) للمنفصل، وقد (نَقَلُوا) العلماء عنه ذلك.

فله في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الزمر: ٨] ثلاثة أوجه، وهي: إظهار ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ﴾ مع فتح وضم ياء ﴿لِّيُضِلَّ﴾، ثم الإدغام مع فتح الياء لا غير.

وله في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الشورى: ٢٥] ثلاثة أوجه، وهي: إظهار ﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾ مع الغيب والخطاب في ﴿تَفْعَلُونَ﴾، ثم الإدغام مع الغيب لا غير.

وَنُونُ {تَأْمُرُونِ} مَعْ فَصْلِ {اعْجَبِي} ١٠٧ خُصَّا بِتَوْسِيطٍ بِلَا سَكْتٍ نُمِي

لَدَىٰ ابْنِ ذَكْوَا ..... ١٠٨ .....

أي: خَصَّ ابن ذكوان قراءة ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ بنون واحدة مكسورة مخففة (بِتَوْسِيطٍ) المنفصل (بِلَا سَكْتٍ) في الهمز، فله في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الزمر: ٦٤] قراءة ﴿تَأْمُرُونِيٓ﴾ بنون واحدة مكسورة مخففة مع توسط المنفصل وترك السكت، ثم قراءتها بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة مع التوسط والمد والسكت وعدمه فيهما، فهي خمسة أوجه.

ولابن ذكوان في ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] وجهان، وهما: التسهيل بدون إدخال، والتسهيل مع الإدخال، وخَصَّ ابن ذكوان فصل[1] ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ (بِتَوْسِيطٍ) المنفصل (بِلَا سَكْتٍ) في الهمز، فله في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] ستة أوجه:

الأول: عدم السكت أصلًا مع توسط المنفصل والفصل في ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾.

الثاني: مثله مع عدم الفصل.

الثالث: عدم السكت مع المد وعدم الإدخال.

الرابع: سكت المفصول وحده مع التوسط وعدم الإدخال.

الخامس والسادس: السكت على الموصول والمفصول مع التوسط والمد وعدم الإدخال فيهما.

---

(١) أي: إدخال ألف بين الهمزتين.

قال الإمام المنصوري في (حل مجملات الطيبة):

وَوَجْـهُ سَـكْتٍ وَطَوِيـلِ الْمُنْفَصِـلْ عَلَيْهِمَـا فَصْـلُ ﴿ءَأَعْجَـمِيٌّ﴾ حُظِـلْ

ومعلوم أن تفاوت السكت في الموصول والمفصول لا يأتي مع المد، وقد نَمَى ذلك ونسبه المُحَرِّرُون لابن ذكوان بمقتضى طرقه.

لَدَىٰ ابْنِ ذَكْوَا {مَالِيَ} افْـتحْ إِنْ يُمَـلْ ١٠٨ ذُو الرَّا وَفَقْـدُ السَّـكْتِ وَالتَّوْسِـيطُ حَـلْ

(لَدَىٰ)؛ أي: عند (ابْنِ ذَكْوَا)نَ {مَالِيَ} من ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ۝٤١﴾ [غافر: ٤١] (افْتحْ) ياء ﴿مَا لِيَ﴾ (إِنْ يُمَلْ ذُو الرَّا)ء في لفظ ﴿ٱلنَّارِ﴾ (وَ)هذا لا يكون إلا مع (فَقْدُ السَّكْتِ) (وَ)معه (التَّوْسِيطُ حَـلْ) في المدود؛ أي: يختص لابن ذكوان فتح ياء ﴿مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ بعدم السكت مع التوسط وإمالة ﴿ٱلنَّارِ﴾، ففي هذه الآية لابن ذكوان خمسة أوجه: أولها الوجه المذكور في النظم، والأربعة الباقية هي: إسكان ياء ﴿مَا لِيَ﴾ مع التوسط والسكت وعدمه وفتح ﴿ٱلنَّارِ﴾ فيهما فقط، ثم المد بسكت وعدمه مع فتح ﴿ٱلنَّارِ﴾ فيهما فقط.

وَمَـعَ مَـدٍّ لِهِشَـامٍ قُـلْ {أَئِـنْ} ١٠٩ أَدْخِـلْ مُسَـهِّلًا وَحَقِّـقْ يِـا فَطِـنْ

بِـدُونِ إِدْخَـالٍ ..... ١١٠ .....

أي: أن هشامًا له في ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ من ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ [فصلت: ٩] خمسة أوجه، وهي:

الأول والثاني: قصر المنفصل مع الإدخال بتحقيق وتسهيل[1].

الثالث إلى الخامس: توسط المنفصل مع الأوجه الثلاثة، وهي: الإدخال بتحقيق وتسهيل وعدم الإدخال مع التحقيق.

(١) وقد منع العلامة الخليجي التسهيل مع الإدخال على قصر المنفصل، وأقرأنا به لأن للحلواني التسهيل مع الإدخال في الباب كله.

..... وَعَــنْ أَخِيــهِ نَصْــ ١١٠ ــبُ {يُرْسِــلَا} {يُــوحِيَ} بِالْمَــدِّ يُخَــصْ

(وَ)جاء (عَنْ أَخِيهِ) ابن ذكوان تخصيص (نَصْبُ) {يُرْسِلَا} {يُوحِيَ} من ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ (بِـ)وجه (الْمَدِّ) في المتصل، أما توسطه فيجوز معه النصب والرفع في الكلمتين، فله في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١] ستة أوجه، وهي: ترك السكت مع التوسط والنصب والرفع في الكلمتين، ثم ترك السكت مع المد والنصب فقط في الكلمتين، ثم السكت مع التوسط والنصب والرفع في الكلمتين، ثم السكت مع المد والنصب فقط في الكلمتين.

مِنْ سُورَةِ الزُّخْرُفِ إِلَىٰ آخِرِ الْقُرْآنِ

رُوَيْــسُ إِنْ يَفْــتَحْ {عِبَــادِ لَا} مَنَــعْ ١١١ قَــصْرًا وَمَــا هَــا السَّــكْتِ حِينَئِــذْ تَقَــعْ

(رُوَيْسُ إِنْ يَفْتَحْ) ياء ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨] (مَنَعْ قَصْرًا) للمنفصل (وَمَا هَا السَّكْتِ حِينَئِذْ تَقَعْ)؛ أي: أن فتح ياء ﴿يَٰعِبَادِيَ لَا﴾ مخصوص عند رويس بتوسط المنفصل وعدم هاء السكت، وله مع إسكان ياء ﴿يَٰعِبَادِ لَا﴾ هاء السكت وعدمها مع وجهي المنفصل، فهي خمسة أوجه.

وَوَاوُ {هُزُوًا} مُنِعَتْ مَعْ مَدِّ {شَيْ} ١١٢ وَسَــكْتِ مَفْصُــولٍ لِخَــلَّادٍ أُخَيْ

قرأ حمزة ﴿هُزُوًا﴾ بالهمز مع سكون الزاي، ووقف عليها بالنقل ﴿هُزَا﴾، والإبدال واوًا ﴿هُزْوَا﴾. وهذا البيت خاص بآية ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية: ٩] مع الوقف عليها، وفيها أوجه عشرة لخلف، وهي: عدم السكت أصلًا، ثم سكت ﴿شَيْـًٔا﴾ وتوسطه مع وجهي ﴿هُزُوًا﴾ (النقل ﴿هُزَا﴾، والإبدال واوًا ﴿هُزْوَا﴾) في الثلاثة بستة، ثم سكت المفصول و﴿شَيْـًٔا﴾ وتوسطه مع وجهي ﴿هُزُوًا﴾ فيهما تتم عشرة يمتنع منها لخلاد وجه واحد، وهو: الإبدال في ﴿هُزْوَا﴾ على السكت في المفصول مع توسط ﴿شَيْـًٔا﴾ المعبر عنه في النظم بمد ﴿شَيْـًٔا﴾ تكون تسعة لخلاد.

وَلِهِشَـــامٍ إِنْ قَـــصَرْتَ الْمُنْفَصِـــلْ ١١٣ تَسْـهِيلُ {أَذْهَبْـتُمْ} بِـلَا فَصْـلٍ حُظِـلْ

(وَلِهِشَامٍ إِنْ قَـصَرْتَ الْمُنْفَصِلْ) يكون (تَسْهِيلُ) ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] (بِلَا فَصْلٍ حُظِـلْ)؛ أي: مُنِعْ، فلهشام عند قصر المنفصل التحقيق والتسهيل مع الإدخال فيهما.

وتفصيل طرق هشام في ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] حسب ما ذكر في النشر كالتالي:

للحلواني عن هشام التحقيق والتسهيل مع الإدخال، وللداجوني التحقيق مع الإدخال وعدمه والتسهيل مع عدم الإدخال(١).

قال الشيخ إيهاب فكري في كتابه التحريرات الجزرية: يجبُ على قَصْرِ المنفَصِلِ لهشامٍ الإدْخالُ بينَ الهمْزَتَينِ المفْتوحَتَينِ مِن كلمةٍ، وله ثلاثَةُ أوجُهٍ في نحوِ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وجْهانِ مِن طَريقِ الحلوانيِّ، وَهُمَا: الإدْخالُ معَ التّسْهيلِ، والتّحقيقُ، ووجْهٌ مِن طَريقِ الداجوني، وهو: عدَمُ الإدْخالِ معَ التّحقيقِ، ويزيدُ في كلمةِ ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ في الأحقافِ ـ وهيَ مِن هذا البابِ ـ التّسهيلُ بلا فَصلٍ مِن طَريقِ الداجوني، فيَقْرأها بالقَصْرِ والتّحقيقِ مِن غيرِ طَريقِ النّهرواني، وبالقَصرِ والتّسهيلِ مِن طَريقِ النّهرواني، والأخيرُ هو الوجهُ الزائِدُ عنْ قاعِدَتِه في هذا البابِ.

وفي ذلك يقول الشيخ إيهاب فكري في نظم التحريرات الجزرية:

.... ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ تَـلَا

بِـــالَارْبَعِ زِدْ لِلنَهْـــرَوَانِي مُسَـــهِّلَا عَلَى تَـــرْكِ إِدْخَـــالٍ لِدَاجُـــونِهِمْ وَلَا

﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ (تَلَا) هشام (بِالَارْبَعِ) أوجه، وهي:

الأول: الإدخال مع التسهيل للحلواني.

الثاني: الإدخال مع التحقيق للحلواني، وللداجوني أيضًا من طريق المفسر.

الثالث: التحقيق بدون إدخال للداجوني.

الرابع: التسهيل مع عدم الإدخال للنهرواني عن الداجوني، وهذا معنى (زِدْ لِلْنَهْرَوَانِي مُسَهِّلَا).

---

(١) للداجوني التحقيق بلا إدخال في جميع الباب، وهذه هي الكلمة الوحيدة التي خرج فيها عن قاعدته فزاد فيها وجه التسهيل بلا إدخال مِن طَريقِ النّهرواني، والتحقيق مع الإدخال من طريق المفسر (النشر: ١/ ٣٦٦).

وَلَمْ يُمِلْ {أُخْرَىٰ} إِذَا فَتْحٌ جَرَىٰ ١١٤ لَدَا {رَءَاهُ} لِابْنِ ذَكْوَانٍ جَرَىٰ

(وَلَمْ يُمِلْ) ابن ذكوان راء ﴿نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] (إِذَا فَتْحٌ جَرَىٰ) في الحرفين (لَدَا) ﴿رَءَاهُ﴾[1] مع السكت وعدمه، فله في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣] ثمانية أوجه، وهي:

الأول والثاني: إمالة الراء والهمزة معًا في ﴿رَءَاهُ﴾ مع ترك السكت وفتح وإمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾.

الثالث والرابع: إمالة الراء والهمزة معًا في ﴿رَءَاهُ﴾ مع السكت وفتح وإمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾.

الخامس والسادس: فتح الراء والهمزة معًا في ﴿رَءَاهُ﴾ مع فتح ﴿أُخْرَىٰ﴾ وترك السكت والسكت.

السابع والثامن: فتح الراء وإمالة الهمزة في ﴿رَءَاهُ﴾ مع إمالة ﴿أُخْرَىٰ﴾ وترك السكت والسكت.

وَعَنْ رُوَيْسٍ خُصَّ تَخْفِيفُ {نَزَلْ} ١١٥ بِالْمَدِّ مَعْ تَرْكٍ لِهَا السَّكْتِ وَصَلْ

يعني: أن رويسًا يَخُصُّ قراءة ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] بتخفيف الزاي بتوسط المنفصل مع ترك هاء السكت.

أما تشديدها فيجوز معه هاء السكت وعدمها على كل من وجهي المنفصل، فله في آية ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ إلى ﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الحديد: ١٦] خمسة أوجه وَضَّحْنَاهَا، وقد وصل إلينا ذلك عن شيوخنا بما تقتضيه طرق رويس.

{وَاللَّآيْ يَئِسْنَ} أَدْغِمَا وَأَظْهِرَا ١١٦ لِلْبَزِّي مَعْ وُلْدِ الْعَلَا وَحُرِّرَا

﴿وَٱللَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] عند من يقرؤها بالياء الساكنة وصلًا كما نُطِقَ بها في النظم (أَدْغِمَا) الياء في الياء باعتبار تلاقي مثلين أولهما ساكنٌ (وَأَظْهِرَا) لتوالي إعلال الكلمة وعروض سكونها، وقد ورد الوجهان (لِلْبَزِّي مَعْ وُلْدِ الْعَلَا) أبي عمرو البصري (وَ)قد (حُرِّرَا)؛ أي: حَرَّرَ الوجهين لهما جميع المحررين.

---

(١) لأن فتح الحرفين في ﴿رَءَاهُ﴾ طريق ابن الأخرم عن الأخفش كما في النشر (١/ ٢٠٧)، وليس لابن الأخرم إلا الفتح في ﴿أُخْرَىٰ﴾.

وَرَاعَى فِي {طَلَّقَكُنَّ} إِنْ بَدَا ١١٧ بِذَاتِ ضَمٍّ الْأَزْرَقُ الْقَوَاعِدَا

أي: إن ابتدأ الأزرق بذات الضم؛ أي: بالراء المضمومة، وهي هنا في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾ [التحريم: ٤]، (رَاعَى) القواعد، وقرأ بما تقتضيه من الأوجه، فإن ابتدأت من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾ إلى ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾ [التحريم: ٤، ٥] كان له في ذلك سبعة أوجه، وهي: ترقيق ﴿ظَهِيرٌ﴾ مع فتح ﴿عَسَىٰ﴾ وتغليظ لام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ وترقيقه، وعلى كل ترقيق ﴿خَيْرًا﴾ وتفخيمه بأربعة، ثم تقليل ﴿عَسَىٰ﴾ مع تغليظ اللام وترقيق ﴿خَيْرًا﴾ وتفخيمه تكون ستة، ثم تفخيم ﴿ظَهِيرٌ﴾ مع فتح ﴿عَسَىٰ﴾ وترقيق اللام و﴿خَيْرًا﴾ تتم سبعة.

وَفِي سِوَىٰ ذَا جَوِّزِ التَّرْقِيقَ فِي ١١٨ لَامٍ وَ{خَيْرًا} عِنْدَ تَقْلِيلٍ يَفِي

(وَفِي سِوَىٰ ذَا)؛ أي: في سوى بدءه بالمضمومة (جَوِّزِ التَّرْقِيقَ فِي لَامٍ) ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾، (وَ)في راء ﴿خَيْرًا﴾ (عِنْدَ تَقْلِيلٍ) في ﴿عَسَىٰ﴾، فله في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾ [التحريم: ٥] سبعة أوجه، وهي: فتح ﴿عَسَىٰ﴾ مع تغليظ اللام وترقيقها وعلى كل ترقيق ﴿خَيْرًا﴾ وتفخيمه، ثم التقليل مع تغليظ اللام ووجهي ﴿خَيْرًا﴾، ثم ترقيق اللام و﴿خَيْرًا﴾.

تحرير للأزرق

﴿عَسَىٰ﴾	﴿طَلَّقَكُنَّ﴾	﴿خَيْرًا﴾
فتح	تغليظ	الوجهان
فتح	ترقيق	الوجهان
تقليل	تغليظ	الوجهان
تقليل	ترقيق	ترقيق فقط

قال الخليجي: ومقتضى القواعد منع ترقيق اللام على التقليل فلا تقاس لام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ على غيرها من اللامات، بالله التوفيق.

وَلِابْـنِ ذَكْـوَانَ بِفَـتْحٍ مَـعَ مَـدْ ١١٩ أَوْ مَيْلِـهِي بِالسَّـكْتِ مَـا أَدْغَـمَ {قَـدْ}

(وَلِابْنِ ذَكْوَانَ) في قوله تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣﴾ إلى قوله: ﴿سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ۝٧﴾ [الملك: ٣ - ٧] تسعة أوجه بحسب اجتماع ذات الراء والسكت قبل الهمز ودال ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ والمنفصل، فيختص إظهار ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ (بِفَتْحٍ) في ﴿تَرَىٰ﴾ (مَعَ مَدْ) المنفصل (أَوْ مَيْلِهِي) ﴿تَـرَىٰ﴾ (بِالسَّكْتِ) قبل الهمز، ولا يكون حينئذ في المنفصل غير التوسط (مَا أَدْغَمَ {قَدْ}) في زاي ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ وهو مُسَلَّطٌ على القيدين، وبيان الأوجه: فتح ﴿تَـرَىٰ﴾ مع السكت وعدمه في ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ﴾ وإظهار ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ وتوسط المنفصل ومده، ثم الإدغام مع التوسط فقط مع السكت وعدمه، (ثم إمالة ﴿تَـرَىٰ﴾ مع عدم السكت والإظهار والإدغام، ثم السكت مع الإظهار، والمنفصل موسط في الثلاثة)[1].

ولابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: ٥] ثلاثة أوجه، وهي: إظهار ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ مع التوسط والمد، والإدغام مع التوسط فقط.

{سَلَاسِلَا} فِي الْقَـصْرِ حَفْصٌ قَدْ قَـصَرْ ١٢٠ وَقْفًـا كَـذَا رُوَيْـسٌ وَالْوَصْـلُ اسْـتَقَرْ

بِـدُونِ تَنْـوِينٍ لَهُ عَكْـسُ هِشَـامْ ١٢١ .....

﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ [الإنسان: ٤] (فِي) حال (الْقَـصْرِ) للمنفصل (حَفْصٌ قَدْ قَـصَرْ)ها فقرأها بلام ساكنة ﴿سَلَٰسِلْ﴾ بدون الألف المنقلبة عن التنوين (وَقْفًا)؛ أي: حالة الوقف عليها، ولحفص مع التوسط الألف وتركها و(كَذَا) قرأها (رُوَيْسٌ) مثل حفص إذا وقف عليها (وَالْوَصْلُ) فيها؛ أي: ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ (اسْتَقَرْ) (بِدُونِ تَنْوِينٍ لَهُ)؛ أي: لرويس (عَكْسُ هِشَامْ) فإن هشام وصلها بالتنوين ووقف فيها بالألف حال قصر المنفصل، وله مع توسطه الوجهان؛ أي: الوقف بالألف والوصل بالتنوين كحالة القصر والوقف بغير ألف والوصل بلا تنوين كحفص ورويس حال قصرهما، وهذان الوجهان أيضًا لرويس حال توسط المنفصل.

---

(١) للصوري الإمالة والإدغام قولًا واحدًا على ما في النشر (أنظر النشر: ٢/ ٤، ٤٠ - ٤١)، وعليه تكون أوجه الإمالة كالآتي: (ثم إمالة ﴿تَـرَىٰ﴾ مع عدم السكت والسكت والإدغام فقط).

..... هِشَـــامْ ١٢١ خَاطِـبْ {يَشَـاءُونَ} عَلَىٰ قَـــصْرٍ يُـرَامْ

لَهُ ..... ١٢٢ .....

ولهشام في: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] تعيين الخطاب في ﴿تَشَـآءُونَ﴾ على القصر في المنفصل(١)، وجواز الخطاب والغيب على التوسط.

لَهُ وَمُـــدَّ {فَـــاكِهِينَ} ..... ١٢٢ .....

(وَمُدَّ) ﴿فَٰكِهِينَ﴾ [المطففين: ٣١]؛ أي: أنه يتعين لهشام مد ﴿فَٰكِهِينَ﴾؛ أي: قراءتها بالألف بعد الفاء على قصر المنفصل، أما مع توسطه فله في ﴿فَٰكِهِينَ﴾ حذف الألف وإثباتها.

..... ثُـــمَّ عَـــنْ ١٢٢ أَخِيـــهِ إِنْ مَـــدَّ فَغَيِّـــبْ وَامْـــدُدَنْ

(ثُمَّ عَنْ أَخِيهِ)؛ أي: ابن ذكوان (إِنْ مَدَّ) المنفصل (فَغَيِّبْ) ﴿يَشَآءُونَ﴾ فقط في [الإنسان: ٣٠](٢) (وَامْدُدَنْ) لفظ ﴿فَٰكِهِينَ﴾ [المطففين: ٣١]، ولا حذف له في ﴿فَٰكِهِينَ﴾ مع المد، أما مع توسط المنفصل فله الخطاب والغيب في ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ والقصر والمد في ﴿فَٰكِهِينَ﴾.

وَلِابْـــنِ جَمَّـــازٍ فَشَـــدِّدْ {أُقِّتَـــتْ} ١٢٣ إِنْ هُمِـــزَتْ وَعِنْـــدَ وَاوٍ خُفِّفَـــتْ

(وَلِابْنِ جَمَّازٍ فَشَدِّدْ) له قاف ﴿أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] (إِنْ هُمِزَتْ)؛ أي: إن قرأت بالهمز (وَ)أما (عِنْدَ) قراءة ﴿وُقِّتَتْ﴾ بـ (وَاوٍ) فالقاف (خُفِّفَتْ) فهما وجهان خلافًا لظاهر الطَّيِّبَة من أن لابن جماز في ﴿أُقِّتَتْ﴾ أربعة أوجه تؤخذ من قول ابن الجزري: (هَمْزَ أُقِّتَتْ بِوَاوٍ ذَا اخْتُلِفْ)، وقوله بعده: (حِصْنٌ خَفَا وَالْخِفُّ ذُو خُلْفٍ خَلَا).

(١) الخطاب مع القصر لهشام على ما في النشر، ويأتي أيضًا لهشام الغيب في ﴿يَشَآءُونَ﴾ على القصر من كفاية أبي العز والمصباح وتلخيص أبي معشر وروضة المعدل.

(٢) ويأتي أيضًا لابن ذكوان الخطاب في ﴿تَشَآءُونَ﴾ مع إشباع المد على ترك السكت من المصباح، وهذا من الأوجه الصحيحة التي منعها المنصوري وأتباعه، وأجازها الأزميري وأتباعه.

إِلَىٰ هُنَـا تَمَـامُ مَـا قَـدْ يَـسَّرَهْ ١٢٤ رَبِّيَ مِـنْ تَحرِيـرِ مَـا لِلْعَـشَرَهْ

انتهت التحريرات إلى هنا، وهو تمام ما يسره الله الكريم بفضله من تحرير ما وَرَدَ للأئمة القراء العشرة من الأوجه الواردة لهم عن أصحاب الطرق المؤدية إلى رواتهم.

أَسْـأَلُ مَـوْلَايَ انْتِفَـاعَ النَّـاسِ بِـهْ ١٢٥ وَحِفْظَـهُ وِمِـنْ شَـانِئِهْ وَعَائِبِـهْ

(شَانِئِهْ) مبغضه، (وَعَائِبِهْ) بغير حق، أما من رأى فيه عيبًا بحقه، فهو أحرى بأن يصلحه؛ لأنه لا يتنزه عن الخطإ غير الله تعالى وكتابه الكريم.

وَالْحَمْـدُ وَالصَّـلَاةُ وَالسَّـلَامُ ١٢٦ لِرَبِّنَـا وَالْمُصْـطَفَىٰ خِتَـامُ

وختام قولنا ونظمنا: {الحمد لله رب العالمين}، والصلاة والسلام للمصطفى نبينا سيد المرسلين وأشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

فِي عَصْـرِ يَـوْمِ النَّحْـرِ تَـمَّ نَظْمُهَـا ١٢٧ أَبْيَاتُهَـا (وَصْـلٌ) وَهَـاكَ تَمُّهَـا

١٠ / ١٢ / ١٤٤٠ ٦ / ٩٠ / ٣٠ = ١٢٦

(فِي عَصْرِ يَوْمِ النَّحْرِ تَمَّ نَظْمُهَا)؛ أي: في عصر يوم عيد الأضحى تم نظمها، وهو يوم العاشر من ذي الحجة لسنة ١٤٤٠هـ، الموافق ١١/ ٨/ ٢٠١٩م

{ أَبْيَاتُهَا (وَصْلٌ) }؛ أي: أبيات هذا النظم حسبت بحساب الجُمَّلِ مِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَعِشْرُونَ بيتًا، ما عدا بيت التاريخ بعدد حروف (وَصْلٌ) كالآتي:

(وَصْلٌ)؛ فالواو: ٦ والصاد: ٩٠ واللام: ٣٠ = ١٢٦

اللَّهُمَّ اجعله حجة لقارئه وسامعه وأجزل الخير لواضعه.

فائدَةٌ في ذِكْرِ التّحريراتِ التي نصَّ علَيْها في الطيّبَةِ

أولًا: لخلاد في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ و﴿صِرَٰطَ﴾ أربعة أوجه، وهي:

١- إشمام الصاد في الموضع الأول فقط بسورة الفاتحة.

٢- إشمام الأول والثاني معًا بسورة الفاتحة.

٣- إشمام المحلى بـ"ال" حيث وقع في القرآن.

٤- عدم الإشمام مطلقًا في جميع القرآن.

قال ابن الجزري في الطيبة عطفًا على ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾:

وَالصَّـادُ كَالـزَّايِ ضَـفَا، الأَوَّلُ قِـفْ ... وَفِيـهِ وَالثَّـانِي، وَذِي الـلَّام اخْتُلِـفْ

ثانيًا: لا يأتي وجْهُ الإدْغامِ الكَبيرِ لأبي عَمرٍو البَصريِّ إلا على إبْدالِ الهمْزِ السّاكِنِ، وقَصْرِ المدِّ المنْفَصِل.

قال ابن الجزري في الطيبة في الإدغام الكبير لأبي عمرو:

.... لَكِـنْ بِوَجْـهِ الْهَمْـزِ والْمَـدِّ امْنَعَـا

ثالثًا: إدغامُ رويسٍ الكبيرُ الخاص:

الإدغامُ الكبيرُ الخاصُّ المختَلَفُ فيه عنْ رويسٍ ثلاثَةُ أقْسامٍ:

راجِحٌ، ومُسْتَوي الرَّجحانِ، ومَرجوحٌ، فإذا أظْهَرَ الراجِحَ وجَبَ إظْهارُ المْرجوح والمسْتَوي الرَّجحانِ، وإذا أظْهَرَ المسْتَوي الرَّجحانِ وجَبَ إظْهارُ المرْجوح، ففي قوله تعالى: ﴿لَذَهَب بِّسَمْعِهِمْ﴾ الآية؛ على إظْهارِ ﴿لَذَهَب﴾ لا يأتي إلا الإظْهارُ في ﴿جَعَل لَّكُمْ﴾، وهكذا...

قال ابن الجزري في الطيبة في الإدغام الكبير الراجح لرويس:

.... وَرَجِّـحْ لَذَهَبْ وَقِـبَلَا

جَـعَلَ نَحْـلِ، أَنَّـهُ النَّجْـمِ مَعَـا ... .

ثم قال ابن الجزري في الطيبة في الإدغام الكبير المستوي الرجحان لرويس:

..... وَخُلْفُ الْأَوَّلَيْنِ مَعْ لِتُصْنَعَـــا

مُبَـــــدِّلَ الْكَهْفِ، وَبَـا الْكِتَابَـا بِأَيْـدِ بِالْحَـقِّ، وَإِنْ عَـذَابَـــا

وَالْكَافُ فِي كَانُـــــوا، وَكَلَّا، أَنْزَلَا لَكُـمْ، تَمَثَّلْ، وَجَهَنَّمْ، جَـــعَـلَا

شُورَى ....

ثم قال ابن الجزري في الطيبة في الإدغام الكبير المرجوح لرويس:

..... وَعَنْهُ الْبَعْضُ فِيهَا أَسْجَلَا .....

رابعًا: حكم ﴿يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧] لهشام:

لا يأتي النّصبُ في كلمةٍ ﴿دُولَةً﴾ لهشامٍ على تأنيثِ ﴿يَكُونَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

قال ابن الجزري في الطيبة في فرش سورة الحشر:

يَكُونَ أَنَّثْ دُولَةٌ ثِقْ لِي اخْتُلِـــفْ وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيثِ نَصْبًا لَوْ وُصِفْ

۞۞۞۞

تحريرات النشر

هام:

هذه هي التحريرات التي ذكرها الإمام **ابن الجزري** في كتاب **النشر**، ولم نذكرها في **تنقيح مقرب التحرير**.

فمثلًا: لم نذكر هنا امتناع إدغام ﴿**أُورِثْتُمُوهَا**﴾ ["الأعراف: ٤٣"، "الزخرف: ٧٢"] لابن ذكوان على إشباع المنفصل، وذلك لذكرها في **تنقيح مقرب التحرير**.

وقد أخذت هذه التحريرات من كتاب[1]:

تحريرات ابن الجزري

للقراء العشر من طريق طيبة النشر

لفضيلة الشيخ/ **علي بن سعد الغامدي المكي**

(١) بنفس ترتيب الشيخ **علي الغامدي** للتحريرات فقد رقم –حفظه الله– تحريرات **ابن الجزري**، ورتبها على أبواب **الطيبة**.

باب الإدغام الكبير

١- يمتنع للبصريين الإدغام الكبير في ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧].

٢- إذا ابتدئ ليعقوب بـ﴿تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]، ولرويس بـ﴿تَتَفَكَّرُواْ﴾ [سبأ: ٤٦] ابتدئ بالتاءين جميعًا مظهرتين.

٣- لا يجوز في قراءة البصريين في وجه الإدغام الكبير إلا الإدغام الخالص في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠].

باب المد والقصر

۞يمتنع على طول ابن ذكوان في المنفصل[1]:

٤- قصر هاء ﴿نُوَلِّهِ﴾، ﴿وَنُصْلِهِ﴾ [النساء: ١١٥].

٥- قصر هاء ﴿نُؤْتِهِ﴾ معًا [آل عمران: ١٤٥، الشورى: ٢٠].

٦- قصر هاء ﴿فَأَلْقِهِ﴾ [النمل: ٢٨].

٧- قصر هاء ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢].

٨- توسط المد المتصل.

٩- إخبار ﴿أَءِذَا﴾ [مريم: ٦٦].

١٠- تسهيل الهمزة الأخرى من ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء: ٦١].

١١- إظهار تاء التأنيث عند الثاء في ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ أربعة مواضع [الشعراء: ١٤١، القمر: ٢٣، الحاقة: ٤، الشمس: ١١]، ﴿رَحُبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥].

---

(١) وذلك لأن ابن الجزري خص طول ابن ذكوان في المنفصل بطريق النقاش عن الأخفش، وخص طريق الصوري وطريق ابن الأخرم عن الأخفش بحروف دون طريق النقاش، فتمتنع هذه الحروف على الطول للنقاش.

١٢- إدغام ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾ [البقرة: ٢٦١].

١٣- إمالة ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦، الصافات: ٤٦، محمد ١٥].

١٤- إمالة ﴿وَمَشَارِبُۚ﴾ [يس: ٧٣].

١٥- صاد ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

١٦- غيب ﴿يَعۡقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨].

١٧- غيب ﴿تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

١٨- قطع ﴿إِلۡيَاسَ﴾ [الصافات: ١٢٣].

١٩- ترك تنوين ﴿قَلۡبٍ﴾ [غافر: ٣٥].

۞ويمتنع على طول ابن ذكوان مع سكته[1]:

٢٠- صلة هاء ﴿يَرۡضَهُ﴾ [الزمر: ٧].

٢١- الإدخال في ﴿ءَأَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤].

٢٢- إظهار ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١، ٢].

٢٣- إظهار ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القلم: ١].

٢٤- إمالة ﴿وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧، ٧٨].

٢٥- إمالة ﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣].

٢٦- إمالة ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ المنصوب [آل عمران: ٣٧، ص: ٢١].

٢٧- قصر كسرة هاء ﴿ٱقۡتَدِهِ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٢٨- فتح تاء ﴿تَخۡرُجُونَ﴾ بالروم [١٩] وضم رائها.

---

(١) وذلك لأن ابن الجزري خص للنقاش السكت مع الطول بإرشاد أبي العز، فكل وجه لم يأت للنقاش في الإرشاد من الوجوه التي ذكرها ابن الجزري لابن ذكوان في الطيبة؛ فإنه ممنوع على الطول مع السكت، وكذلك يمتنع لابن ذكوان على الطول مع السكت من الإرشاد كل ما تقدم من امتناع على الطول (لأنه ممنوع على الطول مطلقًا؛ سواءٌ اجتمع مع الطول سكتٌ أم لم يجتمع).

٢٩- غيب ﴿تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨].

٣٠- خطاب ﴿يَدْعُونَ﴾ [غافر: ٢٠].

٣١- غيب ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤١].

٣٢- غيب ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٢].

٣٣- حذف الألف الأخرى من ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤] وقفًا.

۞يمتنع على قصر هشام أو تغييره الهمز عند الوقف[1]:

٣٤- إسكان هاء ﴿نُوَلِّهِۦ﴾، ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [النساء: ١١٥].

٣٥- إسكان هاء ﴿نُؤْتِهِۦ﴾ معًا [آل عمران: ١٤٥، الشورى: ٢٠].

٣٦- إسكان هاء ﴿فَأَلْقِهْ﴾ [النمل: ٢٨].

٣٧- إسكان هاء ﴿وَيَتَّقِهْ﴾ [النور: ٥٢].

٣٨- اختلاس هاء ﴿أَرْجِهْ﴾ معًا [الأعراف: ١١١، الشعراء: ٣٦].

٣٩- تحقيق همزتي ﴿ءَأَمَنتُم﴾ [الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩].

٤٠- إظهار لام (هَلْ) و(بَلْ) في حروفها غير الضاد والنون و﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ في الرعد [١٦].

٤١- إمالة حرفي ﴿رَءَا﴾ الذي يليه متحرك سواء كان المتحرك ضميرًا، أم كلمة مثل ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]، ﴿رَءَاهَا﴾ [النمل: ١٠]، ﴿رَءَاهُ﴾ [النمل: ٤٠].

٤٢- فتح ﴿ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥].

٤٣- فتح ﴿عَبَدتُّمْ﴾ معًا [الكافرون: ٣، ٥].

٤٤- فتح ﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٤].

٤٥- إسكان ياء ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢].

---

(١) وذلك لأن ابن الجزري خص قصر هشامٍ وتغييرَهُ الهمز عند الوقف بطريق الحلواني، وخص طريق الداجوني بحروف دون طريق الحلواني، فتمتنع هذه الحروف على قصر هشامٍ، وتغييرِهِ الهمز عند الوقف.

٤٦- فتح النون الأولى والسين من ﴿نَنسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦].

٤٧- كسر الراء من ﴿أَرِنَا﴾ [فصلت: ٢٩].

٤٨- ضم كاف ﴿كُرْهًا﴾ معًا، بـالأحقاف: [١٥].

٤٩- خطاب ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨].

٥٠- إسكان عين ﴿ٱلْمَعْزِ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

٥١- إبدال الهمزة الساكنة من ﴿بِئْسِ﴾ [الأعراف: ١٦٥] ياءً.

٥٢- ضم راء ﴿جُرُفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

٥٣- تخفيف النون من ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩] فتمد الألف مدًّا طبيعيًّا.

٥٤- فتح نون ﴿تَسْأَلَنِّ﴾ [هود: ٤٦] مع التشديد.

٥٥- كسر الهاء وضم التاء (مع الهمزة) من ﴿هِئْتُ﴾ [يوسف: ٢٣].

٥٦- فتح الخاء والطاء من ﴿خَطَأً﴾ [الإسراء: ٣١].

٥٧- إثبات ألف ﴿حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦].

٥٨- كسر الخاء مع تشديد الصاد من ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩].

٥٩- تنوين ﴿قَلْبٍ﴾ [غافر: ٣٥].

٦٠- نون ﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٩].

٦١- قصر همزة ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩].

٦٢- تذكير ﴿يَكُونَ﴾ مع نصب ﴿دُولَةً﴾ [الحشر: ٧](١).

٦٣- ضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مخففة من ﴿يُفْصَلُ﴾ [الممتحنة: ٣].

(١) وقد سبق امتناع نصب ﴿دُولَةً﴾ على تأنيث ﴿يَكُونَ﴾ لهشام نهائيًّا عند ذكرنا لتحريرات الطيبة، قال ابن الجزري:

يَكُونَ أَنَّثْ دُولَةٌ ثِقْ لِي اخْتُلِفْ وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيثِ نَصْبًا لَوْ وُصِفْ

۞يمتنع على قصر حفصٍ وجهان[١]:

٦٤- الأول: السكت قبل الهمز.

٦٥- الثاني: إدغام ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢][٢].

۞مد البدل، وغيره:

٦٦- إذا نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في كلمة دخل فيها لام التعريف نحو ﴿ٱلْأَخِرَةِ﴾، ﴿ٱلْـَٔنَ﴾ فلك عند الابتداء لمن ينقل وجهان:

الأول: الابتداء باللام كأن تقول ﴿لَاخِرَةِ﴾، ﴿لَانَ﴾.

الثاني: الابتداء بالهمزة كأن تقول ﴿ٱلَاخِرَةِ﴾، ﴿ٱلَانَ﴾.

فعلى الوجه الأول ليس في البدل للأزرق إلا القصر، وعلى الوجه الثاني ثلاثة البدل للأزرق، وكذا توسط البدل وطوله جائز في حرف المد إذا وقع بعد همزة وصل حال الابتداء في ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ونحو: ﴿ٱئْتِ﴾ [يونس: ١٥].

٦٧- لا يصح للأزرق في ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] إلا الإبدال والقصر والفتح، وكذلك حمزة وقفًا.

٦٨- ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ موضعي سورة يونس [٥١، ٩١] يجوز لقالون والأصبهاني وأبي جعفر الطول والقصر في همزة الوصل على وجه إبدالها ألفًا، وليس لهم على وجه تسهيل همزة الوصل إلا القصر، وفي حال الوقف يجوز في الألف الأخرى الأوجه الثلاثة لكل من نقل، سواء على وجه إبدال همزة الوصل ألفًا، أو على وجه تسهيلها، ومنهم حمزة.

---

(١) وذلك لأن ابن الجزري خص قصرَ حفصٍ بطريق عمرو بن الصَّبَّاح، وخص طريق عبيدِ بن الصَّبَّاح بحروف دون طريق عمرٍو، فتمتنع هذه الحروف على القصر.

(٢) وقد صوب ابن الجزري في النشر أن طريق عمرو بن الصَّبَّاح الإظهار في هذا الحرف فلا يعتَرِضُ فاضِلٌ بأنّ المصباحَ للشَّهرَزوري فيه الإدغامُ فيَجوزُ الإدْغامُ على القَصرِ كما في تنقيح فتح الكريم؛ لأنّ الذي في المصباح مَحكومٌ عليهِ عندَ ابنِ الجزَريِّ أنّه مخالِفٌ للصّوابِ فانتبه.

٦٩- يجوز لكل القراء في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] القصر والإشباع، وكذلك في ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] لورش وحمزة إذا وَقَفَا بالنقل، ولا يجوز التوسط فيهما.

٧٠- من سكن الياء من ﴿وَمَحۡيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وصلًا مدَّ الألف مدًّا مشبعًا وصلًا ووقفًا، ومن فتحها وصلًا أجرى الثلاثة وقفًا.

٧١- يمتنع للأزرق قصر (عين) في **مريم** [١] و**الشورى** [٢] على توسط اللين المهموز ومده.

٧٢- قرأ ابن كثير ﴿ٱلَّذَيۡنِ﴾ [فصلت: ٢٩] و﴿هَتَيۡنِّ﴾ [القصص: ٢٧] بتشديد النون فيهما فله الطول والتوسط والقصر في اللين.

باب الهمزتين من كلمة

٧٣- لا إبدال للأزرق في ﴿ءَأَمَنتُم﴾ [الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩]، و﴿ءَأٓلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨].

٧٤- لا إدخال في ﴿ءَأَمَنتُم﴾ [الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩] و﴿ءَأَٓلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] لمن أدخل قبل الهمزة الثانية المفتوحة.

٧٥- لا إدخال مع التسهيل في باب ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ كله، وهو:

﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣- ١٤٤] موضعي **الأنعام**.

﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١- ٩١] موضعي **يونس**.

﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩، النمل: ٥٩] بسورتي **يونس** و**النمل**.

﴿ءَآلسِّحۡرُ﴾ [يونس: ٨١] بسورة **يونس** لأبي عمرو وأبي جعفر فقط.

٧٦- لا إدخال مع إبدال الهمزة الأخرى من ﴿أَيِمَّةَ﴾ [نحو: التوبة: ١٢] ياء.

٧٧- لا يقف الأزرق على ﴿ءَأَنتَ﴾ [نحو: المائدة: ١١٦] و﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾ [نحو: الأنعام: ٤٦] - كيف وردا- إلا بالتسهيل.

باب الهمزتين من كلمة

٧٨- الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتين في باب الهمزتين من كلمتين، إنما هو في حال الوصل. فإذا وقفت على الكلمة الأولى أو بدأت بالثانية؛ حققت الهمز في ذلك كله لجميع القراء؛ إلا ما كان من شأن حمزة وهشام عند الوقف.

باب الهمز المفرد

٧٩- يحقق الأصبهاني وأبو عمرو وأبو جعفر الهمز إذا وقفوا بالسكون على نحو: ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿يُبْدِئُ﴾ [نحو: العنكبوت: ١٩] و﴿ذَرَأَ﴾ [الأنعام: ١٣٦] و﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

٨٠- يمتنع لأبي عمرو إبدال همز ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

٨١- من حقق لورش في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] أظهر في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] - والإظهار يقتضي السكت- ومن نقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى﴾ أدغم في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾.

٨٢- نقل ﴿فَسْـَٔلِ﴾ [نحو: يونس: ٩٤] وما جاء من لفظه من فعل الأمر مفردًا أو جمعًا لابن كثير والكسائي وخلف العاشر مقيدٌ باقترانها بواوٍ أو فاءٍ مثل: ﴿وَسْـَٔلِ﴾، ﴿فَسْـَٔلْ﴾ في نحو: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٩﴾ [الفرقان: ٥٩].

باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره

٨٣- لا يسكت حمزة على ﴿شَيْءٍ﴾ إذا وسطها.

٨٤- من وقف للساكتين غير حمزة على الهمز المتوسط كـ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿ٱلْأَرْضِ﴾ فله السكت، إذ لا فرق في ذلك بين الوقف والوصل، وكذا إذا كان الهمز مبتدأً ووصل بالساكن قبله نحو ﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، و﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

۞يمتنع السكت على الموصول لإدريس، ويتعين له السكت على (ال) و﴿شَيْءٍ﴾ والمفصول[1]:

٨٥- على إمالة ﴿رُءْيَىَ﴾ معًا [يوسف: ٤٣، ١٠٠] و﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥].

٨٦- على ضم كاف ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

٨٧- على غيب ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٩]، [النور: ٥٧] (وقراءته بكسر السين).

٨٨- على ضم همزة ﴿أُذِنَ﴾ [الحج: ٣٩].

۞يمتنع السكت قبل الهمز لحفص[2]:

٨٩- على قصر المد المنفصل.

٩٠- على إظهار ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢].

٩١- على إدغام ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١، ٢].

٩٢- على إدغام ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١].

٩٣- على الوقف بحذف ياء ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل: ٣٦].

٩٤- على وجه الصاد في ﴿وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩].

---

(١) لأن الحروف الآتية قد اختص بها الشطي، وليس له سكت على الموصول، وله سكتٌ على (ال) و﴿شَيْءٍ﴾ والمفصول بلا خلاف، فتمتنع هذه الحروف على سكت الموصول.

(٢) لأن الحروف الآتية قد اختص بها عمرو بن الصَّبَّاح، وليس له سكت، فتمتنع على السكت.

باب وقف حمزة وهشام على الهمز

٩٥- كُـلُّ من روى عن هشام التسهيل أجرى نحو: ﴿وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] و﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] مجرى المتوسط.

٩٦- إذا وقف لحمزة وهشام على نحو: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [نحو: البقرة: ١٣] ونحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [نحو: البقرة: ١٩] فعلى وجه الروم: يجوز لهما المد والقصر، وعلى وجه الإبدال: يجوز لهما الأوجه الثلاثة.

هام:

لحمزة على وجه الروم الإشباع والقصر (ويمتنع التوسط)، ولهشام على وجه الروم التوسط والقصر (ويمتنع الإشباع).

۞فصل ذال إذ:

٩٧- تمتنع إمالة ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ المنصوب [آل عمران: ٣٧، ص: ٢١] على إظهار ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ [ص: ٢٢] لابن ذكوان.

۞يمتنع على ترك الغنة في إدغام النون الساكنة والتنوين في اليـاء عـن دوري الكسـائي خمسـة أوجه[1]:

٩٨- إمالة لفظ ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤].

٩٩- فتح ﴿تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢].

١٠٠- فتح ﴿فَأُوَرِيَ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿يُوَارِي﴾ معًا [المائدة: ٣١، الأعراف: ٢٦].

١٠١- إمالة ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

---

(١) وذلك لأن ابن الجزري خص ترك الغنة عن دوري الكسائي بطريق الضرير، وخص طريق النصيبي بحروف دون طريق الضرير، فتمتنع هذه الحروف على ترك الغنة.

١٠٢- فتح الألف بعد الصاد من ﴿ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ حيث وقعت، و﴿نَصَـٰرَىٰ﴾ حيث وقعت، وبعد السين من ﴿أُسَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿كُسَـٰلَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢، التوبة: ٥٤]، وبعد التاء من ﴿ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ حيث وقعت، و﴿يَتَـٰمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، وبعد الكاف من ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

۞الفتح والإمالة وبين اللفظين:

١٠٣- إذا وصل نحو: ﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧] لأبي عثمان الضرير عن دوري الكسائي فيجب فتح الصاد من ﴿ٱلنَّصَـٰرَى﴾ والتاء من ﴿يَتَـٰمَى﴾ من أجل فتح الراء والميم بعد الألف وصلًا.

١٠٤- يمتنع للأزرق تقليل ﴿مَرْضَاتِ﴾ [الممتحنة: ١] و﴿مَرْضَـاتِ﴾ - حيث وردت - [البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤، التحريم: ١] و﴿كَمِشْـكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] و﴿ٱلرِّبَـوٰاْ﴾ - حيث ورد - [البقرة: ٢٧٥، ٢٧٦، النساء: ١٦١] و﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

١٠٥- تمتنع إمالة ﴿جَآءَ﴾ [النمل: ٨٩] على غيب ﴿تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [النمل: ٨٨] لهشام.

۞باقي التحريرات:

١٠٦- يمتنع ليعقوب إلحاق هاء السكت بالأفعال في نحو: ﴿يُنفِقُونَ﴾ [نحو: البقرة: ٣].

١٠٧- إذا قرأ ابن وردان بقطع همزة ﴿أَشْدُدْ﴾ [طه: ٣١] فتح ياء ﴿أَخِىَ﴾ [طه: ٣٠] على أصله.

١٠٨- في ياء ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: ١٨٦] لقالون أربعة أوجه: إثباتهما، وحذفهما، وإثبات الأول وحذف الآخر، والعكس.

١٠٩- لا يؤخذ من طريق الطيبة والنشر في ﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] لهشام في الوصل إلا بإثبات الياء.

١١٠- لشعبة مع وصل الهمزة في ﴿رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِى﴾ [الكهف: ٩٥، ٩٦] توصل الهمزة في ﴿قَالَ ءَاتُونِىٓ﴾ [الكهف: ٩٦]، ومع قطع الأولى تقطع الأخرى له.

١١١- يبدأ ابن عامر بفتح همزة ﴿ٱلْيَاسَ﴾ في الصافات [١٢٣] على وجه وصل الهمزة.

١١٢- قطع الأزرق ﴿أَصْطَفَى﴾ [الصافات: ١٥٣] ووصلها الأصبهاني.

فهرس

مَتْنُ تَنْقِيحِ مُقَرِّبِ ٱلتَّحْرِيرِ ٣
مقدمة المؤلف ١٢
السرد التاريخي لنشأة علم تحريرات الطيبة ١٣
تعريف التحريرات ١٣
نشأة علم ضبط المرويات ١٤
نشأة علم تحريرات الطيبة ١٥
مدارس التحريرات ١٦
أولًا: مدرسة النشر ١٦
ثانيًا: مدرسة المنصوري ١٧
ثالثًا: مدرسة الأزميري ١٨
أنواع اختلاف التحريرات ٢٠
الحل المقترح ٢١
الأوجه التي أجازتها مدرسة النشر، ومنعناها في تنقيحنا ٢٢
الرد على المشايخ الذين يدعون القراء إلى القراءة بمدرسة النشر ٢٩
أبرز أخطاء مدرسة الإمام الأزميري ٣٢
الرد على المشايخ الذين يدعون القراء إلى القراءة بمدرسة الأزميري ٣٦
ما خالفنا فيه تحريرات الخليجي ٣٧
باقي الأوجه التي خالفنا فيها تحريرات مدرسة المنصوري ٤٧
شرح مقدمة المتن ٥٦
أَحْكَامُ {بَسْطَةً} وَمَا يَتْبَعُهَا ٥٧
أوجه ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾، ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ مع المد لابن ذكوان ٥٧
أوجه ﴿بَصْۜطَةً﴾ مع المد لابن ذكوان ٥٧

حكم ﴿وَزَادَكُمْ﴾ مع المد، و﴿بَصْطَةً﴾ لابن ذكوان ٥٧
حكم (زَادَ) مع المنفصل وتاء التأنيث لهشام ٥٧
تَقْيِيدَاتُ الْمُدُودِ ٥٨
حكم قصر مد التعظيم عند توسط غيره ٥٨
حكم الإدغام الكبير لأبي عمرو مع توسط مد التعظيم ٥٨
أحكام إشباع المد لابن ذكوان ٥٩
أحكام قصر المنفصل لهشام ٦١
تَحْرِيرُ مَا فِي الْإِدْغَامِ لِيَعْقُوبَ وَأَبِي عَمْرٍو ٦٣
أوجه اجتماع الإدغام الكبير مع الإدغام الصغير ليعقوب ٦٣
أوجه اجتماع الإدغام العام مع الإدغام الخاص لرويس ٦٣
أوجه اجتماع الإدغام الراجح مع غير الراجح لرويس ٦٣
أوجه اجتماع إدغامان أحدهما فيه خلاف خاص والثاني فيه خلاف عام، أو اجتماع صغير مع كبير لأبي عمرو ٦٣
حكم الإدغام الكبير مع المد المنفصل ليعقوب ٦٤
حكم المد مع الإدغام في ﴿أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ لرويس ٦٤
مَوَانِعُ الْغُنَّةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ ٦٤
أحوال منع الغنة للأزرق ٦٤
حكم الغنة للأصبهاني مع توسط المنفصل ٦٦
حكم الغنة لحفص مع قصر المنفصل ٦٦
حكم الغنة لابن ذكوان مع مد المنفصل إشباعًا عند السكت ٦٦
حكم الغنة مع الإدغام الكبير للبصريين ٦٦
حكم الغنة مع ﴿بَارِئِكُمْ﴾ لأبي عمرو ٦٧
مَوَانِعُ هَاءِ السَّكْتِ لِيَعْقُوبَ ٦٧
حكم هاء السكت ليعقوب في جميع ما تأتي فيه مع المنفصل ٦٧

حكم هاء السكت ليعقوب في جميع ما تأتي فيه مع الإدغام الكبير ٦٧
حكم هاء السكت لرويس إذا قرأ مسقطًا أولى الهمزتين المتفقتين من كلمتين. ٦٧
أوجه ﴿وَلَا يُنقَصُ﴾ بفاطر لرويس ٦٨
تَحْرِيرُ أَبِي عَمْرٍو فِي "فَعْلَىٰ" وَرُءُوسِ الْآيِ ٦٨
أوجه ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ مع {فعلى} لأبي عمرو ٦٨
أحوال امتناعات تقليل كلمة ﴿عَسَىٰٓ﴾ لدوري أبي عمرو ٦٨
حكم فتح رءوس الآي على تقليل {فعلى} لأبي عمرو ٦٩
حكم الإمالة للسوسي في ﴿رَأَىٰ﴾، ﴿وَنَأَىٰ﴾، والياء من فاتحة سورة مريم ٧٠
تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ ٧١
حكم تقليل ذات الياء مع قصر البدل للأزرق ٧١
أوجه الراءين المنصوبتين المنونتين الموقوف على ثانيتهما مع البدل للأزرق. ٧٢
أوجه الراءين المنصوبتين المنونتين مع ﴿شَيْءٍ﴾ وذات الياء للأزرق ٧٢
حكم الوقف على نحو ﴿خَيْرًا﴾ عند توسط البدل مع تقليل ذات الياء للأزرق. ٧٤
تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي الْبَدَلَيْنِ وَ{إِسْرَائِيلَ} ٧٥
أوجه البدل المُحقق مع المُغير للأزرق ٧٥
حكم ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع البدل المُحقق للأزرق ٧٦
حكم ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع البدل المُغير للأزرق ٧٦
حكم ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مع البدل المُحقق والمُغير للأزرق ٧٧
تَحْرِيرَاتُ الْأَزْرَقِ فِي اللِّينِ وَالْبَدَلِ وَإِسْرَائِيلَ ٧٨
أوجه البدل مع ﴿شَيْءٍ﴾ للأزرق ٧٨
أوجه البدل مع لين غير ﴿شَيْءٍ﴾ للأزرق ٧٨
حكم تقليل ذات الياء للأزرق مع لام ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ وغيرها ٧٩
كيفية الابتداء بالمنقول الذي أوله همزة وصل لكل القراء ٧٩
فَصْلٌ فِي قُيُودِ الرَّاءَاتِ وَاللَّامَاتِ لِلْأَزْرَقِ ٨٠
امتناعات تفخيم الراء المضمومة للأزرق ٨٠

حكم القصر والتوسط في البدل مع ترقيق اللام التي بعد الظاء للأزرق ٨٢
أوجه اجتماع لامي ﴿ظَلَمَ﴾، ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ مع البدل للأزرق ٨٣
تَحْرِيرَاتُ حَمْزَةَ ٨٤
شروط توسط لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة ٨٤
حكم توسط ﴿شَيْءٍ﴾ مع إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾، وفتح ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ لحمزة ٨٤
شروط توسط ﴿لَا﴾ لحمزة ٨٤
حكم توسط ﴿لَا﴾ مع تفاوت سكت المدود لحمزة ٨٥
حكم ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ مع سكت المد لحمزة ٨٥
حكم إمالة هاء التأنيث لخلف على ترك السكت في المفصول ٨٦
فِي وَقْفِ حَمْزَةَ وَغَيْرِهِ ٨٧
حكم الوقف على المتوسط بزائد مع سكت الموصول أو سكت المد لحمزة. ٨٧
حكم الوقف بالسكت على ما فيه هاء التنبيه وياء النداء لحمزة ٨٨
حكم الوقف بالتحقيق على ال لحمزة ٨٩
حكم الوقف على نحو ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ لحمزة ٨٩
أوجه الوقف على ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ لحمزة ٩٠
حكم تحقيق المفصول وقفًا مع سكت الموصول لحمزة، وسكت المد لخلف ... ٩٠
حكم الوقف على المنفصل عن مد مع سكت المد المتصل لحمزة ٩١
حكم الوقف على الموصول والمد المتصل لحمزة ٩١
كيفية الوقف بالسكت على نحو ﴿شَيْءٍ﴾ لابن ذكوان وحفص وإدريس ٩٢
تحرير آيات خرجت عن القواعد ٩٣
سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٩٣
أوجه نحو ﴿مُصَلًّى﴾ للأزرق ٩٣
حكم الغنة في الموصول رسمًا نحو ﴿لِئَلَّا﴾ لكل القراء ٩٣
مسألة في تقليل ﴿بَلَىٰ﴾، ﴿مَتَىٰ﴾ لأبي عمرو، وكذلك حكم ﴿بَلَىٰ﴾ مع الغنة . . ٩٣

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ٩٤
تحرير ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ مع ذات الراء والسكت لابن ذكوان ٩٤
سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٥
أوجه ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ مع ﴿ٱلنَّاسِ﴾ لدوري أبي عمرو ٩٥
راء ﴿حِذْرَكُمْ﴾ للأزرق ٩٦
وَمِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ إِلَىٰ سُورَةِ يُونُسَ ٩٧
أوجه الوقف على ﴿تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ لحمزة ٩٧
أوجه ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾ لهشام ٩٨
حكم اجتماع راء ﴿ٱفْتِرَآءً﴾ والراء المضمومة للأزرق ٩٨
حكم اجتماع راء ﴿وِزْرَ﴾ والراء المضمومة للأزرق ٩٨
أوجه (سَوْءَاتِ) للأزرق ٩٩
حكم الإدغام الكبير على قراءة باب ﴿تَصْدِيَةً﴾ بالصاد لرويس ٩٩
أوجه ﴿هَارٍ﴾ مع ﴿نَارٍ﴾ لابن ذكوان ٩٩
سُورَةِ يُونُسَ ١٠٠
أوجه ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ للأزرق (إذا ابتدأت بها ووصلتها بما بعدها ولم يقابلها بدل) ١٠٠
وَمِنْ سُورَةِ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَىٰ سُورَةِ الْكَهْفِ ١٠١
تحرير ﴿أَرْهَطِيٓ أَعَزُّ﴾ مع المد المنفصل لهشام ١٠١
أوجه اجتماع ﴿جَآءَ﴾، ﴿زَادَ﴾ لهشام ١٠١
راء ﴿عِبْرَةٌ﴾، ﴿لَعِبْرَةً﴾ للأزرق ١٠٢
تحرير ﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ لابن ذكوان ١٠٢
أوجه ﴿أَفْـِٔدَةً﴾ لهشام ١٠٣
أوجه ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ للأزرق وقنبل ١٠٣
حكم المد المبدل في الهمزتين من كلمتين ١٠٣
أوجه ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ لابن ذكوان وهشام ١٠٤
حكم هاء السكت على تذكير ﴿يُسَبِّحُ﴾ لرويس ١٠٤

سُورَةُ الْكَهْفِ ١٠٥
حكم السكت والطول على حذف الياء في ﴿تَسْـَٔلَنِّى﴾ لابن ذكوان ١٠٥
حكم راء ﴿مِرَآءً﴾ مع راء ﴿ظَٰهِرًا﴾ للأزرق ١٠٥
وَمِنْ سُورَةِ طٰهٰ إِلَى سُورَةِ الصَّافَّاتِ ١٠٥
أوجه ﴿يَأْتِهِۦ﴾ مع الهمز ورأس الآي للسوسي ١٠٥
حكم الإدغام الكبير مع الإبدال واوًا في ﴿نَشَآءُ إِلَىٰٓ﴾ لرويس ١٠٦
تحرير راء ﴿كِبْرَهُۥ﴾ مع ذات الياء والبدل للأزرق ١٠٦
أوجه الوقف على ﴿ٱلَّـٰٓـِٔى﴾ لكل من سهل ١٠٧
أوجه ﴿لَأَتَوْهَا﴾ مع ذات الراء والمد المنفصل لابن ذكوان ١٠٧
تحرير ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ للأزرق ١٠٨
الوقف والوصل على ﴿لِلنَّبِىِّۦٓ إِنْ﴾، ﴿ٱلنَّبِىِّۦٓ إِلَّآ﴾ لقالون ١٠٩
حكم قصر المنفصل مع إسكان همزة ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾، والباء في لفظ ﴿كَبِيرًا﴾ لهشام .. ١٠٩
وَمِنْ سُورِةِ الصَّافَّاتِ إِلَى سُورَةِ الزُّخْرُفِ ١٠٩
حكم ﴿أَصْطَفَى﴾ لورش ١٠٩
حكم ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ لورش ١٠٩
أوجه ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ للسوسي ١١٠
طرق ياء ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ للسوسي ١١٠
تحرير ﴿لِّيُضِلَّ﴾، ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾﴾ مع الإدغام والمنفصل لرويس ١١٠
تحرير ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ لابن ذكوان ١١١
تحرير ﴿ءَأَعْجَمِىٌّ﴾ مع المنفصل والسكت لابن ذكوان ١١١
تحرير ﴿وَيَـٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾﴾ لابن ذكوان ١١٢
أوجه ﴿أَبِنَّكُمْ﴾ مع المد المنفصل لهشام ١١٢
تحرير ﴿يُرْسِلَ﴾، ﴿فَيُوحِىَ﴾ مع المد لابن ذكوان ١١٣

مِنْ سُورَةِ الزُّخْرُفِ إِلَىٰ آخِرِ الْقُرْآنِ ١١٣

تحرير ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ مع المنفصل وهاء السكت لرويس . ١١٣

الوقوف على ﴿هُزُوًا۟﴾ بالجاثية لخلاد ١١٣

حكم قصر المنفصل مع التسهيل بدون إدخال في ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ لهشام ١١٤

تحرير ﴿نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ لابن ذكوان ١١٥

أوجه ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ لرويس ١١٥

إدغام وإظهار ﴿وَٱللَّـَٔا۟ى يَئِسْنَ﴾ للبزي وأبي عمرو ١١٥

تحرير الراء المضمومة مع ﴿عَسَىٰ﴾ ولام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ للأزرق ١١٦

تحرير ﴿عَسَىٰ﴾ مع ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ و﴿خَيْرًا﴾ للأزرق ١١٦

تحرير ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ مع ذات الراء والسكت والمد لابن ذكوان ١١٧

ما في قوله تعالى ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ لحفص ورويس وهشام ١١٧

تحرير ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ مع المد المنفصل لهشام ١١٨

تحرير ﴿فَٰكِهِينَ﴾ مع المد المنفصل لهشام ١١٨

تحرير ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾، ﴿فَٰكِهِينَ﴾ مع المد لابن ذكوان ١١٨

تحرير ﴿أُقِّتَتْ﴾ لابن جماز ١١٨

الْخَاتِمَةُ ١١٩

فائدَةٌ في ذِكْرِ التّحريراتِ التي نصَّ علَيْها في الطيّبَةِ ١٢١

أولًا: أوجه خلاد في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ و﴿صِرَٰطَ﴾ ١٢١

ثانيًا: الإدْغام الكَبير لأبي عمروٍ ١٢١

ثانيًا: إدغامُ رويسٍ الكبيرُ الخاص ١٢١

ثالثًا: حكم ﴿يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧] لهشام ١٢٢

تحريرات ابن الجزري لفضيلة الشيخ علي الغامدي ١٢٣

فهرس ١٣٤